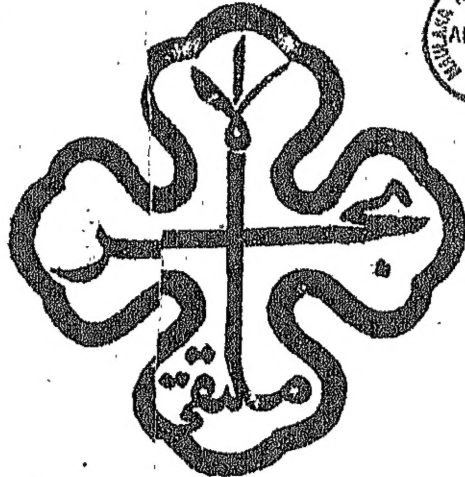


مِنْ يَدِ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرَ الْفَقِيهِ فِي الدِّينِ

مُتَرْجِمًا أَمَامَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَتَانِ وَالْإِلَامَةِ الْحَقِّ وَالْفَقِيهِ الْمَدِينِ

ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي

315



الجزء الثاني

على نفقة الفاضل العلامة مولانا احمد بن الاعظمي المكي سرا على

في المدرسة كراي العلوم الواقعة في دلهي وتبصير حبه وانتساخه

طبع في المطبعة سليمان بن كرسى الواقعة في بنارس

١١٠٩ هـ ١٩٠٠ م

١٩١٩ م

بارادول

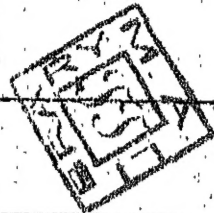
الجزء الثاني في كتاب

ملحق الأجر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٤٩٦٢



باب العتق على جعل

ومن اعتق على مال أو به فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة وإن قال إن أديت إلى الفاقنت حر أو إذا أديت صار مآذ ونال ككاتباً. ويعتق إن أدي في المجلس أو خلى بين المولى وبين المال فيه في التعليق بأن ومضى أدي أو خلى في التعليق بأذ أو يجبر المولى على القبض. وإن أدي البعض يجبر على القبض أيضاً إلا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكلي كما لو حط عنه البعض فأد الباقي. ثم إن أدي الفاكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه مثلها ويعتق وإن كسبها بعدة لا يرجع. ولو قال أنت حر بعد موتي بالفت فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق ولا فلا. ولو حره على إن يخدمه سنة فقبل عتق وعليه أن يخدمه تلك المد لا فان مات المولى قبلها لم يخدمه قيمة نفسه. وعند محمد قيمة خدمته. وكن الوبايع المولى العبد من نفسه بعين فهو ملك قبل الفسخ يلزمه قيمة نفسه. وعند محمد قيمة العين. وإن قال لاخر اعتق امتك بالفت على أن تزوجنيها ففعل وأبت أن تزوجه فلا شيء عليه. ولو ضم عن قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه حصه القيمة وسقط ما يخص المهر. ولو تزوجه فقصه المهر لها في الوجهين وحصه القيمة للمولى في الثاني وهو في الأول.

باب التدبير

الملا بر المطلق من قال له مولا اذ امت فانت حراً وانت حر عن دهر منى او يوم اموت
او مع موتى او عند موتى او فى موتى او انت مد براوقد برتاك او ان مت الى مائة
سنة وغلب موته فيها او اوصيت لك بنفسك او برقبته او بثلث ماله - فلا
يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق و يجوز استخدا امه وكتابتها و ايجارها والامه توطأ
وتزوج - واذا مات سيد العتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فيحسب له وان لم
يترك شيئا سعى في ثلثيه وان استغنى عنه دين المولى سعى في كل قيمته - ولو دبر لحد الشريكين
في ضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه خلا فالها - والمقيد
من قال له ان مت فى مرضى هذا او سفرى هذا او من مرض كذا او الى عشر سنين او الى
مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشراط عتق المملوك -

باب الاستيلاء

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يلد عمه واذا ثبت صارت ام ولد لا يجوز اخراجها
عن ملكه الا بالعق وله وطئها واستخدا امها واجارها وتزوجها وكتابتها - وتعتق بعد
موته من جميع ماله ولا تسعى لدينه - ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان نقلا انتفى
ولو استولوا بنكاح ثم ملكها فمضى ام ولد له - وكذا لو استولوا بها بملك ثم استحققت ثم
ملكها بخلاف ما لو استولوا بها بزمانه ملكها - ولو اسلمت ام ولد النصراني عرض عليه الاسلام
فان اسلم فمضى له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة - ولا ترق بجهنمها وان مات عتقت
سعاية ومن ادعى له امة له فيها شركة ثبتت نسبته منه وصارت ام ولد له في ضمن نصف قيمتها
ونصف عمرها لا قيمة ولد لها - وان ادعى له معانبتا منهما وهي ام ولد لهما على كل نصف
عمرها ونقصا ديوش من كل منهما ميراث ابن ويران منه ميراث ام واحد - وان ادعى له
امة مكاتبه فصداه المكاتب ثبتت نسبته منه وعليه قيمته وعمرها ولا تصير ام ولد
وان لم يصداه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتا ما

كتاب الايمان

اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلاث غموس وهي حلفه على امر ما من احوال
 كذا باعدا - وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة - ولو غوى حلفه على امر ما من نطقه كما قال
 وهو بخلافه - وحكمها رجاء الحق - ومنعقدته وهي حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها و
 وجوب الكفارة ان حنث - ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي - ومنها ما يجب
 فيه الحنث كفعل المعاصي وترك الواجبات - ومنها ما يفضل فيه الحنث كهي ان المسلم ونحوه
 ومساعد اخذك يفضل فيه البر حفظ اليمين - ولا فرق في وجوب الكفارة بين العمد والناسي
 والمكره في الحلف او الحنث - وهي عتيق رقية او اطعام عشرة مساكين كفاي عتيق الظهار واطعامه
 او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجوز ان يسلم او يبل فان عجز عن احد هـ
 عند الاداء صام ثلاثة ايام متتابعات - ولا يجوز التكفير قبل الحنث - ولا كفارة في حلف كافر
 وان حنث مسلما - ولا يصح يمين الصني والمجنون والناثم -

فصل

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تسمى بالله افعله - واليمين بالله او باسم من اسمائه
 كالرحمن والرحيم والحق ولا يقتصر الى نية الا نية يسمى به غيره كالحكيم والعليم - او بصفة من
 صفاته يحلف بها غير فاعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقد رتبته لا بغير الله كالقراآت
 والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها غير فاعزة الله وعظمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه و
 عذابه وقوله لعمر الله يمين وكذا دأب الله وسوگندى خورم بخود اى - وكذا قوله وعهد الله
 وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله - وكذا اسلى نذر او يمين او عهد وان لم
 يصف الى الله - وكذا قوله ان فعل كذا فبى وكافى او يهودى او نصرانى او برى من الله ولا يصير
 كافرا بالحنث فيها سواء علقه بما من او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عند انه يكفر
 يصير به كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او بقتله او هوزان او سارق او شارب
 خمر او اكل رباليس يمين وكذا قوله حقا او حق الله خلافا لابي يوسف - وكذا اقراه سوگند خورم
 بخود اى يا بطلان زى - ومن سهرم ملكه لا يجرهم وان استباحه او شيدأمنه فعليه الكفارة - وقوله

كل حلال على حرام على الطعام والشراب والفتوى على انه تطلق امراته بلانية ومثله قوله حلال بروى حرام - وقوله هرچه بدست راست گیرم بروى حرام - ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشروط بریده كان قد غابى ووجد لزمه الوفاء - ولو علقه بشرط لا يريد الا كان زنت حایر بین الوفاء والتکفیر هو الصحيح - ومن وصل بخلفه ان شاء الله فلا خشت عليه -

باب یحیی فی الدخول والخروج والاتیان المسکن غیر ذلک

حلف لا یدخل بیتا فدخل الکعبة او المسجد او البیعة او الكنيسة لا یحنت - وكذا لو دخل دهلیزا او ظلة باب داران كان لو اعلق بیتی خابجا ولا خشت كما لو دخل حنفة وقيل لا یحنت فی المصفاة ایضا - وفي لا یدخل دارا فدخل دارا خربة لا یحنت - ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحراء او بعد ما بنیت دارا اخرى حنت - وكذا لو وقف على سطحه او قبل لا یحنت به فی عرفتها - ولو دخل طاق بايها او دهلیزها ان كان لو اعلق بیتی خابجا لا یحنت والاحت - ولو جعلت مسجد او حماما او بیتانا او بیتا بعد ما خربت فدخلها لا یحنت - وكذا لو دخل بعد انه قد ام الحمام واشباهه - وفي لا یدخل هذا البیت فدخله بعد ما نهض او صار صحراء او بعد ما بنی بیتا اخر لا یحنت بخلاف ما لو سقط السقف بقی الجدران وفي لا یدخل هذه الدار وهو فيها لا یحنت ما لم يخرج ثم یدخل - وفي لا یلبس هذا الثوب وفي لا یلبس هذا الثوب وهو لا یلبس هذا الثوب وهو لا یلبس هذا الثوب وهو ساکنها ان اخذ فی النزاع والنزول المقلعة من خبی لبث لا یحنت والاحت - ثم فی لا یسکن هذا البیت او هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله ومتاعه حتى لو بقی وقد حنت وعند ابی یوسف رحمه الله یعتبر نقل الاكثر - وعند محمد رحمه الله نقل ما تقوم به كذا حدیثه وهو الاحسن الا رفق - ثم لا بد من نقلته الى منزل اخر حتى لا یزید نقله الى نسكة او المسجد وكذا فی لا یسکن هذه الحلة وفي لا یسکن هذه البلدة او القرية یاخرج وجهه وترك اهله ومتاعه فیها وفي لا یخرج فامر من حمله واخرجه حنت - ولو حمل اخرجه بلا امره مكرها او راضيا لا یحنت ومثله لا یدخل وفي لا یخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتي حاجة اخرى لا یحنت - وفي لا یخرج الى مكة فخرج يريد ما ثم رجع حنت - وفي لا یأتیها لا یحنت ما لم یدخلها - والذها بکلخرج فی الامم - وفي لیأتین فلانا

فلم يأت به حتى ماتت حنث في آخر أيام حياته. وإن قيد الاتيان غدا بالاستطاعة فهو على سلامة
 إلا لا تشع من الموانع فلو لم يأت والموانع من مرض أو سلطان حنث. ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانته لا قضاء في المختار. وفي التحنث امر أنه الإبادة شرط الاذن لكل خروج. وفي الإنا اذن يكفي
 الاذن مرة. وفي التحنث الإباد في لو اذن لها فيه متى شاءت ثم بها لم تخرجت لا يحنث عند أبي يوسف
 رحمه الله خلا للحد. ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت أو ضرب العبد فقال ان ضربت تعيد الحنث
 بالفعل فوراً فلو ثبتت شتم فعلت لا يحنث. قال الآخر اجلس فتعد معي فقال ان تعدت
 فكذلك لا يحنث بالتعدى لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تعدت اليوم وفي الاير كعب
 دابة فلا نوكب دابة عبد له ما ذون لا يحنث الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند أبي
 يوسف رحمه الله يحنث مطلقاً ان نواه. وعند محمد رحمه الله يحنث مطلقاً وان لم ينواه.

باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام

لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها أو دبسها غداً المطبوخ لا ينبد لها دخلها أو دبسها المطبوخ أو من
 هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد. وفي لا يأكل من هذا البسر فأكله رطباً لا يحنث وكذا
 من هذا الرطب أو اللبن فأكله ثمر أو شبرازاً بخلاف لا يكلم هذا الصبي فأكلمه شاباً أو شيخاً. ولا يأكل
 لحم هذا الحمل فأكله كبشاً. وفي لا يأكل بسراً فأكله رطباً لا يحنث ولو أكل من بياض حنث. وكذا لو أكله
 بعد ما حلف لا يأكل رطباً أو قالا لا يحنث فيهما ولو أكله بعد حلفه لا يأكل رطباً ولا يسر حنث اتفاقاً
 وفي لا يشترى رطباً فاشترى كباسة يسر فيها رطب لا يحنث. كما لو اشترى يسراً من بياض. وفي لا يأكل
 لحماً أو بيضاً فأكله لحم سمك أو بهيمة لا يحنث. وكذا في الشراء. ولو أكل لحماً انساناً أو خنزيراً حنث
 وكذا لو أكل كبداً أو كرشاً أو مختاراً أنه لا يحنث بهما في عرفهما كما لو أكل لية. وفي لا يأكل شحمياً يتقيد بشحم
 البطن فلا يحنث بشحم الظهر خلافاً لهما. ولو أكل الية أو لحماً لا يحنث اتفاقاً. وفي لا يأكل من هذه
 الحنطة يتقيد بأكلها قضا فلا يحنث بأكل خبزها خلافاً لهما. وفي لا يأكل من هذا الدقيق يحنث بخبز
 لا يسه في الصبي. والجزن يقع على ما اعتاده أهل ممة كميز البر أو الشعير فلا يحنث بخبزها قطايف أو
 خبز الأرض بالعراق إلا إذا نواه. والشوا على اللحم لا على الباذنجان أو الجزر أو البصل إلا إذا نواه.

والطيب على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في مصر
 ويلبس في الثناير والفاكهة على التفاح والطيب والمشمش وعند هاهنا على العنب الرطب الرومان
 ايضا ولا يقع على لقضاء والخيار اتفاقا والادام على ما يصطبغ به كالحل والزيت واللبان - وكذا
 الملح لا اللحم البهني للبعث الابالنية وعند محمد هي ادم ايضا والعنب الطيب ليسا بادم في الطيبين
 والغذاء الاكل فيما بين طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والشمس فيما بين
 نصف الليل طلوع الفجر في ان اكلت او شربت او لبست او كلمت او تزوجت او خرجت ونوى معين
 الا يصدق ولو زاد طعاما او شربا ونحوه صدق ديانة لا قضاء - وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث بشر
 منها با ناما لم يكرج خلافا لهما وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقا - وكذا في الحب والبئر
 وفي الاناء بعينه - وامكان البر شط صحبة الحلف خلافا لابي يوسف - فمن حلف بليشرب
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان نصب قبل هضبه لا يحنث خلافا له - وكذا ان لم يقل
 اليوم الا ان كان كان نصب فانه يحنث بالاتفاق - وفي ليصعدن السماء اوليطيرن في الهواء
 اوليقلبن هذا الخبر ذهب اوليقتلن زيد اعالمما جوسه انعقدت وحنث للحال وان لم يعلم بموته
 فلا خلافا لابي يوسف - وفي لا تكلمن نقرأ القرآن او سبح او هلل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة
 او خارجها هو المختار - وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنث ان ايقظه وقيل مطلقا -
 ولو كلمه غيره وقصد اسماعه لا يحنث - ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان نواهم دونه
 لا يحنث - ولو قال الا باذنه فاذن ولم يعلم فكلمه يحنث خلافا لابي يوسف - وفي لا يكلمه
 شرا فهو من حين حلفه - ويوم اكلمه لمطلق الوقت وتضم نية النهار فقط وليلة اكلمه على
 الليل فحسب - وفي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او الا ان يأذن زيد او حتى
 يأذن فكلمه قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف - وفي لا يأكل طعام فلان او لا
 يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبدا ان عين وزال ملكه
 وفعل لا يحنث خلافا للمحدث في العبد والد او حتى الميتجد ولا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث
 بعد الزوال ويحنث بالمتجدد - وفي لا يكلم امرأته او مديقه يحنث في المعين بعد الابانة
 والمعاداة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد - وفي لا يكلم صاحب هذا

الطبلسان فباعه فكمه حنث لاأكله حيناً او زماناً او الجين او الزمان ولا نية فهو على ستة اشهر من مائة مائة - وان قال لدهر او لاله او لاله فهو على العزم لو قال دهر فقد توقفت الامام وعندهما هو كالزمان - ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان عرف فعلى عشرة كايام كثيرة وقال اعلى جمعة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين -

باب ليمين في الطلاق العتاق

قال ابن ولدت فانت كذا حنث بالميت ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق المحي خلافا لهما - وفي اول عبد املاكه فهو حر فملك عبد اعتق ولو ملك عبد من معاتم آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر - ولو قال آخر عبد املاكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك عبد من متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما عند موته من الثلث - وعلى هذا آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فلا تراث خلافا لهما - وفي كل عبد بشر في بلد فهو حر فبشر ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشر به معا عتقوا - ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين لو نوى كفارته بشر اءاميه سقطت الابشر اءامة استولدها بالكنكاح او عبد حلف بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت حر من كفارتي - وفي ان شريت امة فهي حرة ان تسرى من في ملكه وقت الخلف عتقت وان تسرى من ملكها بعدة لا يعتق وفي كل مملوك حر عتق عبدا وصدا ودها ودها اكد له الامكان بولا الا ان نواهم - وفي هذا طالق او هذا و هذا طلقت الاخير وخير في الاوليين وكذا العتق والاقرار -

باب ليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يمين ان يمينه ووزن التزكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال القسمة المخصوصة وضمير الولد - وبه في النكاح والطلاق والتخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقرار من - وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لافضاء - وكذا احرم العبد والذبح والبناء والحياطة والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين قبضه والكسوة والحمل

الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة. وفي الا يزوج في وجهه نصولي فاحاذيا القول حيث
وبالفعل لا يحنث. وفي الا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل والاحازة. وكذا في ابنه وبناته
الصغيرين في الكبريين لا يحنث الا بالمباشرة ودخول اللام على البيع كان بعتك ثوبا يقتضي اختصاصا
الفعل بالملوك عليه بان كان بامر سواء كان ملكه او لا. ومثله الشراء والجاراة والصياغة والبتاء
وعلى العين كان بعت ثوبا لا يقتضي اختصاصها به بان كان ملكه سواء امر او لا. وكذا ادخلها على
الضرب الاكل والشرب الدخول. وان نوى غير اصدق فيما عليه. وفي ان بعتة او اشتريته فهو
حنث فعقد بالحيا عتق. وكذا الوعد بالفاسد او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق. وفي ان لم يبعه فكذا
فاعتقه او دبره حنث. قالت تزوجت على فقال كل امرأة الى طالق طلقت هي ايضا الا في رواية
عن ابى يوسف وان نوى غيرها صدق بديانة لا قضاء. ومن قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة
لزمه حج او عمره مشيا فان ركب فعليه دم. ولو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي
الى الصفا او المروة لا يلزمه شيء. وكذا لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما.
وفي عبده حرم ان لم يحج العام فشهدا بكونه يوم النحر بكوفة لا يعتق خلافا للمحمد. وفي الا يصوم فضام
ساعة بنية حنث. وان ضم صوما او يوما لا مال لم يقر يوما. وفي الا يصلي يحنث اذا سجد سجدة
لا قبله وان ضم صلاة فشقق لا باقل. وفي ان لبست من غيرك فهو هدي فذلك قطن اغزله و
نسيج فلبسه فهو هدي خلافا لهما. وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحولف فهدى بالاتفاق
خاتم الفضة ليس بجلي بخلاف خاتم الذهب عقد الاول ان رمع على ولا فلا ولا الا على مطلقا وبه
يقتى. وفي الا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لا يحنث وان جال بينها وبينه ثيابه
حنث. وفي الا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراش آخر فنام لا يحنث وان جعل فوقه قرام يحنث
وفي الا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سريرا يجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير يحنث

باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك

الضرب الكسوة والكلام والدخول يختص بفعلها بالحج فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته
او كلمته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والحمل والمس لا يضرب بها فدا شعرها

او خنقها او عضها حتى يموت فهو على اشد الضرب - ليقضيه دينه قريبا فمادون الشئ
قريب الشئ بعيد - ليقضيه اليوم فقصا له زيوفا ونهرجة او مستحقة او باعه به تسينا وقضيه بزر - ولو
رصاصا او سقوة او وهبه او ابرأ منه لا يبر - لا يقض دينه درهمادون درهم لا يحث بقبض
بعضه ما لم يقبض كله متفرقا وان فرقه بعلم ضروري كالوزن لا يحث - ان كان لي الامانة او
غير مائة او سوى مائة لا يحث بها او باقل منها الا يفعل كذا تركه ابدأ - وفي ليفعلنه يكفي فعله مائة
حلفه والى ليعلمنه بكل داعر تقيد بحال ولايته - ليهبته فوهب ولم يقبل بزر وكذا القرض والعارية
والصدقة بخلاف البيع - لا يشترعنا فهو على ما الاساق له فلا يحث بشم الورود والياسمين وقيل
يحث - لا يشترع مردا او بنفسها فهو على ورقه - لا بدخل دار فلان تناول الملك والجاراة -
حلف انه لا مال له وله دين على مفلس او على لا يحث -

كتاب الحدود

الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزيرا ولا قصاص حدا - والزنا وطئ مكنت في
قبل خال عن ملكه وشبهته - وينبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنا بالوطئ او الجماع اذا سألهم
الامام عن ماهية الزنا وكفيتها وعين زنى واين زنى ومضى زنى فبينوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالميل
في المكحلة وعدلوا سرا وعلاينة - او بالافرا عا قلا بالغاليع مرات في اربعة مجالس كلما اقر رده حتى
يتبين عن بغير ثم سأل كما مر سوى الزمان فبينته وندب تلقينه ليبرجبع بلعلاش قبلت اولست او طئت
بشبهة فان رجع قبل الحد او في اثنا له ترك - والحد للمحسن رجحه في قضاء حتى يموت - يبدأ به الشهود
فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس - وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس - ويفصل ويصل عليه
ولغير المحسن جلد مائة وللعبد نصفها بسوط لا ثمرة له ضربا وسطا مفرقا على بطنه الا الرأس الوجه
والفرج وعند ابي يوسف ربح الرأس ضربة - ويضرب الرجل قائما في كل حد بالامد وينزع
شبابه سوى الازار - والمرأة حبالسة ولا تنزع ثيابها الا الفرو والحشو ويحفر لها في الرجم لاله - ولا يحل
سيد محلوكة بلا اذن الامام - واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح حال و
جو والصغيات المذكورة فيهما - ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الاساسة - والمريض

يرجمه ولا يجلد ما لم يبرأ والمامل ان ثبت زناها بالبينة تجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا تجلد ما لم تخرج من لغاسها وان لم يكن للولد من يرميه لا ترجمه حتى يستغنى عنها.

باب لوطي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

الشبهة دارنة للحد وهي زعان شبهة في المغل هي ظن غير الدليل دليل فلا يجزئ فيها ان ظن الحبل واليحد كوطي معتدته من ثلاث او من طلاق على مال او ام ولد او حقه او امة اصله وان علا او امة زوجته او سيده - وكذا اوطي المراهق المراهقة في الاصح - وشبهة في الحمل وهي قيام دليل ثاق للحرمية في ذاته فلا يجزئ فيها وان علم بالجرمة كوطي امة ولده وان سفل ومشاركته او معتدته بالكنايات دون الثلاث او البايح المبيعة او الزوج المهرورة قبل تسليمها - والنسب يثبت في هذه عند الدعوة لافي الاولى وان ادعاه - ويحد لوطي امة اخيه ادعاه وان ظن حبلها - وكذا اوطي امرأة وجدها على فراشه وان كان هي الا ان دعاهها فقالت انا زوجتك - لا يوطي اجنبية زنت اليه وقلن هي زوجته وعليه الجمار - ولا يوطي بهيمة ذنبي في دار حرب او بغى - ولا يوطي محرم تزوجها او من استاجرها ليزني بها خلا فالهما - ومن وطئ اجنبية في ما دون الفرج يعذر - وكذا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط وعندهما يحد - وان زنى ذمي بحرية في دارنا حد الذي فقط وعند ابي يوسف ربح يحد ان وفي عكسه حدات الذميمة لا الحربي وعند ابي يوسف ربح يحد ان وعند محمد لا يحد ان - وان زنى مكلف بمجنونة او صبيورة حد وفي عكسه لا حد عليها الا في رواية عن ابي يوسف ربح - ولا لزنا المكره ولا ان اقرا حدها بالزنا وادعى الآخر النكاح - ومن زنى بامة فقتلها به لزمه الحد والقيمة - وعند ابي يوسف القيمة فقط - والخليفة يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد.

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

لا تقبل الشهادة بعد متقادم من غير بعد عن الاسام الا في القذف وفي السرقة يضمن المال ويحكم الاقرار به الا بالشرب - وتقام غير الشرب بشهد في الاصح - والشرب يزوال لرجوعه وعند محمد بشهر ايضا - وان شهدوا بزنا بفاشنة قبلت بخلاف سرقة من غائب - وان اقرا بالزنا مجهولة الحد وان شهدوا

كذلك لا يحد. وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعند ما يحد الرجل لا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا او شهد اربعة به في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر كذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك وحد المشهود عليه لو اختلف الشهود في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا اعميانا او محمدين في قذف او اقل من اربعة او احد هم عبد او محمدي. وكذا لو وجد احد هم عبد او محمدي ود ابدل حد المشهود عليه. ود يته في بيت المال ان رجلا دارش جرح ضربه او موته منه هدر وقال في بيت المال ايضا. وكذا الخلاف لو رجع الشهود. ولو رجعوا بعد الرجوع وحد او غيرهما الدية. وكل واحد رجع حد وغرم ربعها. ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع آخر حد او غير ما ربعها. ولو رجع واحد قبل القضاء وحد واكلمهم ولو بعدة قبل الحد فكذلك وعند محمد الرابع فقط. ولو شهدوا فزكوا فزجهم ثم ظهر واكفارا او عبيدا فالدية على المزينين ان رجعوا عن الزكية والا فعلى بيت المال وقال على بيت المال مطلقا. ولو قتل احد المأمور برجعه فظهر وكذلك فالدية في مال القاتل. ولو اقر الشهود بتعمد النظر لا ترد شهادتهم ولو انكروا اجماعا ان يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او ولادة زوجته منه.

باب حد الشرب

من شرب خمر او قطرة فاشد ويرجمها موجود او جازا به سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقربه مرة وعند ابي يوسف مرتين وعلم شربه طوعا وحد اذ اصبحا ثمانين سوطا للحر واربعين للعبد مقر قاعلى بدنه كما في الزنا. وان اقر او شهد اعليه بعد زوال رجمها لا يلعبد المسافة لا يحد خلا فالحد. ولا يحد من وجد منه رائحة الخمر او تقاياها او اقر ثم رجع او اقر سكران. والسكر موجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعند ما ان يهذي ويختلط كلامه وبه يفنى ولو ارتد السكران لا تبين امراته.

باب حد القذف

هو كحد الشرب كمية وثبوتها. فمن قذف ن محصنا او محصنة بصريح الزنا وحد يطلب المقذوف

متفرقا ولا يزرع عنه غير الفرو والحشو - واحصائه كونه مكلفا حراما مسلما عفيفا عن الزنا - ولو تفرقا
عن ابيه بان قال لست لابيك اولست بابن فلان ان في غضب حد ولا فلا - ولا يبعد لو نفاه
عن جدته او سنيه اليه او الى عمه او خاله او رابه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنطي او
لعربي - ويجوز بقذف الميت المحصن ان يطالب به الوالد او ولده او ولد ولده ولو عمر وما عن الارث
وكذا ولد البنت خلا فالجود - ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده بقذف امه - ويطلق بموت
المقتول الاب بالرجوع عن الاقرار - ولا يعزم العفو ولا الاعتياض عنه - ولو قال زنا في الجبل
وعني الصعود حد خلا فالجود - وان قال يا زاني وعكس حدا - ولو قال لامرأته وعكست حدا
واللعان - ولو قالت زينت بك بطل الحد ايضا - وان اقر بولده ثم نفاه يلاعن وان عكس حدا
والولد له في الوجهين - ولا شيء ان قال ليس يا بنى ولا بابيك - ولا حد بقذف امرأته بها ولد
لا يعلم له اب او لا عنت بولد مجنون من لا عنت بغيره - ولا بقذف رجل وطئ حراما لعينه
كوطئ في غير ملكه من كل وجه او من وجه كوطئ امه مشتركة او مملوكة حرمت ابد اكاامته
التي هي اخته رضاعا ولا بقذف مسلم زنى في كفره او مكاتب وان كان مات عن وفاء - ويحد
بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حائض وكذا وطئ مكاتبته
خلا فاللاني يوسف رحمه الله تعالى - ويجوز من قذف مسلما كان قد نكح محرمة في كفره خلا فالهما
ويجوز مستأمن قذف مسلما في دارنا - وكيفي سعد الجنايات اتحد جنسها الا ان اختلف -

فصل في التعزير

يعز من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بيا فاسقا او كافرا يا خبيث يا لص يا فاسق
يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا اكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن
اللعنة يا ابن الفاجرة يا زنديق يا خراطبان يا ماوى الزواني او اللصوص يا حرام زاده - لا بيا
سحاريا كلب يا قود يا تليس يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام يا ابن الحمام يا بوه ليس كذلك يا بقاء يا
مواجر يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سحره يا ضحكة يا كشيحان يا بله يا موسوس - واستحسنوا
تعزير اذكاب الموقول له فيقولها او علو يا - والزواج ان يعز من زوجه لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها

الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة والخروج من بيته - واقل التعزير ثلثة اسواط والكثرة
 تسعة وثلاثون وعند ابي يوسف خمسة وسبعون ويجوز جلسته بعد الضرب - واشد الضرب التعزير
 ثم الحد الزايم الشرب ثم القتل - ومن حد او عسر ثقات فدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

كتاب السرقة

هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز الاملاك له فيه ولا شبهة - وثبتت بامثلية
 به الشرب - فان سرق مكلف سرا وعبد ذلك القدر مجزأ بمكان او حافظ واقر بها او شهد اعليه
 وسألهما الامام عن السرقة ما هي وكيف هي واين هي وكيفية ومن سرق وبينها قطع - وان كانوا جمعا
 واصاب كل منهم قدر رضا بها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم - ويقطع بسيرة المساجد والا بنوم من الضل
 والفضوض الحضرة والياقوت والزبرجد والانا والباب المتخذين من الخشب - لا بسيرة شيء تافه
 يوجد مباحا في دارنا كخشب خشيش وقصب وسهك وطير وزر نيج ومغرة وبصرة - ولا بما يسرع
 فساده كلبن ولحم وقاكهة رطبة وبلجج وكذا اثر على شجر وزرع لم يحمى - ولا بما يتاول فيه
 الانكار كالشربة مطربة والآت لهوكلاف ولبيل وبريط ومن ماروطنيور وصايف شرب او قضة
 وشطرنج ونرد - ولا بسيرة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلافا لابي
 يوسف وعبد كبير ودقتر بخلاف الصغير ودقتر الحساب - ولا بسيرة كلب نهدي ولا نجانة ونهب
 واختلاس وكذا انبش خلافا لابي يوسف - ولا بسيرة مال عامة او مشتركة او مثل دينه او
 ازيد حاله كان او مؤجلا - وان كان دينه نقد افسر عن صا قطع خلافا لابي يوسف وان كان
 دنانير فسرقت دراهم او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع - ولا بما قطع فيه رة ولم يتغير وان كان
 قد تغير قطع ثانيا كغزال نسج -

فصل في الحرز

هو قسمان بمكان كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكمنعوق وبجافظ لمن هو عند ماله ولو نائما -
 وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع بسيرة مال من بينهما قرابة ولا - ولا بسيرة من بيت

ذمي رخم هم ولو مال غيره ويقطع لبيسة ماله من بيت غيره وكذا البيسة من بيت هم رضا
 خلافا للبي يوسفي الام - ولا تقطع لبيسة مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص - وكذا لو سرق
 من سيده او زوجته سيده او زوج سيده او مكاتبه او خنته او صهره خلافا لهما فيهما او مغلما او
 احرام نهارا وان كان ربه عنده او من بيت اذن في دخوله او مضيفه وقطع لو سرق من الحمام ليلا
 او من المسجد متاعا وربه عنده او ادخل يده في صندوق غيره او كنه او جيبه - او سرق جوا القفا
 فيه متاع وربه يحفظه او نائم عليه او سرق المخرج من البيت المستأجر خلافا لهما - ولو سرق شيئا
 ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو خرج من حجرة الى الدار - او سرق بعض اهل حجر دار
 من حجرة اخرى فيها - او اخذ شيئا من حرز القفا في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله على حمار فساقه
 فاسرحه من الحرز - ولو دخل بيتا فاخذه وناول من هو خارج لا يقطعان - وكذا لو ادخل الخارج يده
 تناول وقال بوسفي يقطع الدخول في الاولى ويقطعان في الثانية - وكذا لا يقطع لو نقب بيتا وادخل
 يده فيه واخذ شيئا او طرقة خارجية من كم غيره خلافا له - وان طها واخذ من داخل الكم قطع اتفاقا - ولو سرق
 من قطار جملا او حملا لا يقطع - وان شق الحمل واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كالبيت -

فصل في كيفية القطع واثباته

يقطع يمين السارق من زنده وتقسم ورجله اليسرى ان عاذ فان سرق ثالثا لا يقطع بل
 يحبس حتى يتوب - وطلب المشرق منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا او مستغبرا
 او مستأجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على سوم الشراء او من نهنا - ويقطع بطلب المالك
 ايضا في السرقة من هؤلاء لا يطلب السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع -
 بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد بشبهة - وان لم يطلب احد لا يقطع
 وان اقر هو بها - ولا بد من محسوسة عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت بيد اليسرى
 اذ ابها مها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الابهام كذا لا يقطع منه شيء بل يحبس - وكذا
 لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلاء - ولا يضمن الما مرس بقطع اليمنى لو قطع اليسرى و
 عند هما يضمن ان تعمد - ومن سرق شيئا ودرى قبل الفصومة الى مالكة لا يقطع - وكذا لو

نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت.
وكذا لو ادعى احد السارقين. ولو سرقا وناب احدهما وشهد على سرقتهما قطع الاخر. ولو اقر
العبد المأذون بسرقة قطع ورددت. وكذا المجبور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع ولا
ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد. ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن قائمة فلا
ضمان عليه وان استهلكها. وان سرق سرقات فقطع بكلها او بعضها الا يضمن شيئا منها او
قالا يضمن ما لم يقطع به. ولو سرق ثوبا فشقه في الدار ثم اخذ به قطع. لان سرق شاة فذبحها ثم
اخرجهما. ولو ضرب المشرق دراهم او دنانير قطع وردها وعندهما الا يردوها. ولو صبغ احمرا
لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه
ولا يعطى شيئا وحكما فيه حكمهما في الاحمر.

باب قطع الطريق

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمى على مسلم او ذمى فاخذ قبله حبل حتى يتوب. وان اخذ مالا
وحصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى. وان قتل فقط ولو بصدا
حجر قتل حدا فلا يعتد بعفو الولي. وان قتل واخذ مالا لقطع وقتل صلب او قتل وصلب. خالف محمد
في القطع ويصلب حيا ويحجر بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط. ويرد ما اخذ الى مالكه
ان باقيا والا فلا ضمان. ولو باشر الفعل بعضهم حيا واكلهم وان اخذ مالا وجرح قطع من
خلاف والجرح هدر. وان جرح فقط او قتل فتا بئبل ان يؤخذ فلا حد والمحق للولي ان شاء
عفا وان شاء اخذ بموجب الجنابة. وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورهم حرم من المقطوع
عليه او قطع بعض ثمانية على بعض وقطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين. ومن خنق في
المصر غير مرة قتل به وآلاف القتل بالثقل.

كتاب السائر

الجهاد بدأ من فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل اثموا ولا يجب على صبي

دامن أمة وعبد واعى ومقعد واقطع فان هجم العد وفرض عين فتيح المنة والعبد بالاذن الزوج
 والمولى وكرة المجعل ان كان في ذل ولا فلا - واذا اخصرناهم ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا ولا نألى الجزية
 ان كانوا من اهلها ويبين لهم قدرها ومتى تجب فان قبلوا فليهم ما لنا وعليهم ما علينا وحرهم قتال
 من لم يبلغه الدعوة قبل ان يلقى - وندب دعوة من بلغته - فان ابوا استعدين بالله تعالى وثقتهم
 بنصب المجاتيق والمخرنق والمخرنق وقطع الاشجار وفساد الزروع ونرميهم وان تترسوا باساد
 المسلمين نقصد هم به - ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية كايؤمن عليهما - لا في جسر كايؤمن عليهما
 ولا دخول مستامن اليهم بمصحات ان كانوا يوفون العهد ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل
 امرأه او غير مكلف او شيخ او اعلى او مقعد او اقطع المنيح الا ان يكون احداهم قارسا على القتال
 او ذراعى في الحرب او ذامال بحيث به او ملكا ومن تشرك بقاء كافر بل يا بني الا بن ليقته غيرة
 الا ان قصد القتل ولا يملكه دفعه الا بالقتل - ويجوز حمله ان كان مصلحة لنا واخذ مال لا
 حله ان لنا به حاجة وهو كالجزية ان كان قبل النزول - ولا تقسم وكافى لو بعدة ودفع المال ليصالح
 لا يجوز الا لحرف الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخن مال وان استقر لا يرد - ثم ان ترجع الذنوب
 يفتن اليهم - ومن بدأ منهم بخيانة وقتل فقط وان كان باثقا قتلهم او باذان ملكهم وقتل الجميع بلا نذر
 ولا يباع منهم سلاح والاخليل ولا احد يد ولو بعد الصلح ولا يجبر اليهم - وصح امان سراً او حرراً كافراً
 او جماعة او اهل حصن وحرهم قتلهم - فان كان فيه ضرر يفتن اليهم وادب - ولغا امان ذمى او اسير
 او تاجر عندهم - وكذا امان من اسلم ولم يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير ماذونين بالقتال و
 عند محمد ربح يجوز ما بينهما والابوسف معه في رواية -

باب الغنائم وقسمتها

ما فتح الامام غزوة قسمه بين المسلمين او اقرب اهل عليه ووضع الجزية عليهم والجزية اج على اراضيهم وقتل
 الاسرى او اسرقهم او تركهم احرا فاصلة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ -
 ولا يجوز ربحهم الى اهلهم الا بالمال - وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه - ويجوز بالاسارى عندها
 تبيع مواش شق نعالها وتحرق ولا تقص ويحرق سلاح شق نعله - ولا تقسم غنيمة في دار الحرب

الأخر منه فعليه الدية في ماله والكفارة أيضا في الخطأ، وإن كانا أسيرين فلا شيء إلا الكفارة في الخطأ
وعندهما كالمستأمنين. ولا شيء في قتل المسلم منه مسلما أسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ انفاقا.

فصل

لا يمكن مستأمن أن يقيم في دارنا سنة ويقال له إن أتمت سنة نضع عليك الجزية فإن أتم سنة صار
ذميا ولا يمكن من العود إلى داره. وكذا الوكيل له إن أتمت شهر أو نحو ذلك فاقام أو اشترى أرضا ووضع
عليها خراجها وعليه جزية سنة من عيّن في صنع الخراج أو نكحت المستأمنة ذميا لا لو نكح هو ذميا فإن رجع إلى
داره حل دمه. وإن كان له ذم ينفقه عند مسلم أو ذمى أو دين عليهما فأسرا وظهر عليهم فقتل سقط
دينه وصارت وديعته فينا. وإن قتل ولم يظهر عليهم أو مات ففهما لورثته. وإن جاءه حربي بأمان له
زوجة هناك ولدا ومال عند مسلم أو ذمى أو حربي فأسلم هذا ثم ظهر عليهم فالكل في. وإن أسلم ثم جاء
ثم ظهر عليهم وطفله حرم مسلم ووديعته عند مسلم أو ذمى له وغير ذلك في ومن أسلم ثم دله هناك
وآذنت مسلم فقتله مسلم عدا أو خطأ فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ. وإذا قتل مسلم لا في له خطأ
أو مستأمن أسلم هنا فللإمام أخذ الدية من عاقلة القاتل وفي العمل أن يقتص أو يأخذ الدية
وليس له العقوبتان.

باب العشر والخراج

أرض العرب عشرية وهي ما بين العذيب إلى أقصى حجر باليمن بمهارة إلى حد الشام وكذا البصرة وكل
ما أسلم أهله أو فتح عنوة وقسم بين الغنائين. وأرض السواد خراجية وهي ما بين العذيب إلى عقبة
حلاوان ومن الثعلبية أو العلت إلى عبادان. وكذا أكل ما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو صلحو أو سوى ملكة
وأرض السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها. وإن أحمى موات يعتبر قربه عند أبي يوسف
وماؤه عند محمد. والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخارج كالعشر فطرايع وظيفة ولا يزداد على ما
وضعه عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب صالح للزراعة صاع من بزاوشة ودرهم. والجريب الرطبة
خمسة دراهم. والجريب الكرم أو النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان ما تطبق نصف الخارج

غاية الطاعة وان لم تطق ما وطف نقص ولا زاد وان اطاعت عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا خراج ان ينقطع
عن ارضه الماء او غلب عليها او صاب الزرع آفة - ويجب ان عطيها ما لكها ولا يتغير ان اسلم او استرا^{ها}
سلم ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار الخراج بخلاف العشر خراج المقاسمة

فصل في الجزية

الجزية اذا وضعت بترامض او صلح لا تغير - وان فتحت بلدة عنوة واقرا اهلها عليها توضع على لظاهر الغنى
في السنة ثمانية واربعون درهما - وعلى المتوسط نصفها - وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها - وتوضع
على كتابي ومجوسي ووثني عجمي الاعرابي ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف وتسرق
انثاها وطفلهما - والجزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب شيخ كبير ورمز واعمي ومقعده و
فقير لا يكسب وراهب لا يخالط - وتجب في اول الحول ويأخذ قسط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام
او الموت وتدخل بالتكرار خلافا لهما بخلاف خراج الارض - ولا يجوز لحدث ببيعة او كنيسة او مبيعة
في دارنا ونقاد المنهدمة من غير نقل وميز الذي في زيه ومركبه وسرحه ولا يركب خيلا ولا يعجل
بسلاح ويظهر الكسيتج ويركب سرجا كاللاكاف والا حق ان لا يترك ان يركب الاضر ورة وحينئذ
ينزل في المجمع ولا يلبس ما ينقص اهل العلم والهدى والشراف وتميز انثاء في الطريق والحمام ويجعل
على دارة علامة كيلا يستغفر له ولا يبدل اسلام ويضيق عليه الطريق ويؤذى الجزية قائما واذا اخذ
فساعد ويؤخذ بتبليبه ويهر - ويقال له اذا الجزية يا ذمي او يا عدو الله - ولا ينقض عهده
بلا باء عن الجزية او بزناه بمسلمة او قتله مسلما وسبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالحقاق
مدا الحرب او الغلبة على موضع لمحاربة بنا ويصير كالمرد لكن لو اسر يسترق والمرد يقتل - ويؤ^{خذ}
من بني تغلب رجالهم ونساءهم ضعف الزكاة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليهم الجزية
والخراج كموالي قريش - وبصارت الخراج والجزية وما اخذ من بني تغلب او من اسرى
اجلى اهلها عنها او اهل الحرب او اخذ منهم بالقتال في مصالح المسلمين كسب الثغور
وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمكاسين والمفتين والقضاة والعمال والمقاتلة
وخراسانهم - ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء -

الا لا بداع ثم ترد ولا تباع قبل تقسمة. والمقاتل والرد وسوا في الغنيمة. وكذا امدهم قبل حرازا
بدارنا. والحق فيها لسوقى لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل الاخر اذ ارنا ولو بعد الاخر اذ
يوسن نصيبه. وينتفع منه ابل تقسمة بالسلاح والركوب اللبس ان احتجهم وبالغلف والمحطط الدهن و
والطبيب مطلقا وقيل ان احتجهم لا بالبيع اسلا ولا القول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمة وان
انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا. ومن اسلم منهم قبل اخذ الاخر نصيبه وطفله
وكل مال هو معه او وديعته عند مسلم او ذى وعقارة في وقيل فيه. خلاف محمد وابي يوسف ربح في قوله
الاول. وولاء الكبير وزوجته ومجملها وعبيد المقاتل وماله مع حرمي بنصب او ود يعة في وكذا اماله مع
مسلم او ذى بنصب خلا فالهما وقيل ابو يوسف ربح مع الامام.

فصل

وتقسم الغنيمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعند هاتئذ له سهم ولفرسه سهمان. ولا يسهم
الاكثر من فرس وعند ابى يوسف ربح يسهم لفرس سين والبرازين كالعتاق. ولا يسهم لراحلة ولا بغل. العبرة
لكونه فارسا او راخلا عند المجاوزة. فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس
من الواجل. فمن جاوز راخلا فاشترى فرسا طه سهم راجل ومن جاوز فارسا فنق فرسه فله سهم
فارس. ولو باعه قبل القتال او وهبه او آجره او رهنه فسهما راجل في ظاهر الرواية. وكذا لو كان
ما بينا ومهر الا يقاتل عليه. ولا يسهم لمملوك او مكاتب او صبي او امرأة او ذى بل يرضخ لهم
بحسب ما يرى ان قاتلوا او داوت المرأة للرجل او دل الذي على عور اتهم وعلى الطريق والخمس
لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذوى القربى الفقراء. ولا حق فيه لا غنيا لهم. وذكره
نقلى للتبرك وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصفي. وان دخل دار الحرب
من الامنة له بلا اذن الامام لا الخمس ما اخذوا. وان باذنه او لهم منعة خمس. والامام ان ينقل قبل
اخر اذ الغنيمة وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول من قتل قتلا فله سلبه او من اصاب شيئا فله
ربعة او يقول لسمية جعلت لكم الرابع بعد الخمس ولا ينقل بكل المأخوذ ولا بعد الاخر اذ الامن
الخمس. والسلب لكل ان لم ينقل وهو ما كبه وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه لا ما مع غلامه

على دابة اخرى. والتفيل لقطع حق الغير للمالك خلافا لهما. فلو قال من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطئ والبيع قبل الفرج خلافا له.

باب استيلاء الكفار

اسمى الترك الروم واخذوا اموالهم وملكوها فملك ما وجدوا من ذلك اذا غلبنا عليهم. وان غلبوا على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها. وكذا لو نزل منا اليهم بجبر فاذا ظهرنا عليهم فنحن وسيد ملكه اخذته قبل القسمة مجانا. وبعد هان كان مملوكا لا يأخذه وان قضا اخذه بالقيمة. وان اشتراه منهم تاجر واخرجه وهو قبيح يأخذه بالثمن ان اشتراه به. وان اشتراه به من فقيمة العرض وان وهب له فقيمة و مثله المثل في اشتراؤه بثمن او عرض. وان اشتراه بجنسه او وهب له لا يأخذه. وان كان عبدا ففقت عينه في يد التاجر واخذ ارشها يأخذه بكل الثمن ان شاء. وان اسره من يد التاجر فاشتراه اخذ يأخذه المشتري الاول منه بثمنه ثم المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري الثاني. ولا يكون حرنا ومديونا وام ولدنا ومكاتبنا وملكنا عليهم كل ذلك. ولا يكون عبد البقي اليهم فيأخذ ملكه بعد القسمة مجانا ايضا لكن يعرض عنه من بيت المال وعند هاهو كالمأسور. وان اتى بفرس ومناج فاشترى رجل ذلك ملكه واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن العبد مجانا وعند هاهو بالثمن ايضا. وان اشترى مستأمن عبد امسلا وادخله دارهم عتق خلافا لهما وان اسلم عبد لهم ثم فجاءنا وظهرنا عليهم اخرج الى عسكرنا فهو حر.

باب المستأمن

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من مالهم او دمهم فان اخذ شيئا و اخرجه ملكه مخفورا فينتصداق به وان غدر به ملكهم فاعخذ ماله او حبسه او قتل ذلك غيرا بعلمه حل له التعرض كالاسير. وان ادانه ثم حربي او دانه حربي او غصب احداهما الاخر وخرجنا اليها لا يقضي شيء. وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجنا مستأمنين وان خرجنا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب. واسلم الحربي بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يقتي بالوديانة. وان قتل احد المسلمين المستأمنين

باب المرتد

من ارتد والعياذ بالله برهن عليه الاسلام وتكشفت شبهة ان كانت فان استمهل جلس ثلثة ايام فان تاب ولا قتل - وقوبته بالندب عن كل دين سوى الاسلام او عا انتقل اليه - وقته قبل لعرض تركه نادى لاصحابه فيه - ويحول ملكه عن ماله موقفا فان اسلم بماد وان مات او قتل او لم يولد الحرب حكم به عتق مدبرة وامهات اولاده وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم - وكسب رده في و يقضى دين اسلامه من كسب اسلامه ودين رده من كسبها - ويوقت ببيعة وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعتقه وتدبيرة وكتابتة ووصيته فان اسلم صححت وان مات او قتل او حكم بلياقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله - وتقضى ديونه مطلقا من كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم - ومحمد معتبر كونه واسرنا عند الحاق و ابو يوسف عند الحكم - وتصح تصرفاته ولا يوقت غير المفوضة لكن كصرف العبيد عند ابي يوسف وكصرف المريض عند محمد - ويعم اتفاقا استيلاء وطلاقه ويطلق نكاحه وذبيحته وتتوقف مفاوضته - وترثه امراته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلياقه اخذ ما وجدته باقيا في يده وارثه ولا ينقض عتق مدبرة وامر اولاده وان عاد قبله فكأنه لم يرتد - والمرأة لا تقتل بل تخبر حتى تقرب وتضرب كل يوم وكلامه يجبرها مولاها - وينفذ جميع تصرفها في ماله وجميع كسبه لو ارثها المسلم اذا مات ويرثها زوجها ان ارتدت ما يرضه لان ارتدت صحيحة وقاتلها بغيره فقط - وسائر أحكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت نسيه واموميتها والولد حريه مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدت لكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لم يولد فظهر عليه فهو في الحق ثم يرجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثته قبل القسمة - وان لم يولد فقتل على رده والحق فديته في كسب اسلامه وقال لا في كسبه مطلقا - ومن قطعت يده عمدا فارقت والعياذ بالله ومات منه او لم يولد ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دية لو ارثته في مال له اجمع وان اسلم بدون الحاق فمات قدام الدية وعند محمد نصفها - مكانب ارتد فلحق فاخذ ماله وقتل فبذل الكتابة لمولاة والباقي لو ارثته - زوجان ارتدا فليحقا فولدت المرأة ثم ولد للولدين

فظهر عليهم فالولد ان في ويجبر الولد على الاسلام لا ولده - واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداد ابيه
خلافا لابي يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي -

باب البغاة

اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى العود وكشف شبهتهم و
بداهم بالقتال لو تخيروا المجتمعين - وقيل لا ماله يبدأ فان كان لهم فئة اجبر على جرحهم و
اتباع موليتهم والا فلا - ولا نسبي ذريتهم ولا يقسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم - وحجاز
استعمال سلاحهم وخبائهم عند الحاجة - وان قتل باع مثله فظهر عليهم لا يجب ثمن - وان غلبوا على
مصر فقتل بعض هذه اخر منه عمد اقل به اذا ظهر على مصر - وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه و
لو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرثه مطلقا - وكره بيع
السلاح ممن علم انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا -

كتاب اللقيط

المقاطعة مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة - وهو حر الا ان ثبت رقه بحجة ونفقته
في بيت المال - وكذا اجنابته وارثه له - وان انفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم بشرط
الرجوع او يصدقه اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه وان ادعاه واحدا ثبت نسبه منه ولو عبدا
وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه - وان ادعاه اثنان معا ثبت
منهما - وان وصف احدها علامة فيه او سبق فهو اولى - والحر والمسلم اولى من العبد والذمي -
وان شئ عليه مال ادعى دابة هو عليها فهو له ينفق منه عليه باذن قاض - وقيل بدونه ايضا
وله شرا ما لا بد له مامنه من طعام وكسوة وقبض هبته وتسليمه في حرقة لا تزويجه وتصرفه
في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته -

كتاب اللقطة

هي امانة ان اشهد انه اخذ ماليرة ها على صاحبها والا ضمن والقول للمالك ان انكر اخذته للرد - وعند
ابي يوسف للتمللقط وكيفي في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشد لقطة فدولة على ويحرفها في مكان
لخذاها وفي المجامع مدة يغلب ظنه عدم طلب صاحبها بعدها هو الصحيح - وقيل ان كانت عشرين دراهم

أو أكثر إلا وإن كانت أقل فأياماً وما لا يبقى يعرف إلا أن يخاف فساداً ثم يتصدق بها إن شاء فإن جاء
 ربها بعدة اجازة إن شاء ولجأ له وضمن الملتقط أو الفقير لوها لك أو أيهما ضمن لا يرجع على الآخر و
 يأخذها منه إن تأتية - ولقطة الحبل والحلم سواء - ويجوز التقاط البهيمة وهو متبرع في اتفاقه عليها
 بلا إذن حاكم وإن باذنه بشرط الرجوع فدين على ربها له أن يجلسها عنه حتى يأخذها - فإن امتنع بيعت
 في النفقة فإن هلك بعد الحبس سقط وإن قبله لا - ويوجب القاضي ماله منفعة وينفق منها وما لا
 منفعة له ياذن بالاتفاق إن أصحلم إذا أقام البينة أنها لقطة - وإن قال لا بينة لي يقول له انفق عليها
 إن كنت صادقا وإلا باعه وأمر بحفظ ثمنه - وللملتقط أن ينتفع باللقطة بعد التبرع لو فقيراً - وإن غنيا
 تصدق بها ولو على أبيه أو ولده أو زوجته لو فقيراً - وإن كانت حقيرة كالنوى وقشور الرمان السنبلي
 بعد الحصاد ينتفع بها بدون تعريض ولها أن تأخذها - ولا يجب دفع اللقطة إلى مدعيها إلا بينة
 ويجل أن بين علامتها من غير جبر -

كتاب الأبق

نذب أخذها لمن قوي عليه وكذا الضال - وقيل تركه أفضل ويرفعان إلى الحاكم فيحبس الأبق دون
 الضال ولئن مرده من مدة سفر أربعين درهما - وإن كانت قيمته أقل من أربعين فقيمتها لأدائها
 عند محمد رحم وعند أبي يوسف أربعون وإن مرده من دونها فبحسابه - وإن أبق منه لا يضمن إن أشهد
 أنه أخذه ليرده وألا فلا شيء له ويضمن إن أبق منه - وجعل الرهن على المدين - وجعل الجاني على
 المولى إن فداه وعلى ولي الجناية إن دفعه - وجعل المدين من ثمنه ويقدم على الدين إن بيع فيه وعلى
 المولى إن أداه عنه - وجعل الموهوب على الموهوب له وإن رجع الواهب في هبته بعد الرد - وأمر بنفقة
 كاللقطة والمدا برؤام المولد كالقن وإن كان الراداب المولى أو ابنه وهو في عياله أو وصيه أو أحد
 الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ -

كتاب المفقود

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقه بما لا
 وكل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله - وينفق على زوجته وقربيه وكذا وهو حي في حق
 نفسه لا تنكح أمهاته ولا يقيم ماله ولا نفسه أجارته - ميتا في حق غيره فلا يرث من مات

قال نفذ ان حكم موته في وقت نصيبه منه كالاو بعنا الى ان يحكم موته - فان جاء قبل الحكم فيه
منه ايه وكلا فلن يرث ذلك المال لولا - واذا مضى من عمره ما لا يعيش اليه اقرانه وقيل تستغون
سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم موته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك .
وتعذر زوجته للموت عند ذلك .

كتاب الشركة

هي غرضان شركة ملاق وشركة عقد فالاولى ان يلاقا اثنان عينا ارضا او شراوا او اتها با او استيلا او
اختلاط مالههما بحيث لا يتميز او خلط كل منهما اجنبي في نصيب الآخر - ويجوز بيع نصيبه من شريكه
في جميع الصور - ومن غيره بغير اذنه فيما عد الخاط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه - والثانية ان يقول
احدهما شاركك في كذا او يقبل الآخر - وسكنها الا يجاب القبول - وشركها عدم ما يقبلها كشرط
دارهم معينة من الربح لاحدهما - وهي اربعة انواع - شركة مفادضة وهي ان يشتركا متساويان تصرفا
ودينا ومالا ودرجما وتتضمن الوكالة والكفالة - فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ربح - ولا بين
حر وعبد ولا بالغ وصبي - ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين - ولا بد من لفظ المفادضة او بيان جميع
مقتضياتها - ولا يشترط تسليم المال ولا الخلط - وما اشترا كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم
فلهما - وكل دين لازم احدهما يقيم فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لازم الآخر وان لم يكفالة
بما لم يزم الآخر خلافا لهما - وكذا ان لازم بغصب خلافا لابي يوسف ربح - وفي الكفالة بلا امر
لا يلزمه في الصحيح - وان ورث احدهما ما تقيم به الشركة او وهب له وقبضه صارت عذانا - وكذا
ان نفذ فيها شرط لا يشترط في العنان - وان ورث عرضا او عقارا بقيت مفادضة - ولا يقيم
مفادضة ولا عنان الا بالدراهم والدنانير او بالفلوس النافقة عند محمد او بالتبر
والنقطة ان تعامل الناس بهما - ولا تحيان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه
بنصف عرضه الآخر ثم يعقد الشركة - ولا بالملك والموزون والعددي المتقارب
قبل الخلط وان خلط احدهما واحدا اشما مشتركا فشركة عقد عند محمد ربح وملك
عند ابي يوسف ربح - وان خلط اجنسين لا تتعقد اتفاقا - وشركة عنان وهي ان
يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين وتتضمن الوكالة دون الكفالة - وتصح

في نوع من التجارات وفي عمومها وببعض مال كل منهما وبكله ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما وفي أحدهما دون الآخر عند كليهما - ومع زيادة الربح للعامل عند كل أحدهما - ومع كون مال أحدهما مراهم والآخر دائر - ولا يشترط الخلط فيها أيضا والوضعية على قدر المال وأن شرط غير ذلك - وما شرا كل منهما طو لب بثمنه هو فقط ويرجع على شريكه بحصته منه إن اداه من ماله - وتبطل الشركة بهلاك المالين أو أحدهما قبل الشراء وهو على مالكه قبل الخلط هالك في يده أو في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شري الآخر بماله فالمشتري بينهما ويرجع المشتري على شريكه بثمن حصته - وإن هلك قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة صريحا فالمشتري لهما شركة - والشراء ويرجع حصته وكلا فالمشتري فقط - وكل من شريكي المفاوضة والعنان أن يبيع ويشتري ويتاجر ويوكل ويؤجر ويمد في المال سيد امانة - وشركة الصنيع والتقبل وهي أن يشترط خياطان أو صباغ وخياط على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والربح أثلاثا جاز وكل عمل تقبله أحدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل - وكل منهما يطلب الآخر ويبرأ الدافع بالدفع إلى أحدهما والكسب بينهما وإن عمل أحدهما فقط - وشركة الوجوه وهي أن يشتركا في المال لهما على أن يشتريا بوجوههما أو يبيعا وربح بينهما - فان شرطاهما مائة صحت ومطلقا عنان وتنضم الوكالة فيما يشترياه - فان شرطاهما منصفة المشتري أو مثالثته فالربح كذلك وشرط الفضل باطل -

فصل

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جمعه كل فله - وإن امانته الآخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن المأخوذ عند أبي يوسف خلا فالجود - وما اخذاه معا فلهما نصفين - وإن كان لأحدهما جمل وللآخر دأوية فاستحق أحدهما فالكسب له وللآخر اجر مثل ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال يبطل شرط الفضل - وتبطل الشركة بموت أحدهما بلحاظه مرتداً إن حكم به ولا يزكى أحدهما

جمال الآخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاديا معاضن كل حصة صاحبه وان اذيا متعاقبا
ضمن الثاني علم باداء الاول او لا - وقال لا يضمن ان لم يعلم - وان اذن احد المتقاضين
لشريكه ان يشتري له امة ليطأها ففعل ففي له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل شئ منها وقال لا يضمن شريكه

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا
ان يحكم به حاكم - قيل او يعلقه بموته بان يقول اذامت فقد وقفت - وعندهما هو حبس
العين على ملك الله تعالى على وجه يعو ونفعه الى العباد فيلزم ويحول ملكه بحج والقبول عند
الابي يوسف وعند محمد لا مال يسلمه الى ولي - فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناء او رباطا لبنى
السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم - وعند ابي يوسف يزول بمجرد القول
وعند محمد اذا سلمه الى متول واستقى الناس من السفاية وسكنوا الخانات والرباط وودقوا
في المقبرة - وشرط تمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابي يوسف يعم بدونه واذا انقطع صرف
الى الفقراء - وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه
وجعل البعض او الكل لامهات او كاد او صديقه ما داموا احياء وبعد هم للفقراء وشرط ان
ليستبدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل - وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف
وقفه عند محمد كالفأس والمر والقدرم والمنشور والجمازة وشيا بهما والقدر والمر اجل
ذالمصاحف والكتب - والابو يوسف معه في وقف السلاح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى
وبه يفتي - وكذا يصح عند ابي يوسف وقفه تبعا لمن وقف خبيعة ببقرها واكرتها وهم عبيد لا
سائر الآلات الخولعة - واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف
وينبغي حين ارتفاع الوقف بعارته وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين
فعليه فان امتنع او كان فقيرا آجرة الحاكم وعمره لا من اجراته ثم رده اليه - ونقض الوقف
يصرف الى عمارته ان احتاج والاحتفظ الى دقت الحاجة وان تغرس صرف عيونه يباع ويصرف
ثمنا اليها - ولا يقسم بين مستحق الوقف -

فصل

اذا بنى مسجد الا يزول ملكه عنه حتى يفرضه عن ملكه بطريقه وياذن بالصلاة فيه و
يصل فيه واحد. وفي رواية شرط صلاة جماعة. ولا يضرك جعل تحته سرادابا لمصلحه. فان
جعله لغير مصلحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الى الطريق وعزله او اتخذ وسطا سرا
مسجدا واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول ملكه
بغير القول مطلقا. ولو ضاق المسجد ومحبته طريق العامة يوسع منه وبالعكس. وباطل استغنى
عنه يهرث وفقه الى اقرب رباط اليه. والوقف في المرض وصية. ويتبع شرط الواقف في اجارة
الوقف ان وحده ولا يفختار ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكثر من سنة. ولا يوجر
الا باجر المثل ثم لا ينقص ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة. وليس للموقوف عليه ان يوجر
الا بانه او ولاية ولا يعار ولا يرهن. وان غصب عقاره يفختار وجوب الضمان. ولو شرط الولاية
لنفسه وكان خائفا يزرع منه وان شرط ان لا يزرع.

كتاب البيوع

البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلقطة الماضي كبيع وشترت. وما دل على
معناها وبالتعاطى في النفس والحسنى هو الصحيح. ولو قال خذ لا بكذا اقل اخذت او رضيت
مهم. واذا اوجب احدهما فلا اثر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يتركه لا بعضا دون
بعض الا اذا بين ثمن كل. وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب.
واذا اوجب الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس. ويعم في العوض المشار اليه بلا معرفة
قدرة ووصفه لاني غيرة ومثمن حال او مؤجل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فصنع
البايع المبيع حتى مضت ثم سلم قبله اجل سنة اخرى خلافا لهما وان اطلق الثمن فان استوت
مالية النقود وراجها هم ولزم ما قدر من اى نوع كان. وان اختلفت رواجها من الاسرار
وان استوى رواجها لا ماليتها فسد مالم يبين. ويعم في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا
ووزنا وكذا اجزا فان بيع بغير جنسه وباتاء او حجر معين لا يدري قدسه. ومن باع صبرة
كل صاع بدرهم مهم في صاع فقط الا ان يسمى جملتها. وللمشتري الفسخ بالخيار وان كيل

او سمي جملتها في المجلس بعد ذلك. ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم كايهم في شئ منهما -
وكذا الو باع ثوبا كل ذراع بدرهم. وكذا اكل معدود متفاوت وعند هاهنا في الكل في جميع
ذلك. وان باع صبرة على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل
بحصته او فسخ الزائد للبايع. وفي المذكور باع يخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ الزائد له بلا
خيار للبايع. وان سمي لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته. وكذا الزائد له الخيار في الوجهين
وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دارك باع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعند هاهنا
يصح فيهما ولو باع عدلا على انه عشرة اذرع فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع. ولو فصل الثمن
فكان في الاكثر ويصح في الاقل بحصته ويخير المشتري وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل
ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وتسعة وتسعة ونصفا بخيار
وعند ابي يوسف يخيّر في اخذها باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد يخيّر
في اخذها في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف.

فصل

يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر. وكذا الشجر في بيع الارض. ولو اطلق
شراء شجرة دخل مكانها عند هاهنا سرح وهو المختار خلافا لابي يوسف سرح. ولا يدخل
الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرافق
ويقال للبايع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا الا يدخل حب بذر لم ينبت بعد وان نبت
ولم يصير له قيمة دخل وقيل لا. ومن باع ثمرة بدلا من اصلها او لم يبدا بيعه ويقطعها المشتري
لحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناسي عظمها خلافا لمحمد وكذا اشراء الزرع
وان تركها باذن البايع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان بعد اذنه تصدق بما زاد في
ذاتها وان بعد ما تناهت لا يتصدق بشئ. وان استأجر الشجر الى وقت الادس^د الس^د
بطلت الاجارة وطابت الزيادة. وان استأجر الارض^د اكثر من الزرع فسدت ولا نظيب الا^د
ولو اشترت ثمر اخر قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث
للمشتري. ولو باع ثمرة واستثنى منها ارضا معلومة صح وقيل لا. ويجوز البذر في سنبله

ان يبيع بغير جنسه. وكذا الباقلاء في قشره والاسرز والسحسم. وكذا اللوز والفستق والجوز في قشرها الاول. واجرة الكليل وعد المبيع ووزنه وزرعه على البايح. واجرة نقد الثمن ووزنه ووزنه على المشتري. وفي بيع سلة بثمن سلهوا ولا ان لم يكن سلهوا وفي بيع سلة بسلة او ثمن بثمن سلهوا

باب الخيارات

صح خيار الشرط لكل من العاقلين ولهما معا ثلاثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة وعندها يجوز ان يبين مدة معلومة او مدة كانت. وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان ينقد في الثلاثة وعندها يجوز الى اربعة واكثر وخيار البايح يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فله ان يتركه لزمه قيمته. وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن. وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري بخلافهما. فلو اشترى زوجه بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح الى في البكر ولو ولد له في ماله لا يصير ام ولده. ولو اشترى قربة به او عبد بعد قوله ان ملكته بعد ان وقع العقد في ماله ولا يفسد الميثاق به في ماله من الاستبراء والاستبراء على البايح. وان اشترى به حلو قبض المشتري به المبيع باذن البايح ثم ادعه عند العقد فهو عليه ان يبيع الارواح القبض بالرد لعدم المالك. ولو اشترى المأذون شيئا به فابراه بايعه عن ثمنه يبيعه بغير رده وله الرد لانه لم يعدم التملك ولو اشترى ذى من ذى خمر به فاسلم في ماله بطل شرطه كذا يملكها مسلما بالاجازة بخلافهما في الجميع. ومن له الخيار يجوز بحضرة ماله. وفي بيعته ولا يفسخ الا بحضرة خلافه لا يفسخ. فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ. والاشارة في العقد ايضا بموت من له الخيار. ولكن ابغض المدة وبالاخذ بشفعة بسبب المبيع وبكل ما يبيد الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار لغيره او لغيره اجاز او فسخ صح. وان اجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ. ولو باع من له الخيار في احداهما فان عينه وفصل ثمن كل صح والا فلا. ويجوز خيار التعيين وهو بيع بعد التبيين او ثلاثة على ان يأخذ المشتري ايا شاء ولا يجوز في اكثر من ثلاثة وتيقيد تخيرة بعد اختيار الشرط

على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة. فلو قبض الكل فهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه
وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه. وليس له رد الكل الا ان ضم
اليه خيار الشرط. ويورث خيار التعيين العيب لا الشرط والرؤية. ولو اشترى على انهما بالخيار
فرضي احدهما لا يرد الاختلاف لهما على هذا الخيار العيب والرؤية. ولو اشترى عبدا على انه
خيار زاد كما تبين فظهر عجزه اخذ به بكل الثمن او تركه.

فصل

من اشترى ما لم يرد جازوله مردا اذ ارآه ما لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها. والخيار لمن باع ما لم يرد
ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يد له وتعد ردا بعضه وتصرف
لا يقسم كالاعتاق وتواضعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية و
بعدها. وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعد اقبالها.
وكفت رؤية وجه الرقيق والملازمة وكفلها. وفي شاة اللحم لا بد من الجس. وفي شاة الغنينة لا بد من
رؤية الضرع. ورؤية ظاهرها الثوب ان لم يكن معلما كافيته ورؤية علمه ان معلما ورؤية
داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها. وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم. وان
رأى بعض المبيع فله الخيار اذ ارأى باقيه وما يمرض بالخروج كالمكيل والموزون فرؤية بعضه
كروية كله. وفي ما يعلم لا بد من الذوق. ونظر الوكيل بالشراء او القبض كان لا نظر الرسول
وعندها هو كالوكيل. وبيع الاتي ومشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى ويسقط يحسمه المبيع او
شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك ويوسف العقار له. ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى الاخر
فله اخذهما او ردهما لا ردا احدهما. ومن رأى شيئا ثم شره فوجده متغيرا تخيرا ولا فلا. وان اختلفا
فغيره فالقول للبائع وان في الرؤية فلامشترى. ومن اشترى عدل زلج قباع منه ثوبا ودو هب
وسلم فله ان يردّه يعيب لا بخيار رؤية او شرط.

فصل في خيار العيب

مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلمن وجد في مشربه عيبا رده او اخذ به بكل ثمنه لا امساكه ونقص
ثمنه الا برضى بايعه. وكل ما اوجب نقصان الثمن عند المتبادر فهو عيب فالباقي. ولو اثنى ما دون السفر

من صغير ليقل عيب - وكذا السرقة والبول في الفراش وهي في الكبير عيب آخر - فلو اتى
 او سرق او بال في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه راد به فان عاوده عند البائع لا - والمجنون
 عيب مطلقا فلو جهن في صغره وعاد عند المشتري فيه او في كبره راد به - والخمر والذفر والرائحة
 والتولد منه عيب في الجارية لا في الغلام الا ان يكون من داء ولا يستحاضة عيب وكذا اهدام حيض
 بنت سبع عشرة سنة لا اقل - ويعرف ذلك بقول الامم فتر اذا انفسم اليه نكول البائع قبل
 القبض وبعد هو الصحيح والكفر عيب فيهما - وكذا الشيب والدين والسعال القديم والشعر والماء
 في العين - فان ظهر عيب قد يمر بعد ما حدث عند المشتري آخر مرجع بالنقصان كثوب شرا لا
 فقطعه فاطلع على عيب ليس له الرد الا ان يرضى البائع بأخذه كذا لك فله ذلك حتى لو باعه
 المشتري سقط مرجعه - فان خا ط الثوب او صبغه احمر اولت السويق بسمن ثم ظهر عليه
 مرجع بنقصانه - وليس لبايعه ان يأخذه حتى لو باعه بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع - ولو اعتق
 بل مال او دبرا واستولد ثم ظهر العيب رجع - وكذا ان ظهر بعد موت المشتري - وان اعتق على مال
 او قتل لا يرجع لشيء - وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتحرق لا يرجع خلافا لهما - وان
 شري بيضا او جوا او بطيخا او ثناء او خيارا ففسد فاسدا فان كان ينتفع به رجع بنقصانه
 والا فكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد وكذا ثخين في المائة صح البيع وكذا فسد
 ورجع بكل ثمنه - ومن باع ما شرا فزده عليه بعيب بنقصان باقرا او نكول او بنية راد على بايعه
 ولو قبله برضا لا يرده عليه - ومن قبض ما شرا ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن او
 يحلف بايعه - فان قال شهودى غيب دفع ان حلف بايعه ولزوم العيب ان نكل - ومن ادعى اباق
 مشريه يبرهن او لا انه ابقى عندا ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه وما ابقى قط او با الله
 ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بالله ما ابقى عندا قط لا بالله لقد باعه وسلمه وما ابقى قط او با الله
 او لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب - وفي اباق الكبير يحلف بالله ما ابقى عندا بلغ مبلغ الرجال
 وعند عدم بيئته المشتري على اباة عندا يحلف البائع عندا انه ما يعلم انه ابقى عندا - واختلفوا على
 قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كامر - ولو قال بايعه بعد التقابض بعثك هذا مع اخر وقال
 المشتري بل صدق فاستول له - وكذا الواتفاق في قدر المبيع واختلفا في المقبوض - ولو اشترى عبدين

حذيفة وقبض احداهما ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردها واخذها كما يرد المغيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضتهما - ولو وجد بعض الكيل او الوزن معيبا بعد القبض من كله او لجزءه - وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والافيهو كالعدين - ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقي بخلاف الثوب - و مد اواة المغيب بعد رؤية العيب وسكو به رضى - ولو سكو به لرداه او سقيه او شراؤه غلظه ولا بد له منه فلا - ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب كان عند البائع سدة واخذ ثمنه وقالا مرجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا - ولو تد ائله الا يلقى فيه قطع في يد الاخير يرجع المبيعة بعضهم على بعض كما في الاستحقاق - وعندهما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه - ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب وبطل في البراءة الحادث قبل القبض عند ابي يوسف خلا فالله -

باب البيع القاسد

بيع ما ليس بمال و البيع به باطل كالدم والميتة والحر - وكذا بيع ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه - وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن - وبيع قن ضم الى حرد ذكينة ضمت الى ميتة وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذكينة ان بين الثمن - وصح في قن ضم الى مذبر والى قن غيره بالحصة - وكذا في ملك ضم الى وقعت في الصحيح - وبيع العرض بالخمر او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالخنزير - ولا يجوز بيع طير في الهوى وسمك لم يصيد او صيد والتى في خطرة لا يؤخذ منها بالاحيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسله مدخله وان صيد والتى فيها وامكن اخذها بالاحيلة صح ولا بيع للحمل والنتاج واللبين في الفرج - وكذا اللؤلؤ في الصدق والصوف على ظهر الضمة خلا فالابي يوسف فيهما - ولا بيع اللحم في الشاة وضربة القانص وبيع في سقن وذراع من ثوب وان ذكر قطعه - فلو قلع الجذع او قطع الذراع وسلم قبل الفسح عاد صحيحا - ولا المن ابنة وهي بيع الثمر على الثقل بقرع وذم كيلة خرصا - والمحاقلة وهي بيع البر في سنبلة بقرع كيلة خرصا - والبيع بالملامسة والمناينة وهو لقاء الحجر بان يتبادر ما سلحة فيلزم البيع لو لمستها المشتري او وضع عليها حجر او نبذها اليه السابح ولا بيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان يأخذاهما شاء - ولا بيع المراهي ولا اجارتهما ولا الثقل

بل انكر اراءت خلا فالجهد رخ - ولا يبيع دود القز وبضيه وعند ابي يوسف يجوز في الدود اذا كان
 مع القز وفي البيض عنه وكان وعند محمد يجوز بيعها مطلقا وهو المختار - ولا يبيع الآبق الا
 ممن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا يتقلب صحيحا وقيل يتقلب - ولا يبيع امرأه ولو
 بعد الحلب وعند ابي يوسف يصح في لبن الأمة - ولا شعر الخنزير ولكن يباح الانتفاع به للحز
 من ذمته ويقسد الماء القليل عند ابي يوسف لا عند محمد - ولا يبيع شعر الأدمي ولا الانتفاع
 به ولا بشئ من اجزائه - ولا يبيع جلود الميتة قبل الدباغ ويجوز بعده ويتنفع به - ويباح عظمها
 وينتفع به وكذا عصبها وقشرها وصفوفها وشعرها ووبرها - وكذا عظم الغيل خلا فالجهد
 سرح - ولا يجوز بيع علوسقط ولا المشيل ولا هبته وصحافي الطريق - ولا يبيع شخصه علامته
 امة فاذا هو عبد ولو باع كلبا فاذا هو نجيحة صح ويخير - ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد
 الثمن - وكذا اشراؤه مع غيره بثمنه الاول قبل نقده ويصح في الغير بخصته - ولا شراء علي
 ان يزنيه نظره ويطرح عنه لكل طرف مقدار معين فان شرط طرح مثل وزن الظرف
 يصح - وان اختلفا في النظرف وقدره فالقول للمشتري - ولو امر مسلم ذميا ببيع خمر او شراب
 صح خلا فالهما - وكذا الوامر المحرم غيره ببيع صيده - ولو بشرى كافر عبد امسلا او
 مصحفا صح ويجوز على اخر اجهما من ملكه - والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط
 الملاحة للمشتري - وكذا بشرط لا يقتضيه ولا نفع فيه للحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة
 ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للحد العاقدان او المبيع يتحقق فهو فاسد كبيع عبد على
 ان يعتقه المشتري او يديره او يكاتبه او امة على ان يتولد لها - فلو اعتقه المشتري عاد البيع
 صحيحا فيلزم الثمن وعندهما لا يعود قبل لزوم القيمة - وكشرط ان يستخذه منه البائع شهر او
 يسكنها او لا يسلمها الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدى له هدية او
 يقطع البائع الثوب ويخطه قبة او قميصا او يحدو النعل او ينسكه ويصح في النعل استحسانا
 ولا يجوز بيع امة الا جهلها - ولا البيع الى السيد وروز والمذبحان وصوم النصارى وفطر اليهود
 ان لم يعلم العاقدان ذلك - ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطات والحزاز
 وقروم الحاج - وتعم الكفاية الى هذه الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله صح -

وكذا الوبايع مطلقا ثم اجل الى هذه الآدوات . ومن باع نصيبه من دأمر يجوز ان علمه
المتعاقد ان خلافا لابي يوسف وليكن علم المشتري عند محمد .

فصل

قبض المشتري المبيع بيحا باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو اما شاة في يده عند البعض ومضمون
عند البعض . وقيل الاول قوالا امام والثاني قولهما اخذ امن الاختلاف فيما لو بيع مسدور
او ام ولد مات في يده مشترية حيث لا يضمن عند خلافا لهما . ولو قبض المبيع بيتا فاسدا
باذن بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه لهلاك
مشاة حقيقة او معنى كالقيمة في القيمي وكل منهما فسخه قبل القبض وبعد ما دام في ملك
المشتري اذا كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين . وان كان لشرط زائد كشرط
ان يهدى له هدية قلنا قبل القبض واما بعده فالفسخ لمن له الشرط لا لمن عليه . ولا
ياخذ البايح حتى يرد ثمنه . فان مات البايح فالمشتري احق به حتى ياخذ ثمنه . و
طالب للبايح راجع ثمنه بعد التقابض لا للمشتري راجع مبيعه فيتصدق به كما طالب
رجع مال ادعاه ففضى ثم تصاد قاعلى عدمه فرد بعد ما رجع فيه المدعى . فان باع المشتري ما
شراة شراء فاسدا اهم . وكذا لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط حق الفسخ وعليه قيمته .
ولو بنى في دار اشتراها فاسدا او غرس فعليه قيمتها . وقال لا ينقض البناء والغرس ويرد .
وشاى ابو يوسف في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشاى محمد . وكرة النجاشي السوء
على سوم غيرة اذا رضى بثمن وتلقى الجلب المضربا هل البطل . وبيع الحاضر للبادى طمعا
في غلاء الثمن زمن القحط . والبيع عند اذان الجمعة لا بيع من يزيد وصح البيع في الجميع . ومن
ملك ملوكين صغيرين او كبيرين او صغيرا واحدا ورجم محرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما
بدون حق مستحق . وصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولا حتى رواية وفي الجميع في اخرى
فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق .

باب الاقالة

نقم بلقطين احداها مستقبل خلافا لمحمد . وتوقف على القبول في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق

غير العاقدين اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسيح فان تعذر جعلها فسيحا بطلت . وعند أبي يوسف
بيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت . وعند محمد فسيح فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت . وقبل
القبض فسيح في النقلي وغيرها وعند أبي يوسف في العقار بيع . فلو شرط فيها أكثر من الثمن الاول
او خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول . وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض وتجهل
بيعا . وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا . وعند أبي يوسف تجهل بيعا ويصح الشرط
وان تعيب صح الشرط اتفاقا . ولا يفسخ بعد دلاوة المبيعة خلافا لهما . ولا يمنعها هلاك
الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره .

باب المراجعة والتولية

المراجعة بيع مباشر لا يباشراه به وزيادة . والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص . والوفبيعة
بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك مالم يكن الثمن الادل مثليا او في ملك من يريد الشراء والرجح
معلوما . ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القصة والصنيع والطراز والقتل والحمل وسوق
الغنم والسمار لكن يقول قام على بكذا الاشربة . ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب
والمعلم وبيت الحفظ فان ظهر المشتري خيانة في المراجعة خيرا في اخذها بكل ثمنه او تركه .
وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة وهو القياس في الوضعية وعند أبي يوسف يحط فيهما قدر
الخيانة مع حصتها من الرجح في المراجعة وعند محمد ينحرف فيهما . فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزم
كل الثمن اتفاقا . ومن شري شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشرة ثم شره ثانيا بعشرة براجم على خمسة .
وان شره ثانيا بخمسة لا يراجح وعندهما يراجح على الثمن الاخير مطلقا . وان اشترى ما ذون مديون
بعشرة وباع من سيد بخمسة عشر او بالعكس يراجح على عشرة . والمضارب بالضعف لو شري
بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يراجح رب المال على اثني عشر ونصف . ويراجح بالبيان
لو اعور المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرض فأر او حرق نار . وان نعمت عينها او
وطئت وهي بكر او كسر الثوب من طيه ونشر لزم البيان . وان اشترى بنسئة ويراجح بالبيان خير المديون
فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا التولية . ولو اشترى ثوبين صفقة كلا بخمسة كره بيع احدهما مراجعة

بمخبره بلا بيان. ومن دلي ما قام عليه لم يعلم مشايخه قد رآه فبهذا ان علمه في المجلس خسر.

فصل

لا يصح بيع المتقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا للحد. ومن اشترى كيليا كيللا لا يجوز له بيعه ولا
اكله حتى يكتله. وكفى كيلا لبايع بعد العقد بحضرته هو العييم ومثله الوزني والعددي والمذروع.
وصح البصر في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حالي قيام المبيع لا بعد هلاكه. وكذا
الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فبرايح ويولي على الكل ان زيد وعلى ما بقي
ان حطوا بالتفريع يأخذ بالاكل في الفضلين. ومن قال بيع عبد له من زيد بالف على اني
صنا من كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف
على زيد فلا شيء عليه. وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرن الا في الوصية. ولا يصح
التأجيل الى مجهول متفاحش بهبوب الريح ويصح في المتقارب كالحصاد ونحوه.

باب الربا

هو فضل ما خال من عوض شرط واحد العاقدين في معاوضة مالي بمالي وعلته القدر والجنس.
فحرم بيع الكلي او الوزني بمخبره متفاضلا ونسبة ولو غير مطعوم كالجنس والحدديد وحل متماثلا
مع المتقايض او متفاضلا غير معيار كحفنة بحفنتين وبيضه ببيضتين وقمره بقمرتين. فان
وجد الوصفان سهرم الفضل والنساء وان عدا ما خلا. وان وجد احدهما فقط حل المتفاضل لا
النساء. فلا يصح سلم هر في هر وى ولا بر في شعير وشروط التعيين والتقابض في الصمت والتعيين
فقط في غيره. وما نص على تحريمه الربا فيه كيلا فهو كيلي ابدأ كالبر والشمع والتمر والمخ. وعلى تحريمه
وزنا فهو وزني ابدأ كالذهب والفضة ولو تعورف بمخلافه. وما لا نص فيه حل على العرف كخسر
السمكة المذكورة. فلا يجوز بيع البر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب متماثلا كيلا. وجاز
بيع فلس معين بفلسين معينين خلافا للحد. ويجوز بيع الكرابس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان
وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان حنينة حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم. ويجوز بيع الدقيق
متماثلا كيلا بالسويق اصلا خلافا لهما. ويجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا. وكذا بيع الرطب
بالتمر والغلب بالزبيب متماثلا خلافا لهما. وكذا بيع البر مطبا او ميلولا بمنزله او باليابس

والهرة او الزبيب منقعين بمنلهما متساويا خلافا للحمض ويجوز بيع لحم حيوان بلجم حيوان غير
 سجنه متفاضلا وكذا اللبن - والجواموس مع البقر جنس واحد وكذا المهر مع الضأن والمخت مع
 المزاب - ويجوز بيع خنق الغنم بخل الدقل متفاضلا - وكذا اشحم البطن بالالية او بالحم والحبر
 بالبراد الدقيق او السويق وان كان احدهما سنة به يفتى - ولا يجوز بيع الجيد بالرخي مما فيه
 الربا الامتساو ياد وكذا اللبم بالتمر ولا يبيع البر بال دقيق او بالسويق او بالنخالة مطلقا - ولا
 يبيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون
 والسمسم لتكون الزيادة بالتخير - ولا يفتقرض الخبز أصلا وعند الي يوسف يجوز ذناوبه
 يفتى وعند محمد يجوز عدا ايضا - ولا يبا بين السيد وعبد والمسلم والحري في دار الحرب -

باب الحقوق والاستحقاق

يدخل العلو والكثيف في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق هولها او ميراثها او بكل حق قليل و
 كثير هو فيها او منها - وعندهما تدخل ان كان مفتحتها في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل
 الا بذكر نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق والمسيل والشرب الا بذكر
 نحو كل حق وتدخل في الاجارة بدون ذكر -

فصل

الهيئة متعدية والافراجة قاصرة - والتناقض يمنع دعوى المالك الحربية والطلاق والنسب -
 فلو ولدت امة مبيعة فاستحققت بيعة تبعها ولداها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي
 العتقاء بالام وان اقربها رجل لا يتبعها - وان قال شخص لاخر اشترى فانا عبد فاشتره فاذا هو حر فان
 كان البائع حاضر او مكانه معلوما لا يضمن الامر والا ضمن ورجع على البائع اذا حضر وان قال رهنى
 فلا ضمان أصلا - ومن ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء فاستحق بعضهما فلا يرجع عليه ولو استحق كلها
 مرد كل العوض وفيهم منه صحة الصلح عن المجهول - ولو كان ادعى كلها دحصة ما يستحق ولو بعضها -
 ومن باع فصولي ملكه ان يفيقه وله ان يجيزه بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه والمالك الاطلى
 وكذا لا يثبت له الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالتمن العرض ملاك الفضولي وشبهه مثل المبيع

لوشلياء والافقيمتة. وغير العرض ملك للجيز امانة في يد الفضولي. وللفضولي ان يبيع قبل
اجازة المالك. وصح اعتناق المشتري من الغاصب اذ الجيز البيع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه. ولو قطعت
يده عند المشتري فلجيز فارشه له ويتصدق بما زاد على ثلثي نصف ثمنه. ومن اشترى عبد امن غير
سيده ثم اقام بيته على اقرار البائع او السيد بعد ملام الامر وادار دة لا تقبل. ولو اقر البائع بذلك
عند القاضي فله رد. ولو اشترى دار امن فضولي ادخلها في بنائه فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد.

باب السلم

هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره لاني غيره في المكيل
والموزون سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والبيض عددا وكلا. وكذا الفلوس
خلافا لمحمد سرح. وفي اللبن والخبز اذا سمي ملين معلوم. وفي المذروع كالثوب ان بين طوله و
عرضه ومراقته. وفي السمك المليم وزنا ونوعا معلومين وكذا الطير في حينه فقط ولا يجوز
فيهما عدا ولا في الحيوان واطرافه ولا في مخلوطة عدا. ولا في الخطب خزما والوطب حمرزا. ولا
في الجوهر والحرز ولا في اللحم طريا. وقال لا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا
يجوز السلم بكيل او ذراع معين لا يدرى قدره ولا في طعام قريبة او تمر نخلة معينة ولا فيما لا يقي
من حين العقد الى حين الطل. وشرطه بيان الجنس كبر او شعير. والنوع كسقية او نجحية. والصفة
كجيد او ردي والقدر نحو كذا رطلا او كذا بمكلا ينقبض ولا ينسبط واجل معلوم. واقله شهر في الاصح.
وقدر رأس المال ان كان كيليا او وزنيا او عديا. فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال كل
منهما ولا بنقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه. ومكان ايقانه ان كان له حمل ومؤنة.
وعندها لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذ كان معيننا ولا مكان الايقاء ويوفيه في مكان عقدة
ومثله الثمن فالاجرة والقسمة وما ارجل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا. وقبض رأس المال قبل
النفي شرط بقاءه. فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينارا على المسلم اليه في كرىطل في حصة الدين
فقط. ولا يجوز النقص في رأس المال او المسلم فيه قبل قبضه بشركة او تولية. ولا شراء
شي من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه. ولو اشترى كرا او احد رب السلم

بقبضه قضاء لا يصح ولو امر مقررته بذلك صح - ولو ألت الوامر ب سلمه بقبضه له ثم
 لنقمه فأكثله لأجل المسلم اليه ثم لنفسه صح - ولو ألت المسلم اليه في ظرف رب
 المسلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا - ولو ألت البائع كذا لك كان قبضا بخلاف
 ما لو ألت في ظرف نفسه أو في ناحية بيته - ولو ألت الدين والعين في ظرف
 المشتري أن بدأ بالعين كان قابضا وإن بدأ بالدين فلا - وعندنا صح قبض العين فإن
 شاء مرضى بالشركة وإن شاء فصح البيع - ولو أسلم أمة في كرو قبضت ثم تقايلا قامت
 قبل ردها بقي التقابل وتجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح - وكذا المقايضة
 في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما - ولو ادعى أحد عاقدى السلم بيان الأجل أو اشتراط
 الرداءة وأنكر الآخر فالقول للمدعيهما مطلقا - وقال المنكر أن كان سرب السلم في الأولى
 أو المسلم اليه في الثانية - والاستصناع بأجل سلم فيهما فيما أمكن ضبط صفته وقدره
 نعورف أولا - وبالأجل يصح فيما نعورف كحف وطشت ومقصه وهو يبلغ لا
 حد فيجب الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العين كاعمله - فلو أتي بما صنعته
 غيره أو بما صنعته هو قبل العقد فأكذه صح - ولا يتعين للمستصنع بلا اختاره فيصح بيع الصانع
 له قبل رؤيته وله أخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالثوب -

مسائل شتى

يصح بيع الكلب والفتد وسائر السباع علمت أدلا - والذي في البيع كالمسلم إلا في الخنزير
 فإنها في حقه كالحل والخنزير في حقه كالشاة - ومن زوج مشريته لآخر قبل قبضها جاز
 فإن وطئت كان قبضا أولا فلا - ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة لا يباع في دين
 ببيع - وإن لم تكن معروفة يباع فيه إذا برهن أنه باعه منه إذا لم يكن قبضه - وإن غاب
 أحد المشتريين فللمحاضر دفع كل ثمن وقبض المبيع وحسبه إذا حضر الغائب حتى ينقضي حجه منه -
 وإن اشترى بالثمن مثقال ذهب وفضة فهما نصفان - وإن قال بالثمن الذهب والفضة فمن
 الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة - ومن قبض زيقا بل جيد غير
 عالم به فأنقعه أو هلك فهو قضاء - قال أبو يوسف يرد مثل الزئبق ويقضي للجيد - وإن فرخ طير

بعشرة في عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار ويتقاصات العشرة بالعشرة وما غلبه الفضة
او الذهب ففئة وذهب حكما فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض الامتداديا
وزنا ولا استقراضه الا وزنا وما غلب عليه العش منهما فهو حكم العروص. فبيعه بالخالص
على وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجذبه متفاضلا بشرط التقاض في المجلس. والتبايع
والاستقراض بما يروج منه وزنا او عدد او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونها ثمناء ولو اشترى به
فكسد بطل البيع وقال لا يبطل ويحب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف ربح واخر ما يعمل به
عند محمد وما لا يروج منه يتعين بالتعيين. والمتساوي العش كخلوبه في التبايع والاستقراض
وكذا في الصرف وقيل لغالبه. ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يتعين فان كسدت
فانخلات كما في كساد المغشوش. ولو استقرضها فكسدت يرد مثلها. وعند ابي يوسف سرح
قيمتها يوم الغرض وعند محمد ربح يوم الكساد. ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم يتعين. ومن
اشترى شيئا بنصف درهم فلوس او دنانير فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف
درهم او دنانير او قيراط منها. ولو دفع الى صيرفي درهما قال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه
نصف الا حبة فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس. ولو كسر اعطني صح في الفلوس اتفاقا.
ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الا حبة صح في الكل. والنصف الا حبة
بمثله والفلوس بالباقي.

كتاب الكفالة

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لاني الدين هو الاصح. ولا تقم الا لمن يملك التبرع. وهي
خبر بان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد بكفالت بنفسه او بقربته ونحوها مما يعبر به عن البدن او
مجن شائع منه كضفة او عشر. وبضم منته او هو على اولى اوانا زعيمه او قبيل به. لا باناضامن
لمعرفة. وصح اخذ كفيلين او اكثر. ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضر
حبس. وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برئ. فان غاب المكفول
به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه واياه فان مضت ولم يحضر حبسه. وان غاب ولم يعلم مكانه لا
يطالب به. وتبطل موت الكفيل والمكفول به ولو عبد ادون موت المكفول له بل يطالب وارثه

او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث تمكن فخاصته وان لم يقبل اذا دفعته اليك فان ابرئ. وبتسليم
 وكيل الكفيل او رسوله وبتسليم المكفول به نفسه من كفالة. فان شرط تسليمه في مجلس لقا حتى قبله
 في السوق قالوا يبرأ والمختار في زماننا انه لا يبرأ. وان سلمه في مهر آخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام.
 وان سلمه في بركة او في اسود لا يبرأ. وكذا ان سلمه في السبعين وقد حبسه غير الطالب. فان كفل بنفسه
 على انه ان ابرأ ان به غدا فهو ضمان لما عليه فلم يبرأ به غدا الزمة ما عليه. وان مات ولا يبرأ من كفالة
 النفس. ومن ادعى على آخر مائة دينار بينهما او لم يبينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يبرأ
 به غدا فعليه المائة فلم يبرأ به غدا الزمة المائة خلا للمهر. ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس في
 حد وقصاص فان سمحت به نفسه ميم. وقالوا لا يجبر في القصاص وحد القذف. فان شهد
 عليه مستوران في حد او قرحبس. وكذا ان شهد عدل واحد خلا فالهما في رواية
 وصح الرهن والكفالة بالخراج. والكفالة بالمال صحيحة ولو جهولا اذ كانت ديناً صحيحة بتكفلت عنه
 بالثمن او بالثمن عليه او بما يدركك في هذا البيع. وكذا الوعقلها بشرط ملائمة كشرط وجوب
 الحق نحو ما بايعت فلاننا او ما غصبك او ما ذاب لك عليه او ان استحق المبيع فعلى. وكذا
 امكن الاستيفاء سخوان قدام زيد وهو المكفول عنه. وكشرط تعدد الاستيفاء سخوان غائب عن البلد وان
 علمها بغير الشرط كهبوب الريح ومحجى المطر بطل. وكذا ان جعل احدهما اجلا فتصح الكفالة
 يجب المال حالا وللطالب مطالبة اى شاء من كفيله واصيله الا اذا اشترط براءة الاصيل
 فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط عدم براءة الاصيل كفالة ولو طالب احدهما فله مطالبة الآخر
 فان كفل بماله عليه فبرهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقربه مع ميمته
 والاصيل في اقراره بالثمن على نفسه خاصة. فان كفل بلامر لا يرجع عليه بما ادى عنه
 وان اجازها المكفول عنه وان باصره مرجع. ولا يطالب به قبل الاداء فان لزم فله ملازمة
 وان حبس فله حبسه ويبرأ الكفيل باداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او اخبر
 عنه برئ الكفيل وتأخر عنه. وان ابرأ الكفيل وتأخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه
 فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل عن الاصيل ايضا. ولو صالح الكفيل عن
 الف على مائة برئنا ورجع بها فقط ان كفل بامره. وان صالح عن الالف بجنس آخر مرجع

بالالف. وان صالح عن موجب الكفالة يرى هو دون الاصيل. وان قال الطالب الكفيل
بالامر برئت الى من المال سرجع على اصياله وكذا في برئت عند ابي يوسف خلافا للمجلس.
وفي ابرأتني لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان في الكل. ولا يصح
تعليق البراءة عن الكفالة بالشروط كسائر البراءات والمختار الصحة. ولا تجوز الكفالة بما تقدر
استيفاءه من الكفيل كالحدود والقصاص ولا بالاغنيان المضمونة بغيرها كالبيع
والمرهون. ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة. ولا
بدين غير صحيح كبذل الكتابة محرر كفل به او عيّن. وكذا ابدال السعاية عند الامام. ولا
بالحل على دابة معينة او بخدمة عبد معين بخلاف غير المعينين والاهن ميت مفلس
خلافا لهما. ولا باذيقول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف تجوز مع غيبته اذ ابلغه
فاجاز. فان قال المريض لو اسرته فكفل عني بما على فكل مع غيبة الغرماء جاز اتفاقا.
ولو قاله لاجلني اختلف فيه المشايخ. وتجوز بالاغنيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على
سوم الشراء والمغضوب والمبيع فاسدا. وبتسليم المبيع الى المشتري والمرهون الى الراهن
والمستأجر الى المستأجر وبالتمن.

فصل

ولو دفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يبرئ منه وما يصح فيه
الكفيل فله ولا يتصدق به وسرده الى المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين
كالبرخا فلهما. ولو امر الاصيل بكفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل
والرخ عليه. ومن كفل لآخر بما ذاب له على غريمه او بما قضى له به عليه فغاب
الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على الغريم الف لا يقبل. ولو برهن ان له على
زيد الف وهذا الكفيله بامر قضى به عليهما ولو بلا امر قضى على الكفيل فقط. وضمان المالك
للمشتري عند البيع تسليم يبطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك. وكذا لو كتب شهادته و
خدمه على صدك كتب فيه باع ملكه او بعا بآخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقدين. وضمان الوكيل
بالبيع الثمن للموكل باطل. وكذا ضمان المضارب الثمن لرب المال. وضمان احد الشريكين حصته

شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة وصح لو نصفقتين - وضمان الدرك - والخراج والقسمه صحيح - وكذا ضمان النوائب سواء كانت بحق كبرى النعماء واجرة الخادس او بغير حق كالجبايات وضمان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما - ولو قال الكفيل ضمانته الى شئ وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له - ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه على بايعه -

باب كفالة الرجلين العبدین

دين عليهما كفل كل من صاحبه فاداه احدهما لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا مال من رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فاداه رجع بنصفه على شريكه او بكاه على الاصيل لو باعراه وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بكاه - ولو شتمت المفادضة فلرب الدين اخذ من شاء من شريكتيها بكل دينه وما اداه احدهما لا يرجع به على الآخر ما لم يزد به على النصف - واذا اكتب العبدان بعقد واحد وكفل كل من صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما ادى - وان اعترف السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصه الآخر منه اصاله او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه - لو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه - فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا - واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه - ولو ادعى رتبة عبد فكفل بيد رجل مات العبد فبرهن المدعى انه له ضمن الكفيل فيصته - ولو كفل سيد عن عبده بامره او عبد غير مدبرين عن سيده فعق قاي ادى لا يرجع على الآخر -

كتاب الحوالة

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة - وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال والمحتال عليه - وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برى المحيل بالمتول فلا يأخذ المحتال من تولته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء بموافقة التوى - ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو ميت المحتال عليه مقلما او انكاره الحوالة وحلقه ولا بنية عليها - وعندهما بتقليس القاضى اياه ايضا وتصح بالدرهم المودعة - ويبرأ

المحال عليه بهلاكها وبالمعضوبة ولا يبرأ بهلاكها. واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او النصب لا يطالب المحيل المحال عليه مع ان المحال السوء لغز ما المحيل يدين موته وان لم تقيد بشئ فله المبالغة ولا تبطل الحوالة بأخذها ما على المحال عليه او عنده واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما حال به فقال له بدين يدين لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحال بما حال فقال له بدين يدين لي عليك لا يقبل بلا حجة. وتكره السفينة وهي الا فراض لسقوط خطر الطريق.

كتاب القضاء

القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات. واهله من هو اهل للشهادة وشرط اهليته شرط اهليتها. والفاسق اهل له ويحكم تقليده ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل. ولو فسق العدل يستحق العزل ولا ينزل في ظاهر المذهب عليه مشايخنا ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا. والفاسق يصير مفتيا وقيل لا. ولا ينبغي ان يكون القاضي نظا غليظا جارا عنيدا وينبغي ان يكون موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه وكذا المفتي والاصحاه شرط الادوية. فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدم والا دلي. ذكره التقليد من خاف الخيف والعجز عن القيام به. ولا بأس به لمن يثق من نفسه بأداء فرضه. ومن تعين له فرض عليه. ولا يطلب القضاء ولا يبدله. ويجوز نقله من السلطان الجائر ومن اهل النفي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق. واذا تقلد من قبل ديوان قاض قبله وهو الخمر الطائفي فيها السجلات والمحاضر وغيرها. ويعتد امينين بقبضتها بمحضرة الموزول او امينه ويسئلانه شيئا فشيئا. ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة. ويتنظر في حال المحمدين من اقرب حتى اقامت عليه به بيعة الزمة. ولا يعمل بقول المعزول الا ينادى عليه ثم يحل سبيله بعد ما استظهر في امره. ويعمل في الودائع وغلات القوت بالبينة او باقرار ذي اليد لا يقبل المعزول الا ان اقر ذوليد بالتسليم منه. ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد الجامع ادى. ولو جلس في داره اذن في الدخول فلا بأس به. ولا يقبل هذه الامن اقره او ممن سجدت عاذته بمهادته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة. ويجوز الدعوة العامة للخاصة وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر. ويشهد الجنادة ويعود المرفيع ويتخذ مترجما كاتبا عدلا. ويسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يسار احد هما ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يفضله اليه ولا

يمنح معه ولا يلقنه بجوته - ويكره تلقينه الشاهد بقوله أنتشهد بكذا أو استخسنته أبو يوسف
في غير موضع التهمة - ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازج - فان عرض له هم أو غم أو
غضب أو جوع أو عطش أو حاجة كف عن القضاء - وإذا تقدم إليه الخصمان فان شاء قال لهما
ما لكما وإن شاء سكوت وإذا تكلم أحدهما سكوت الآخر -

فصل

وإذا ثبت الحق للمدعى وطلب حبس خصمه فان ثبت بالأقرار لا يجبره إلا إذا امره بالاداء
فإن ثبت بالبينة حبسه قبل الأمر بالدفع وقيل لا فان ادعى الفقر حبسه في كل ما لزمه
بدل مال كالتفنن والقرض أو بالتزامه كالمهر المتجمل والكفالة (إفيماء ذلك) - إلا إذا برهن خصمه
أن له مالا - ويجبسه مدة يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لأظهره هو الصحيح وقيل شهرين أو ثلاثة
فان لم يظهر له مال خلى سبيله إلا ان يبرهن خصمه على براءة فيؤيد حبسه - ولا تسمع البينة
على اعساره قبل حبسه وعليه عامة المشايخ - ويجبس الرجل النفقة زوجته كالداني دهن ولدا إلا
أن أبي من الاتفاق عليه - ولو مرض في الحبس لا يخرج أن كان له من يخدمه فيه ولا يخرج - ولا يمكن المحترف
من اشتغاله فيه هو الصحيح - ويمكن من دعى جاريته أن كان فيه خلوة - وإذا تمت المدة ولم يظهر له
مال خلى سبيله - ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزمونه ولا يمنعونه من الصرف والسفر
ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص - والملازمة أن يدوروا معه حيث دار - فان
دخل داره جلسوا على الباب - ولو كان الدين للرجل على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة
تلازمها - وقالوا إذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه إلا ان يبرهنوا أن له مالا -

فصل

إذا شهد وأعتد القاضي على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل - وإن شهدا
على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضي إلى القاضي والكتاب
الحكي وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يسقط الشبهة كالدين والعقار والتكاثف النسب
والغضب والأمانة والمضاربة المحمودتين - وعن محمد رحمه الله قبوله في كل ما ينقل وعليه

المتأخرون دبه يفتى. ولا بد أن يكون إلى معلوم بأن يقول من فلان إلى فلان ويذكر
 نسبهما فإن شاء قال بعده وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين ويقرأ على من
 يشهد هم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون أسماؤهم داخلية ويختتمه بحضور قههم ويحفظوا
 ما فيه ويسلمه إليهم. وأبو يوسف رحمه الله لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشتهادهم
 أنه كتابه لما أتى بالقضاء واختار السرخسي قوله وليس الخبر كالعيان وإذا وصل إلى
 المكتوب إليه نظر إلى ختمه ولا يقبله إلا بحضور الخصم وبشهادة رجلين أو رجل واحد
 أنه كتاب فلان القاضي قرأه علينا وختمه وسلمه إلينا في مجلس حكمه. وعند أبي يوسف
 رحمه الله أنه كتاب فلان وختمه. وعنه أن الختم ليس بشرط فإذا شهدوا فتحه وقرأه
 على الخصم والزعم ما فيه. ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب. وبموت
 المكتوب إليه إلا أن كتب بعد اسمه وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين (بموت الخصم
 بل ينفذ على وادته. وإذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جاز له أن يقضى به

فصل

و يجوز قضاء المرأة في غير محله وقدر ولا يتخلل قاض إلا أن يفوض إليه ذلك بخلاف المأمور
 بالجمعة. وإذا استخلف المفوض إليه فثأبه لا ينزل به ولا بموته بل هو نائب الأصيل
 وغير المفوض إن قضي نائبه بحضوره أو بغيثته فإجازة جازة في الوكالة. وإذا رفع إلى القاضي
 حكم قاض آخر في أمر اختلف فيه في الصدراة الأولى أمضاة أن لم يتخالف الكتاب أو السنة
 المشهورة أو الإجماع. وما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض. والقضاء بحول وحرمة
 ينفذ ظاهر أو باطنا ولو بشهادة زور إذا ادعى بسبب معين. وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة
 الزور. فلما قامت بيته زور أنه تزوجها وحكم به حل لها فكيفه خلافا لهما وفي الأصل
 المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا. والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا أو عامدا لا ينفذ عندها
 دبه يفتى. وعند الإمام ينفذ لو ناسيا. وفي العمدة روايتان ولا يفتى على الغائب سببا لما يفتى
 حقيقة أو كيله أو شرعا كوصي نضبه القاضي أو حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يفتى
 على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فإن كان شرطا لا يصح. ويقضى القاضي مال اليتيم ويكتب

ذكر الحق. ولا يجوز ذلك للموصي ولا للاب في الاصح

فصل

ولو حكم الخصمان من يصح قاضيا ليحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليهما بيينة او اقرارا أو نكول و
الخبرة باقر اراحد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته وكل منهما ان يرجع قبل حكمه
لا بعده واذا رفع حكمه الى قاض امضاء ان واقف مذهبه والا نقضه. ولا يصح التحكيم
في حدة وتودو يصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتي به دفعا لتجاسر العوام. ولو حكمه في دم
خطأ لحكم بيينة بالدية على العاقلة لا ينفذ. ولا يصح حكم المحكم. ولا المولى لأبويه وولده
وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولاه وعليه.

مسائل نسى

ليس الذي سفل عليه علو لغيره ان يتد في سفله او ينقب كوة بلا رضى ذي العلو ولا الذي
العلوان يبنى عليه. وعندهما لكل منهما فعل مالا ضرر فيه بالارضى الآخر. وقيل قولهما تفسير
لقوله. وليس لأهل نايقة مستطيلة تنشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنشعبة
وفي النافذة والمستديرة لزق طرفها الهمة ذلك. ومن ادعى هبة في وقت فسل بيينة فقال
يحمد في الهبة فاشترته منه او لم يقل ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله
لا يقبل. ومن ادعى ان زيد اشترى جارية فانكر زيد وترك هو خصومة حل له وطئها. ومن اقر
بقبض عشرة وادعى انها زون او بغير حجة صدق لان ادعى انها ستوقة ولا ان اقر بقبض الجياد
او حقه او الثمن او بالاستيفاء. والزيغ ما يرد به بيت المال. والذبح حجة ما يرد به التجار ايضا والستوة
ما غلب غشه ومن قال لمن اقر له بالف ليس لي عليك شيء ثم قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل
منه بلا حجة بخلاف ما لو كان من قال له اشتريت مني هذا ثم صدق. ومن قال لمن ادعى عليه
مالا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه به فبرهن هو على العضاء او الأبراء قبل وان نادى على انك امرأه
ولا اعرفك فلا. ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد مردها ببيع فانكر فبرهن المستدعي
على البيع والمنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر. وذكر ان شاء الله في آخر
صلك يبطل كله وعندهما آخره فقط وهو استقصان.

فصل

مات فيضاني فمالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله فالحق له - وكذا الوفا
 مسلم فمالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده - وان قال المودع هذا ابن
 لودعي الميت لا وارث له غير دفع الوديعة اليه - وان قال لا خريه ابنه ايضا وكن به الاول
 فيضم الاول - ولو قسم الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيهم بالانفraz له وارثا او غير
 اخر لا يوجب من هم كفيل هو احتياطا ظلم وعندهما يوجب - ومن ادعى عقار له ولا فيه الغائب
 رهن عليه دفع اليه نصفه وتراى باقية مع ذوال اليد بلا اخذ كفيل منه ولو جاحدا - وقال ان كان
 جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند امين - وفي المنقول يوجب منه بالاتفاق وقيل على الخلاف
 اذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة - ومن اوصى ثلث ماله فهو على كل حال ولو قال
 لي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه ارض لغش عند البيهقي وسفيح خلاف المحققين
 فان لم يكن ارض غير اهله منه قوته فاذا اصاب بالانقص في بمثل ما امسك - ومن اوصى اليه
 فلم يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل - وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لا في المزل منه
 الا خبر عدل او مستورين وعندهما هو كالاول - وكذا الخلاف في اخبار السيد بجناية عبدا لا يشفع
 بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالبشر ثم ولو باع القاضيه او امينه عبد للغرماء واخذ المال
 فضايع واستحق العبد الا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء - ولو باعه الوصي لاجلهم باجر القاضيه
 ثم استحق او مات قبل قبضه وضايع المال يرجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء - ولو قال لك قاض
 اذل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وبشعك فعله - وكذا في العدل غير العلم
 ان استفسر فاحسن تفسيره والا فلا - ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا لم يعاين سبب الحكم
 ولو قال قاض عزل لشخص اخذت منك الفاء ودفعتم الي فلان قضيت بها عليك او قال قضيت
 بقطع يدك في سبي فقال بل اخذتها او قطعت ظلمها واعترف بكون ذلك حال ولا يثبت صدق القاض
 ولا يمين عليه - ولو قال فعلته قبل ولا يتكبر ويعد عزلك وادعى القاضيه فعله في ولا يثبت فالحق له
 ايضا هو الصحيح - والقاطع والاخذ ان كانت دعواه كدعوى القاضيه ضمن هذا في الاول

كتاب الشهادات

هي اخبار يحنى للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن - ومن تعين لتحملها لا يسمع منه
منه - ويقترض اذاؤها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره - وسنذكره
في الحدود افضل ويقول في السرق اخذ لا سرق - وبشرط للزنا اربعة رجال وللقصاص
وبقية الحد رجلان - وللولادة والبراءة وعمود النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة -
وكذا الاستمالة لا الاثرث وعندهما في حق الارث ايضا - وغير
ذلك رجلان او رجل وامرأتان ما لا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة
والوصية - وبشرط لكل الحرية والاسلام والعدالة وافظ الشهادة - فلا يصح لو قال اعلم او
أتيقن - ولا يسئل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندهما يسئل فساد
الحقوق سهل وعلنا وبه يفتي في زماننا - ويجزئ الاكتفاء بالسرى يكفي للزكية هو عدل ولا يصح
وقيل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة - ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن
اخطأ أو شئ فان قال هو عدل فثبت الحق - وبكفي الواحد للزكية الشتر الترجمة والرضا
الى المنزكي والاثبات احوط - وعند محمد لا بد من الاثنين وتشتط الحرية في زكية العلانية دون

فصل

يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبيع والاقراء وحكم الحاكم والغصب القتل وان لم يشهد عليه
ويقول اشهد لا اشهد في - ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع ادائها او اشهاد الغير عليها
ما لم يشهد هو عليها - ولا يعمل شاهد ولا قاض او لا او بخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز
ان كان محفوظا في يده - ولا يشهد بمالم يعاينه الا بالنسب والموت والنكاح والدخول
ولاية القاضي واصل الوقف اذا اخبر بهما من يشق به من عدلين او عدل وعلتين
وفي الموت يكفي العدل ولو انشئ هو المختار - ويشهد من رأى جالسا مجلس لقضاء يدخل
عليه الخصوم انه قاض - ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا وبينهما انبساط الاخرى
انها زوجة - ومن رأى شيئا سوى الادمي في يد متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان
وقع في قلبه ذلك - والادمي ان علم رقه او كان صغيرا لا يعبر عنه نفسه فكان له - ولو
فسر القاضي انه شهد بالنسب او بمعاينة اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر في زيل او حبل

عليه قبلت وهو عيان

باب من تقبل شهادة من لا تقبل

لا تقبل شهادة الا على خلاف لابي يوسف فيما اذا احتملها بصيرا - ولا شهادة المملوك ^{لغير} الا ان
 لا يحتمل حال الرق والصغر واديا بعد العتق والبلوغ - ولا شهادة المخدود في قذف
 وان تاب الا ان - كما في التماسم - ولا الشهادة لاصاله وان علا وفرعه وان سفل وعنده
 ومكاتبه ومن احد الزوجين الاخر واشريك لشريكه فيما هو من شركتهما - ولا شهادة المخنث
 الذي يفعل الردي والناثجة والمغنية والعدا وبسبب الدنيا على عداوة - ومن من الشتر
 على اللهو ومن يلعب بالطيور او الطيور او يغني للناس او يلعب بالبرد او يقامر بالشرط من
 تفوته الصلوة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او ياكل الربا او يدخل الحمام بلا اذن او يفعل
 ما يستخف به كالبول والاكل على الطريق او يظهر سب السلف - ولا تقبل الشهادة لافيه وعنه
 وشعره رضاعا او مصاهرة - وشهادة اهل الاهواء الا الخطابية والذي على مثله وان اختلفا
 ملته وعلى المستامن دور عكسه والمستامن على مثله ان كانا من دار واحدة وعدا وبسبب
 الدين ومن المصغرة الزاجتية الكبار وغلب صوابه على خطاه والاقل والخصم وولد
 الزنا والمخنث والجمال والمعتق لمعتقه - والمعتق حال الشاهد وقت الادعاء لا التحمل ولو
 شهد ان اباهما اوصى الى يزيد وزيد بن عيه قبلت وان انكر فلا - ولو شهد ان اباهما
 الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه - ولو شهد اذ انما ميت انه اوصى الى زيد وهو يدعيه
 قبلت - وكان الوشيد من يوناة او من اوصى لهما او وصياه - ولا تقبل الشهادة على
 جرح مجرد وهو ايفسق به من غير ايجاب حق للشيخ او العبد فهو فاسق او اكل الربا
 او انه استاجرهم - ولا تقبل على اقرار المدعي بفسقهم وعلى انهم عبيد او مخدودون وقذف
 او شاربو خمر او قذفة او شركاء المدعي او انه استاجرهم لها بل كن او اعطاهم ذلك من مالي
 عناء او اني صالحهم بل كن الرديعة اليهم على ان لا يشهدوا علي في شهادتي - ومن ش -
 ولو يبيح حتى قال او هم من بعض شهادتي قبل ان كان عدلا -

باب الاختلاف في الشهادة

شرط موافقة الشهادة الدعوى - فلو ادعى دارا شراء اوراق وشهد بملك مطلق خربت
وفي ملكه تقبل - وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى - فلا تقبل لو شهد احدهما
بالف او مائة او طلبة والاخر بالالف وبماتين وبطلقتين او ثلاث وعندهما تقبل على الاقل -
ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة والمدعى يدعى اكثر قبلت على الالف اتفاقا -
وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة وطلقة ونصف - ولو شهد بالف او بقرض الف وقال احدهما
فقه منها كذا قبلت على الالف الاعلى القضاء ما لم يشهد به اخر - وينبغي لمن علم ان لا يشهد
سنة يقر المدعى به - ولو شهد بقتل زيد اليوم النجعة واخران بقتله اياه فيه بكوفة ردت
فان فقه باحدهما او لا بطلت الاخيرة - ولو شهد بسرقة بقرعة واخران في لونها قطع وان اختلفا
في الذكورة والاثنية لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي الغصب لا تقبل اتفاقا - ولو شهد واحد بالشراء
او الكتابة بالف والاخر بالف ومائة خربت - وكذا العتق على مال والصليح عن قود والرهن والخلع
ان ادعى العبد والعاتل والراهن والمرأة وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين - والا جارية
كالبيع عند اول المدعة وكالدين بعدها - وفي النكاح تقبل بالالف استحسانا - ولا فرق بين
دعوى الاقل او اكثر وقال لا خربت فيه ايضا - ولا بد من الجرح في شهادة الاكثر بان يقول اننا
مات وترك ميراثا للمدعى او مات وهذا امك او في يده خلافا لابي يوسف - فان قال كاذبا هذا الشيء
لا المدعى اعاده من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بلا جرح - والشاهد ان هذا الشيء كان في يدي المتك
منذ كان اردت - وان شهد انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في يدي
المدعى امر بالدفوع اليه - وكذا لو شهدا باقتراة بذلت -

باب الشهادة على الشهادة

تقبل في غير جرح وقود وان تكررت - ومشرط لها حضور الاصل بعون او مريض او سفر وان يشهد
عن كل اصل اثنان لا تغاير فرعى الشاهدين - وضمنتها ان يقول الاصل اشهد على شهادة في الي
اشهد بكذا او يقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في علي شهادة بكذا او قال لا اشهد
على شهادة في به - ويصح تعديل الفرع اصله واحدا للشاهدين الاخر فان سكت عنه جاز ونظم في
حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادة - وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل للشهادة -

وان شهد على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا اخبرنا انهما يعرفانها و
 جاء المدعى بامرأة لم يدري انها هي ام لا قيل له شاهدنا بين انهما هي ولكن اني نقل الشهادة
 فان قالوا فيهما التهمة لا يجوز حتى ينسباها الى فخذها والتعريف يتم بنكر الجدا او الفخذ
 او بنسبه خاصة - والنسبة الى المص او الى المحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة

باب الرجوع عن الشهادة

لا يجرى الرجوع عنهما الا عند قاض - فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيره لا يجزى فان
 ولا يقبل برهان عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما - فان جازا قبل
 الحكم لا يحكموا بالرجوع ولا ينقض وضما ما اتلفا بها اذ قبض المدعى مدعاه حينئذ كانا او عينا
 فان رجع احدهما ضمن نصفه - والعبرة لمن بقي الا لمن رجع - فان شهدا ثلثة ورجع واحد لا يضمن
 ان رجع اخر ضمنا نصفه - وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمننت ما بعا وان رجعتا فحقت
 نصفه - وان شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع
 ربعا وان رجع العشر ضمن نصفه وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس - و
 عندهما عليه نصف وعليهن نصف - وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على الرجلين ^{صبيحة} خا
 ولا يضمن راجع شهد بكاح بهر مسمى عليهما او عليه الا ما زاد على مهر المثل - ولا من شهد بطلا
 بعد الدخول - ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر - وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع
 وفي العتق القيمة - وفي القصاص الدية فقط - ويضمن الفرع ان رجع لا الاصل ان قالوا اشهد
 على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما - وان رجع الاصل الفرع
 ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود عليه اي الفريقين شاء - وقول الفرع كذا باصلي
 او غلط ليس بشيء - وان رجع المذكر عن التزكية ضمن خلافا لهما - ولا يضمن شاهد الا حصنا
 برجوعه - ولو رجع شاهد ليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة - ولو رجع شاهد الشرط
 وحده اختلف المشايخ - ومن علم انه شهد ذورا شهره ولا يعزى وعندهما يوجب ضربا ولحبس

كتاب الوكالة

هي قامة الغير مقام نفسه في التصرف - ويشترط ان يكون الموكل من ممتلك التصرف والوكيل يعقل

العقد ويقصد به - فصح توكيل الحر بالحر والمأذون حر بالغا ومأذونا وصبيا عاقلا
او عبدا المجبورين بكل ما يعقد هو بنفسه - وبأيضا حر كل حق وبإستيفائه الا في حد وقودهم بنية
الموكل وبالمصومة في كل حق بشرط رضى الخصم للزوجه الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس
الحاكم وغائبا مسافة سفر او مريدا للسفر او متخذا لغيره متخذا لغيره الخروج الى مجلس الحاكم - وعنده
لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه الوكيل لنفسه كبيع واجارة وصحة عن اقراره تعالى به ان
لا يمكن محجورا فيسلمه المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن ويطلب به ويحجم به عند الاستحقاق ويخاضع في
مشرى ويرد له ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الابدانه وانما لهم فغيب مبيعه - وفي شفعية
ان كان في يده وكذا شفعية مشريها والمالك يثبت للموكل البذل اعلا يعقوب قريب وكيل - و
حقوق عقد يضيفه الى موكله يتعلق بالموكل ككساح وخلع وصحة عن النكاح ودم عند اكتابة وعقود
مال وهبة وصدقة واعارة وايداع ورضن واقراض وشركة ومضاربة - فلا يملك الوكيل الزوج
بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع والمشتري من الموكل فان دفعه اليه
صح ولا يملك الوكيل ثانيا - وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان
له على الوكيل دين خلا فالا في يوسف ويضمنه الوكيل للموكل - وان كان دينه عليه فاما المقاص
بين الموكل دون الوكيل -

باب الوكالة بالبيع والشراء

الا يبيع التوكيل بشيء بشيء يشمل اجناسا كالزبيب والثوب والداية وما هو كالاجناس كالدابة
وان بين الثمن - فان سمي نوع الثوب كالهروي جاز - وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس او البغل
او بين ثمن الدار والمحلة - او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالنكري - او ثمن معين نوعا او عمما
فقال ابيع لي ثوبا - ولو وكله بشيء من الطعام فهو على البر ودقيقة - وقيل على البر في كثير الدار
وعلى الخبر في قليلها وعلى الدقيق في وسطها - وفي متخذ الليفة على الخبر بكل حال - وصح
التوكيل بشيء معين بدین له على الوكيل وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان
تبرئ منه الموكل فله - وقالوا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه اخذ منه الوكيل - وعلى هذا
ان كان له ما عليه او يذره - ولو وكل عبدا اليه اشترى نفسه له منسبية فان قال بغير

لنفسه لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق - وان وكل العبد غيره ليشتره من سيده
 فان قال الوكيل للسيد اشتريت لنفسه فباع عتق على السيد ولا وله - وان لم يقل لنفسه
 فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد الاجل الثمن للمولى - واذا اقال الوكيل لمن وكله
 بشراء عبد اشتريت لنفسه انما اتى وقال الموكل اشتريت لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن
 دفع الثمن والا فلو وكيل - والوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحسب
 المشتري الاجل - فان هلك قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه سقط -
 وعند البائع هو كالحرق - وليس للوكيل بشراء معين بشرى لنفسه فان شرا به لغيره
 ما سمي من الثمن او بغير التقود وقعه - وكان ان امر غيره فشرى بغيره وان يحضره فلموكل
 وفي غير المعين هو الوكيل الا ان اضافه العقد الى مال الموكل او طلق ونوى له - ويعتبر في
 السلم والصرف - مفادقة الوكيل كالموكل - ولو قال بعني هذا الذي فباع ثم انكر كون زيد امرا
 فازيد اخذه ان لم يصدق انكاره فارصد له لا ياخذ جبرا فان سلمه المشتري اليه - و
 من وكل بشراء رجل ثم بدله فشرى بطلين بدلهم بما يباع بطل بدلهم لمزم موكله رجل
 بنصفه درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم - ولو وكل بشراء عبدين بعينهما فشرى احدهما
 وكان ان وكل بشرا ثهما بالثمن وقيمتيهما سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لا وقال
 يجوز ايضا ان كان بما يتغابن فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان شرى الاخر بما بقي قبل
 الخصومة جاز اتفاقا - فان قال الوكيل بشراء عبد غير معين بالثمن شرى به بالالف وقال
 الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الف صدق الوكيل ان ساوى الف وان لم يكن دفعها
 فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها تخالفا والعبد للمامور - وكان اني معين
 لم يسلم له ثمن فشرى واختلفا في ثمنه ولا عبرة بتصديق البائع في الاظهر -

فصل

لا يحرم عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من تردد شهادته له - وقال لا يجوز بثمن القيمة الا
 في الهبة والمكاتب - والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر وبالعرض وقال لا يجوز الا بثمن
 القيمة وبالتقود - ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصفها وكل ببيعها واخذ بالثمن كفيلا او هنا

فلا يضمن ان تولى ما على الكفيل أو ضاع الرهن في يده - ولو وهب الثمن من المشتري أو ابراءه منه أو حط منه جاز ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز - وكذا الخلاف لو أجله أو قبل بمحوه ولو اقاله محم وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط عن المشتري - والوكيل بالشراء يجوز بثراؤه بمثل القيمة وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقد في العروض دة نيم وفي الحيوان دة ياردة - وفي العقار دة واردة لا بما لا يتغابن بها ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز قال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة ^{سقط} وان وكل لبشر عبد فاشتري نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشتري باقيه قبل الخصومة اتفاقا ولو رد المبيع على الوكيل بعيب بقضاء حرة على امرأة مطلقا فيما لا يحل ثم له - ولكن افيما يحدث مثله ان ببينة أو تكول وان باقرار فلا يلزم الوكيل - ولو باع نسنة وقال الموكل امرتك بالتقيد وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة المضارب - ولا يصح نصرا احدا الوكيلين وحده فيما وكل له الا في خصومة ورج ودعيته وقضاء دين وطلاق وعتق ^{لا} وفيها - وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله أو بقوله أو عمل برأئك - فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينعزل بعزله ولا بموته وينعزل بموت الاول - وان وكل بلا اذن فعقد الثاني محضه جاز - وكذا الوعد بغيبته فاجازة او كان قد قدر الثمن وكذا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع أو شراء ولا تزويجه - وكذا الكافر في حق طفله المسلم

باب الوكالة بالخصومة والقبض

للوكيل بالخصومة القبض خلا فالزفرو الفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضى -
والوكيل بقبض الدين الخصومة قبل لقبض خلا فالهما - والوكيل باخذ الشفعة الخصومة
قبل الاخذ اتفاقا - وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد بالعيب - وكذلك
الوكيل بالشراء بعد مباحثته وليس للوكيل بقبض العين الخصومة فلو برهن ذو الميدي
على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه منه تقصر يد الوكيل^١ بنقل الزوجة او العبد - وكذا
يثبت الطلاق والعق لوبرهنا عليهما بلا حضور الموكل - واقرار الوكيل بالخصومة على موكله
عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلا فالابن يوسف رح - لكن لو برهن عليه انه اقر في

ولا يثبت البحر فيلزم إجماعاً دقة المدينة إذا حضر الموكل كما انفصل بين الموكل

غير مجلس القضاء خراج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب أو الوصي إذا اقر في مجلس القضاء
لا يصح ولا يدفع اليه المال - ولا يصح توكيل رب المال كفيده بقبض ما على المكفول عنه ومن
صدق مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين والا امر
بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا ان كان ضمنه عند
دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالة - ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الأمانة
لا يومر بالدفع اليه - وكذا لو صدقه في دعوى بشرائها من المالك - ولو صدقه في الزم المالك
مادته وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه - ولو ادعى المدعيون على الوكيل بقبض الدين استيفاء
الدين ولا بينة له امر بدفع اليه ولا يستخلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
ويستخلفه انه ما استوفى - ولو ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به لا يومر به
التمن قبل حلف المشتري - ومن دفع اليه اخر عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهو بها

باب عزل الوكيل

للموكل عزل وكيله الا اذا تعاقب به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم - ويتوقف العزل
على علمه فمصرقة قبله صحيح - وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا - وحده شهر عند البيوع
وحول عند فسخ وهو المختار ولجأه بدل الحرب مرتدا اخلافا لهما - وكذا البعز موكله مكاتبا و
حجرا مادونا واغترافا الشريكين ونقض الموكل فيما وكل به - ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل

كتاب الدعوى

هي اخبار بحق له على غيره - والمدعى من لا يجبر على الخصومة - والمدعى عليه من يجبر - ولا تقم
الدعوى الا بين كرتين علم جنسه وقدره - فان كان ديننا ذكرنا نيطالب به وان كان عيننا قلنا
ذكرنا لها في يد المدعى عليه بغير حق وان يطالب بها ولا بد من احضارها ان امكن ليشار اليها
عند الدعوى وعند الشهادة او الحلف وان تعذر زيد كرقبتهما - وفي العقار لا يحتاج الى
قوله بغير حق ولا تثبت اليد فيه بتصادقهما بل ببينة او علم القاضي في الصحيح - ولا بد فيه من
ذكر البلد والمحلة والمحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها واسمهم الى الحد
وفي الرجل المشهور يكفي بذكره فان ذكر ثلثة وتروى الرابع صحيح وان ذكره وغلط فيه لا واذا

صحت سئل القاضي الخصم عنها فان اقر حكمه عليه وان انكر سئل المدعى البينة فان اقامها أو
 حلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف انقطع الخصومة حتى تقوم البينة - وان نكل مرة أو سكت
 بلا اذنة فقطع بالتكول صح - وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء احوط ولا تردعين على مدع - ولا يقض
 بشاهد وعين - ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ولادة واستيلاد ورق ونسب وولاء وعندهما
 يحلف وبه يفتى ولا في حد ولعان - والسار في الحلف فان نكل ضمن ولا يقطع - ويحلف الزوج ان
 ادعت الطلاق قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر كذا في النكاح ان ادعت مهرها - وفي
 النسيان ادعى حقا كارتق ونفقة وغيرها - وفي القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقر ويحلف
 وفيما دونها يقتصر وعندهما يضمن الارش فيهما - فان قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب يمين
 خصمه لا يحلف - ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان لا زمه ودار معه حيث دار وان كان غريبا يكفل اثم
 يلزم قدر مجلس لقاضي - واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق وقيل ان الحلف على الخصم صح بهما في
 زماننا - ويغلظ بذكر صفاته ان شاء القاضي ويحترز من المنكر ان لا يزمان او مكان - ويحلف
 اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام - والنصراني بالله الذي انزل الانجيل
 على عيسى عليه السلام - والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يحلفون في معابدهم
 ويحلف على الحاصل ففي البيع والنكاح بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق
 ما هي بائن منك الآن - وفي الغصب ما يحجب عليك ردة - وفي الوديعة ماله هذا الذي ادعى في
 يدك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق - لاعلى السبب نحو بالله ما بعته خلافا لابي يوسف
 فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة
 بالجوارق نفقة المبتوتة والخصم لا يراهما - وكان في سبب لا يرتفع كمنه مسلم يدعى العتق فحلف
 الكافر والامة - ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف على العلم وان شراره او وهب له ففعل البتات
 ولو اقرى المنكر يمينه او صالح عنها على شيء صح ولا يحلف بعدا -

باب التحالف

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيها حكم لمن برهن - وان برهنا فلم تثبت الزيادة وان
 عجزا عن البرهان قيل لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فبعضنا البيع - فان لم يرض

احدهما بدعى الآخر تحالفا وبدأ بي بين المشتري وفي المقايضة بايهما شاء - ومن نكل لزومه
دعوى صاحبه وان حلفا فيمنه القاضى البيع بطلب احدهما - ولا تحالف لاختلاف في الاجل او بشرط
الحيا او قبض بعض الثمن وحلف المنكر - ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري - وعند محمد تحالفان
وليس فيه تلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعدد الزاد وهو قائم - ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع
بقوله حصه الهالك - وعندهما يتحالفان ويرد الباقي - والقول للمشتري في حصه الهالك عند
ابى يوسف رجح وتلزم قيمته عند محمد - وتعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض - وان اختلفا في
قيمة الهالك فيه فالقول للبايع - وان برهنا فبرهانه اولى - وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقاله
المبيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البايع المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد - ولو في قدر راس
المال بعد اقاله المشتري فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود السرية ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة
او غيرها قبل استيفاء المنفعة تحالفا وقراد - وبدأ بينهما المستاجر ان اختلفا في الاجرة وبميزان الموزن
لوفي المنفعة وايهما نكل لزومه دعوى الآخر وايهما برهن قبل وان برهنا فحجة المستاجر في المنفعة
وحجة الموزن في الاجرة - وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستاجر وبعد استيفاء البعض
يتحالفان - وتفيقه فيما بقى والقول للمستاجر فيما مضى - وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
والقول للعبد وقال يتحالفان وتفيقه - وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لهما فيما احل
لها وله فيما احل له اولهما وبعد موت احدهما القول في المحتمل للحى - وعند ابى يوسف كن لك في
الزائد على جهاز مثلهما وفي جهاز مثلهما لهما اولو ثمنهما وعند محمد للرجل اولو ثمنه وان كان احدهما
مملوكا فالكل للحر في الحياة والحى في الموت وقال الماذون والمكاتب كالحر -

فصل

قال ذو اليد هذا الشئ او دعيه فلان الغائب او اعانيه او اجر لي او رهنه او غصبته
منه وبرهن على ذلك انك فعلت خصومة المدعى - وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيل
لا تندفع وبه يوندن - وان قال اليهود او دعيه من لا نعرفه لا تندفع بخلاف قولهم نعرفه
بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام خلافا لمحمد رجح - ولو قال بشرية منكم لا تندفع
وكذا القول المدعى سرقة او غصبته منى وان برهن ذو اليد على ايداع الغائب - وكذا ان

قال سرق مني خلافا لهما - ولو قال المدعى ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعني هـ
انذفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعى ان زيدا اوكله بقضه -

باب دعوى الرجلين

لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق و بينة الخارج فيه احق - برهنا على ما في يد اخر قضى
به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته - فان ارضا فالسابق احق - وان اقرت
لاحدهما قبل البرهان فهي له - فان برهن الاخر بعد ذلك قضى له - وان برهن احدهما فقط
له ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه وكن الا يقبل برهان خارج على ذى يد نكاحه
ظاهرا الا ان اثبت سبقه وان برهنا على شراء شئ من اخر فلكل نصفه بنصف ثمنه او تركه و
بنزك احدهما بعد ما قضى لهما الا ياخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى -
وان ارضا فالسابق اولى - والكان لاحدهما يد ولاخر تاريخ فذو اليد اولى - والشراء احق
من هبة وصدقة مع قبض - والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء - وكن الشراء من
المهر عند ابي يوسف - وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج القيمة - والبرهن مع القبض اولى
من الهبة معه - فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان برهن خارجا على ملك مورث او شراء مؤخر من
واحد غير ذى اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه من
بكر واتفق تاريخيهما فهما سواء - وكن الوقت احدهما فقط - ولو برهن خارج على الشراء من
شخص واخر على الهبة والقبض من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة والقبض
من رابع قضى بينهم ارباعا - ولو برهن خارج على ملك مورث وذو اليد على ملك اقدم فهو اولى
خلافا لمحمد في رواية - وكن الخلاف لو كانت اليد لهما - ولو برهن خارج وذو يد على ملك
مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى - وعند ابي يوسف ذو الوقت اولى - ولو كان المهر
في ايديهما اوفى يد ثالث والمستقلة بحالها فهما سواء - وعند ابي يوسف الذي وقت اولى و
عند محمد الذي اطلق اولى - وان برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد اولى - وكن الو
برهن كل على تلقى الملك من اخر وعلى النتاج عنده - ولو برهن احدهما على الملك المطلق و
الاخر على النتاج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين - ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم برهن ثالث على

المتاج قضيه - الا ان يعيد ذواليد برهانه كما لو برهن المقتضى عليه بالملك المطلق على المتاج
يقبل وينقض القضاء - وكل سبب لا يتكرر فهو مثل المتاج كسبب ثياب الاتسيع الامرة وكحل الدين
واتخاذ الجبن واللبد والمرعى وجز الصوف - وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كسبب الخبز والبناء
والعرس وزراعة البر والجبوب - وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم جعلوا المطلق
وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه فهو اولى - وان برهن كل منهما على الشراء
من صاحبه ولا تاريخ تها ترا وترك المال في يد ذى اليد وعند محمد يقضى للخارج - وان اشرا
في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قبض لذي اليد وعند محمد للخارج - وان اثبتا قبضا
قضى لذي اليد اتفاقا - وان كان وقت ذى اليد اسبق قبض للخارج في الوجهين ولا ترجيح
بكثرة الشهود - وان ادعى احد خايعين نصف دار والاخر كلها فالرجح للدول وعندهما الثلث
والباقي للاخر - وان كانت في يد هما فكلها لمدعى الكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء - وان
برهن خارجان على نتائج دابة وإرخا قضى لمن وافق سنهما تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما
بطلا - وان برهن احد الخارجين على غصب شيء والاخر على وديعته استويا -

فصل في التنازع بالأيدي

لايس الثوب اولى من الاخذ بكفه - والراكب الحق من الاخذ بالجهام - ومن في السرج اسحق
الرديف - وصاحب الحمل اولى من علق كوزة عليها - والراكبان بلا سرج اوفيه سواء - وكذلك ليس
على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع اخر - والخائض لمن جرد وعه عليه او اتصل ببناؤه
اتصال ترميم لا لمن عليه هرا حتى بل الجها وان فيه سواء وان كان لكل عليه ثلثة جرد وعه فبغيرهما
ولا ترجيح بالاكثرت منها - وان كان لاحد هما ثلثة والاخر اقل فهو لصاحب الثلثة والاخر موضع
ولو لاحد هما جرد وعه والاخر اتصال فلذى الاتصال والاخر حق الوضع وقيل لذي الجرد وعه -
وذو بيت من دار كذا بيوت منها في حق ساحتها - ولو ادعى انهما كل انهما في يده وبرهنا
قضى بيدهما - فان برهن احد هما او كان لبن فيها او بنى او خفر قضى بيده - في يد صاحبه يعبر
عن نفسه قال انما هو القول له وان قال انا عبد لفلان فهو عبد لذي اليد وكذا من لا
يعبر عن نفسه فلو ادعى الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة -

باب دعوى النسب

ولدت مبيعة لأقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاء البائع فهو ابنه وهي أم ولدها
 يقيم البيع ويرد الثمن - وإن ادعاء المشتري مع دعوته أو وجدها - وكذا الوادعاء بعد موت
 الأم أو عتقها ويرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقال الإحصنة فيهما - ولو
 ادعاء بعد موته أو عتقه ردت - ولو ولدت لأكثر من نصف سنة وأقل من سنتين أرضه
 المشتري فالحكم كالأول والأفلا يثبت وإن كان أكثر من سنتين لا يقيم دعوته - فأرضه
 المشتري ثبتت نسبه وحمل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد - وإن باع عبدا ولدا
 عنده ثم ادعاء بعد بيعه مشتريه صحته دعوته ورد بيعه مشتريه - وكذا الوكاثة المشتري
 أو كاتبة أمه أو رهن أو أجر أو زوجها ثم كانت الدعوة صحته ونقضت هذه التصرفات ولو باع
 أحد أو أمين ولد عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الآخر ثبتت نسبهما منه وبطلت دعوى
 المشتري - ومن في يد أصيبه لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنه وإن محمد بن
 بنوته وعندهما يعجز أن محمد - ولو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر بنوته
 فهو حر ابن الكافر - ولو كان في يد ذمى فادعى أنه ابنه من غيرها وزعمت أنه ابنها من غيره
 فهو ابنها - ولو استولد مشتريه ثم استحققت فالولد حر وعلى الأب قيمته يوم الخصومة
 فإن مات الولد فلا شيء على أبيه وتركته له - وإن قتله الأب غرم قيمته وكذا الزفلة
 غيره فآخذ دية ويرجع بقيمته وبالثمن على بايعه لا بالعقار -

كتاب الاقرار

هو اخبار بحق لاخر على نفسه ولا يصح الا لمعلوم - وحكمه ظهور المقر به لا إثارة - فهو
 الاقرار بالحق للمسلم لا بطلاق وعناق مكرها - وإذا اقرضه مكلف بحق معلوم أو مجهول أمشي
 وحق صحيح ولزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول قوله مع يمينه أن ادعى المقر له أكثر - وفي حال
 الاقرار في أقل من درهم - ومال عظيم نصاب مما يبين به خفته أو غيرها - ومن أقال خمسة
 وعشرين - ومن البر خمسة أو سق - ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب - وأموال عظام ثلاثة
 ودرهم ثلاثة - ودرهم كثيرة عشق وعندهما نصاب - وكذا الدرهم - وكذا الدرهم

والثلث فكذلك - وكذا اوكن احد وعشرون - وان ثلث زيدا مائة - وان ربيع زيدا الف
وكذا اكل مكيل او موزون وبشر لك في عبد فهو نصف عند ابي يوسف وعند محمد يومر بالبيان
وقوله على او قبلي اقرار بدين - فان وصل به هو ودية صدق وان فصل لا - وعندى
اومى او فى بيتى او فى صندوق او كسى اقرار بامانة - ولو قال لمن ادعى عليه الف انزها والفقهاء
او اجلنى بها او قد قضيتكها او ابرأتنى منها او وهبتها الى او تصدقت بها على او احلتك بها فقد
اقرب بلا ضمير لا - ولو اقر بدين موجب وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل
ولو قال على مائة درهم فاكل درهم - وكذا اكل ما يكال ويوزن - ولو قال مائة وثوب او مائة
وثوبان لزمه تفسير المائة - وان قال مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب - ولو اقر بتم في قوصة لزماة
او بخاتمة الحلقمة والفص - او بسيف فانصل والجفن والحماكل او بحجلة فالكسوة والعيدان -
وان بدا بتم في اصطلح لزمه الدابة فقط وبثوب في منديل لزماة وكذا الثوب في ثوب - وان بثوب
في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند ابي يوسف واخذ عشرة عند محمد - ولو قال على خمسة في
خمس لزمه خمسة وان نوى الضرب وبنية مع يلزم عشرة - وفى قوله على من درهم الى عشرة او ما
بين هذا الجدل رالى هذا الجدل قوله ما بينهما فقط - وجميع الاقرار بالحل وحل الوصية من غيره - والحل
ان بين سببا صالحا كارت او وصية - فان ولد بتحميا الاقل من نصف حول مذكوره ما اقربه - ولا
حيين فلهما وان ميتا فللموصى والمورث - وان فسر ببيع او اقرض او اهبهم الاقرار لغا - وان
اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط -

باب الاستثناء وما في معناه

جميع استثناء بعض ما اقربه لو متصلا ولزمه باقية وبطل استثناء الكل - وان اقرب شيئين واستثنى
احدهما او احدهما وبعض الاخر بطل استثناءه خلافا لهما - وان استثنى بعض احدهما او بعض
كل منهما صح اتفاقا - ولو استثنى كليا او جزئيا او عددا متقاربا من درهم صح بالقيمة خلافا
لمحمد - ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دار بطل اتفاقا - ومن وصل باقرار ان شاء الله بطل قوله
وكذا ان علق بمشقة من لا تعرف مشقة كالمملكة والحجن - ولو اقر بار واستثنى بناءها كانت
العقر له - ولو قال بناؤها الى والعروة له كان كما قال - وفص الخاتم ونخل البستان كبنائها - وفى

من درهم الى عشرة او ما بين هذا الجدل رالى هذا الجدل قوله ما بينهما فقط - وجميع الاقرار بالحل وحل الوصية من غيره - والحل ان بين سببا صالحا كارت او وصية - فان ولد بتحميا الاقل من نصف حول مذكوره ما اقربه - ولا حيين فلهما وان ميتا فللموصى والمورث - وان فسر ببيع او اقرض او اهبهم الاقرار لغا - وان اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط -

قال له على الف من ثمن عبدا لم اقبضه قال عينه قيل للمقر له سلم وسئل ان شئت وان لم يعينه
لزمه الالف ولغا قوله لم اقبضه - ولو قال من ثمن خمر او خنزير لا يصح في وعندهما ان وصلته
ولو قال من ثمن متاع او اقراضى وهى زيوف او نهبه رجة لزمه الجهاد وقالوا لا يذمه ما قال ان وصل
وان قال من غصب او ذبيحة وهى زيوف او نهبه رجة صدق - ولو قال ستوقه او رصاص فان وصل
صدق والا فلا - ولو قال غصبت ثوبا ونجاء به غيب صدق - ولو قال على الف الا انه ينقص مائة صدق
ان وصل والا لزم الالف - ولو قال اخذت منك الف او ذبيحة فهلكت وقال المقر له اخذتها غصبا فغير
ولو قال بدل لا اخذت اعطيت لا يمين - ولو قال غصبت هذا الشئ من زيد لا بل من عمر فهو
لزيم وعليه قيمته لعمر - ولو قال هذا كان لى وذبيحة عندك فاخذته وقال الاخر هو لى فغيب اليه -
وان قال اجرت فوسى او ثوبى هذا فلان فركبه او لبسه وردة على او اعترته او اسكنته دارى ثم ردها
على صدق - وعندهما القول للماخوذ منه - ولو قال خاط ثوبى هذا بكن اشترقبضته منه وادعاه
الاخر فيلهذا الخلاف في الصحيح - ولو قال قضيت من فلان الف كانت لى عليه او اقضته الفاشم
اخذتها منه وانكر فلان فالقول له - ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بنى هذا الدار او
غرس هذا الكرم لى استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر -

باب اقرار المريض

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء - ويقطع ما اقر به في مرضه والكفر
مقدم على الادرث - ولا يعم بنفسه غير ما بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصح بقية الورثة
وان اقر اجنبى صح ولو اخطأ بحاله - وان اقر لاجنبى ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره - ولو اقر
لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره - ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت - ولو وصى بها ثم تزوجها فلا
رجوع - وان اقر بغلام مجهول النسب يولد مثله لمثل - انه ابنه وهذا قد الغلام ثبت نسبه منه ولو
حريرا وشارك الورثة - وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى بشرط تصديق
هؤلاء - وكن اقرار المرأة لكن بشرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة قابلة
وصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موتها وعندهما ايضا - وان اقر بنسب
غير الولاد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا - ومن مات ابوة

فاقر باخ شاذكة في اريث ولا يثبت نسبه - ولو كان لا يبيها ما الميت دين على شخص فاقرهما
بقبض ابيه نصفه فالنصف الباقي للأخ ولا شيء للمقر -

كتاب الصلح

هو عقد يرفع النزاع ويجوز فيه اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقم عن مال بصل
فكأنه في الشفعة والرح بالعيب وخيار الروية والشرط - ونفسه اجماله البديل لاجمالة المصلح
عنه - وتشترط القدرة على تسليم البديل - وان استحق بعض المصلح عنه او كل ربحه بكل البديل
بعضه - وان استحق بعض البديل او كل ربحه بكل المصلح عنه او بعضه - وان وقم عن مال بمقتضى اعتبار
اجازة فيشترط فيه التوقيت - ويبطل بموت احد هما - والاخير ان معاوضة في حق المدعى وفداء اليه
وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة في دار مولى عنهما مع احد هما - وتجب في دار مولى عليهما - وما
استحق من المدعى كلا او بعضا يرد المدعى حصته من البديل ويرحم بالخصوصية فيه - وما استحق من
البديل بعضا او كلا يرحم المدعى الى دعواه في قدره - وهما لا يبدل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين
ولو صلح على بعض دار يدعيها لا يرحم - وخيلته ان يزيد في البديل شيئا او يبرأ عن دعوى الباقي

فصل

يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم - ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنات في النفس
وما دونها عمل او خطأ - وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولا عليه - ودعوى الزوجه النكاح
وكان خالعا ويحرم عليه ديانته ان كان مبطلا - ولو صلحا بمال لتقر له بالنكاح جاز - ولا يجوز ان
ادعته المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى المحرم - وان قتل عبد ما دون رجل عدا او صلح عن نفسه
لا يجوز بخلاف صلح عن نفسه عبد له قتل رجل عدا - وان صلح عن مغبوب تلف باكثر من قيمته جاز
وقال يبطل الفضل ان كان لا يتخاين فيه - وان بعرض هو مطلقا اتفاقا وان اهتمق موثقا اشتتركا
وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل - وان بعرض هو ويجوز صلح المدعى عال يدفع الى
المتكبر له - وبطل الصلح عن دم عدا او على بعض دين يدعيه يلزم الموكل الوكيل الا ان
ضمناه - وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل - وان صلح فضولي ضمن البديل او اضاف الى ماله او
اشاء الى عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم هو وكان متبرعا - وان اطاق ولم يسلم هو

فان اجازة المدعى عليه جاز ولزمه البدل والابطال -

باب الصلح في الدين

الصلح عما استحق بعقد المدعى عليه على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واستقاط باقية الامتياز
فلو صلح عن الف حال على مائة حالة او الف مؤجل صح - وكذا اعز الف حيا د على مائة زبون
ولا يصح عن دراهم على دينار مؤجلة او عن الف مؤجل على نصف حال او عن الف سود على نصف
بعضا - ولو صلح عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة او مؤجلة صح - وان قال من
لدي الف الف غدا نصفه على انك برئ من باقية ففعل برئ والا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف -
وان قال صلحتك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع
اجزاء - وان قال ابرئك من نصفه على ان تعطيه نصفه غدا برئ من نصفه اعطى او لم يعط - وكذا
لو قال ادد لي نصفه على انك برئ من باقية ولم يوقت - ولو قال ان ادبت الى نصفه فانت
برئ او اذا ادبت او متى ادبت لا يصح الا براء وان ادى - ومن قال سأل الرب دينه كما اقر
لنك حتى تؤخره عني او تحط عني ففعل جاز - وان اعلن لزمه للمحال -

فصل

ان صلح احد بالدين عن نصفه على ثوب فلشريكه ان يتبع المدعى بنصفه او ياخذ نصف
الثوب الا ان يضمن له المصالح بدين الدين - وان قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه والتبع
الغريم بما بقي وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه بدين الدين او اتهم الغريم - ومن ابرأ عن
نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لا يضمن لشريكه - وان ابرأ عن البعض قسم الباقي على شريكتها
وان اجعل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف - وبطل صلح احد بالدين سلمه عن نصيبه على ما دفع خلافا
له ايضا - وان اخرج الورثة احدهم عن عرض او عقار بمال او عن احد النقيدين بالآخر او عنها بما
صح قبل البدل او اكثر - وعن نقيدين وغيرهما باحد النقيدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من
نصيبه من ذلك المجلس وان بعرض جاز مطلقا - وان في التركة دين على الناس فاخرجوا ليكون
الدين للمهر بطل الصلح - وان شرطوا براءة الغرماء من نصيبه صح - وكذا ان قضوا حصته منه تبرعا
او اقرضوه قدرها واصلحهم على الغرماء وصالحوه عن غيره - وفي صحة الصلح عن تركته هو اعني

غير معلومة على مكيل او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل او الموزون
الحا كانت كلها في يد البقية - وبطل الصلح والقسمة ان كان على الميت دين مستغرق - وان غير
مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاءه - ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز قياسا لاستحسانا
وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي -

كتاب المضاربة

هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب - والمضارب امين - فاذا اقرض فوكيل
فان ربح فشر بلك - وان خالف فغاصب - وان شرط لكل الربح له فمستقرض - وان شرط له المال
فمستبضع - وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح او لم يربح - ولا يزداد على ما شرط له عند الوفاء
خلافا لهما ولا يضمن المال فيها ايضا - ولا تقيم المضاربة الاجمال تقيم به الشركة - وان دفع عرضا
وقال بعه وعمل في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي على فلان وعمل فيه مضاربة جازت ايضا
وشرط تسليم المال الى المضارب بلا يد الرب المال فيه عاقدا كان او غير عاقد كالمصغر اذا عقد
له وليه واحدا بشرط ان يضمن له الربح بغير ما مشاعا فتفسد ان شرط لاحد من الشركاء
دراهم مثلا - وكل شرط يوجب جهالة الربح فيفسد ها وما لا فلا - وبطل الشرط كشرط الوضعية على
المضارب - وللمضارب في مطلقها ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسياف ويضرم ويوضع ويهين
ويترهن ويواجر ويستاجر ويحتال بالثمن على الايسر وغيره - ولو انضم رب المال صح ولا يفسد
به المضاربة - وليس له ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعلم برأيك - وان يقرض او
يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص - فان شري بها بزاز فقصه او حمله بماله فهو متبرع -
وان قيل له اعلم برأيك وله الخلط بماله - والهبع ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد
الصبح - وحصة له اذ ابيع وحصة الثوب في المضاربة - وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او مكان
معين فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له - فان قال له عامل من الكوفة
او الصياغة فعامل في الكوفة غير اهلها او صارف مع غير الصياغة لا يكون عقالا - وكذا لو قال
اشترى في سوقها فاشترى في غيرة بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق - وان قال خذ هذا المال
تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذ بالنصف فيها فهو تعيين بخلاف قوله فاعمل بها

وللمضارب ان يبيع بنسخته ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار - وان باع بغير ثم اخبر صح
اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امته من ماله او
لا ان يشتري به من يعتق على رب المال فان شري كان له لالهيا - ولا ان يشتري من يعتق
عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح - فان حدث ربح بعد الشراء عتق
نصيبه ولا يضمن بل يسعي المقتضى في نصيب رب المال - ولو اشتري المضارب بالنصف امته
بالف وقيمتها الف فولدت ولد يساوي الفا فادعاه موسرا فصارت قيمته الفا ونصفه ^{سبع} سبعة
رب المال في الف وربعه او اعتقه فاذا قبض الالف ضمن المدعي نصف قيمة الامته -

باب مضارب مضارب

فان مضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان ماله يعمله الثاني في ظاهر الرواية وهو قولهما -
وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا ما لم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان
وان ربح وحيت ضمن فلرب المال تضمين اليهما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع
المودع - وان اذن له بالمضاربة فصار بالمضارب بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بيننا نصفان او ثلثي
نصفه وما فضل ففصلان فنصف الربح لرب المال وثلثه للثاني وسدسه للاول - وان دفع نصف
فنصفه لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول - وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط ونصفه الاو
للثاني سدسا - وان قيل له ما رزقك الله او ما ربحته بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهم ثلثه
وان دفع بالنصف فللثاني النصف واكمل من الاول ورب المال ربع - ولو شرط لعبد رب المال الثلثا
ليعمل معه ولرب المال ثلثا ونفسه ثلثا صح - وتبطل يموت احدهما وبالحاق رب المال مرد لا يلحق
المضارب - ولا يعزل بعزله مالم يعلم به فان علم والمال عمر وض فله بيعها ولا يتصرف في غيرها - واذا
كان فقد امن جنس راس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديله بجنسه استحيانا - ولو
افترا في المال دين على الناس لزمه الا قضاء ان كان ربح والا فلا - ويوكل المالك به وكذا اسائر
الوكلاء - والبيع والسهم ساريان عليه - وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح اولا فان زاد
على الربح لا يضمن المضارب - فان اقسماة ونفخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه لا يتراد الربح
وان اقسماة من غير فيه يتراد لا يحتمل راس المال فان فضل فحق اقسماة وان لم ينف فلا ضمان على المضارب

فصل

والملقون المضارب من مالها في مصر أو في مصر فخذت دارا ولا في الفاسدة فان سافر فطعامه و
 شرا به في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه بشراء واستيجار وكن الاجرة خادمه وفراشه بنام عليه
 وغسل ثيابه والذين هم في موضع يحتاج فيه اليه - ويضمن ما كان لأئله العادة - ونفقته في مصر
 من ماله كالمال واع - ويرد ما بقي من كسوة وغيرها اذا اقدم الى راس المال - وما دوز السفر كسوة والمص
 ان امكنه ان يخذ ويبييت في اهله والا فكما السفر - وليس للمستقيم الانفاق من مالها - ويؤخذ ما
 انفقته المضارب من الربح والا وما فضل قسم - وان سافر بماله ومال المضاربة او بمالين لرجلين انفق
 بالحصة وان اشترى المضاربة من جهة صاحب النقة عليه من عمل ونحوه لانفقة نفسه - ولو شري مضاربة
 بالنصف بالف المضاربة بزاوية بائنين او اشتري بها عبد فضا في يده قبل نقدهما فيخرج المضارب
 وباقي المضاربة ورأس المال الفان وخمسائة ولا يبيعه من جهة الاعلى الفين مغلوبين باربعة الاف
 فحصة المضاربة ثلثة الاف والربح منها خمسمائة يبيها - ولو اشتري رب المال عبد بخمسمائة وباعه
 من المضارب بالف لا يبيعه من جهة الاعلى خمسمائة - ولو اشتري مضارب بالنصف بالف المضاربة عبد
 يعبد الفين فقتل رجلا خطأ فزعم العدا عليه وباقية على المالك واذا فدايا حريم عن المضاربة
 يخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام - ولو اشتري بالف المضاربة عبد او هلك الالف قبل نقده
 دفع المالك الثمن ثم وثقه - وجميع ما دفع راس المال - ولو كان مع المضارب الفان فقال دفعته الى الفان
 ورجعت الفان وقال المالك بل دفعت اليك الا الفان فالقول للمضارب - ولو اختلفا مع ذلك في قد الربح
 فللمالك - ولو قال من معه الف قد ربح فيها هي مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد - و
 كن الوقال خذ والميد هي قرض وقال زيد بضاعة او ودعته او مضاربة - ولو قال المضارب اطلقت
 قال المالك عينت نوعا فالقول للمضارب - ولو ادعى كل نوعا فللمالك -

ربح ما كان للمالك المالك ورجع المضارب

كتاب الوديعة

الايداع تسليم المالك غيره على حفظ ماله - والوديعة ما يتولى عند الامين للحفاظ وهي امانة
 فلا تضمن بالهلاك - وللمودع ان يحفظها بنفسه وعياله - وله السفر بها عند عدم النهي والخوف
 خلافا لهما فيما حمل ومؤنة - فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق والغرق فنفيها الى الجاني

أو إلى سفينة أخرى - فإن طلبها رتبها فحسبها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا - وكان الوجه أن يابها
 وإن أقرب بعدة بخلاف محمد هاهنا غير - وإن خلطها بماله بحيث لا يميز فإن يحسبها ضمنه ^{للقطع}
 حق المالك منها في الماييم وغيره عند الإمام وعندهما في غير الماييم للمالك أن يشركه الشاء وكل في
 الماييم عند محمد وعند أبي يوسف يصير الأقل تابعا للأكثر فيه - وإن بغير حبسها أكبر وشعير وزيت
 بشيرم ضمن والقطع حق المالك إجماعا - وإن اختلطت بلا صفة اشتراك إجماعا - وإن تعدى فيها بالثمن
 ثوبا فلبسه أو دابة فركبها أو عبد فاستخدمه ضمن - فإن انزاله تعدى زال الضمان بخلاف المستعير
 المستاجر - وكان الواجب أن تستردوها وإن التقت بعضها فهلك الباقي ضمن قدر ما انفق فقط - وإن
 مثله وخطط بالباقي ضمن الجميع - ولو تصرف فيها فخرج يصدق به وعند أبي يوسف يطيب له - وإن أودع
 اثنين من واحد شيئا لا يرد فم إلى أحدهما حصته بغية الآخر فلا الهما - وإن أودع عند اثنين ما
 ينقسم اقتساما وحفظ كل حصته - فإن دفع أحدهما إلى الآخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل حفظ
 الكل بإذن الآخر - وإن عملا ينقسم حفظه أحدهما بإذن الآخر إجماعا - وإن نهى عن دفعها إلى غيره فم
 إلى من له منه بد ضمن - وإن إلى من لا بد له منه كدفع الدابة إلى عبد وشي يحفظه النساء إلى زوجته ^{بغير}
 وإن أم يحفظها في بيت معين من دار يحفظها في غيره منها إلا ضمن إلا أن كان فيه خلل ظاهر - وإن أودع
 يحفظها في دار يحفظ في غيرها ضمن - ولو أودع المودع فهلك ضمن الأول فقط وعند ضمن إيا شاء وأن
 الثاني نجم على الأول إلا بالعكس - ولو أودع الغاضب ضمن إيا شاء إجماعا - ولو أودع عند عبد شيئا
 فأتلفه ضمنه بعد عتقه - وإن عند صبي فأتلفه فلا ضمان أصلا وقال أبو يوسف يضمنان للحال - وإن دفع
 العبد المودعة إلى مثله فهلك ضمن الأول بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله ضمن إجماعا شاء للمالك
 وعند محمد رحمه الله إن ضمن الأول فبعد العتق وإن ضمن الثاني فللحال - ومن معه ألف فادعى
 كل من اثنين أيدعها عنده فكل لهما منه لهما فمهما ضمن لهما مثلها -

كتاب العارية

هي تمليك منفعة بلا بدل ولا تكون إلا فيما ينتفع به مع بقاء عينه - وإعارة المكيل والموزون
 والمعدود قرض إلا أن عين انتفاعا يمكن مرده العين بعدة - وقصم بأمر تلك ومنحك وإطهرك
 أرضي وحملك على دأبي وأخذ منك عيدي إذا لم يرد بذلك المهبة - ودأري لك سكني أو عمري

سكنى وللمعير الرجوع فيها متى شاء ولو هككت بلا تعد فلا ضمان - ولا توجر ولا ترهن بالوديعة
فإن أجزأها فقلبت ضمن أيهما شاء - فإن ضمن الموجر لا يرجع على أحد وإن ضمن المستأجر يرجع على
الموجر إن لم يعلم أنه عارية - وله أن يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لا ما يختلف
كالركوب إن عير مستعملا وإن لم يعين جاز أيضا ما لم يعين فإن تعين لا يجوز - فلو ركب هو ليس
الركاب بخير وإن أركب غيره فليس له أن يركب هو - وإن قيدت بنوع أو وقت أو بهما ضمن بالاختلاف
إلى شئ فقط - وإن أطلق فيهما فله الانتفاع بأي نوع شاء في أي وقت شاء - وتضم أجرة الأرض
للبناء والغرس وله أن يرجع متى شاء ويكلفه قلعهما ولا يضمن أن لم يوقت وإن وقت ورجع
قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بأقله - وقيل يضمن قيمته ويتملكه - وللمستعير قلعها بلا تغيير
إن لم تنقص الأرض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك - وإن أعارها للزراعة لا تؤخذ حتى يفسد
وقت أم لا - وأجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمغصوب على المستعير وأجر
والمودع والرهن والغاصب - وإذا ربح المستعير الدابة إلى اعطيل بها أو العبد أو الثوب إلى
دار ما لكة برئ بخلاف المغصوب والوديعة - وإن ربح المستعير الدابة مع عبده أو أجزأه مشا
أو مسانعة برئ - وكان أن رد هاهم أجير ربحها أو عبده يقوم على الدابة أولا بخلاف الأجنبي و
الأجير مياومة ومرد شئ نفيس إلى دار ما لكة - ويكتب مستعير الأرض للزراعة قدر طهرته
أرضك لا أعرتني خلافا لهما -

كتاب الهبة

هي تملك عين بلا عوض - وتصح بأيجاب وقبول وتتم بالقبض الكامل - فإن قبض الجاهل
بلا إذن صح وبعده لا بد من الإذن - وتنعقد بوهبت ونخلت وأعطيت وأطمعتك هذا
الطعام وكسوتك هذا الثوب وأعطيتك هذا الشيء وجعلته لك عرس ودأري لك هبة
تسكنها وبنيتها في حلتك على هذه الدابة - وإن قال دأري لك هبة سكنى أو سكنى هبة
أو نخلت سكنى أو سكنى صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة عارية - وتصح هبة مشاع
لا يتحمل لقسمه لا ما يجتمع لها فإن قسم وسلم صح - ولا تصح هبة دقيق في برد دهن في سمس
في لبن وإن لم يكن أو استخرج وسلم - وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل وزرع في أرض

وتحر في نخل كهية المشاع - وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم بلا تجل يد قبض - وهبة
 الاب للطفل تتم بالحقد ان كان الموهوب في يد الاب او في يد مودعه الا كان في يد غاصب
 او متاع بيعا فاسل او متاع وانصافه في ذلك كالهبة - والام كالأب عند غيبته شعبة منقطعة
 او موته وعدم وصيه ان كان الطفل في عياله وكذا اكل من يحول الطفل - وهبة الاجنبي له
 تتم بشعبة لو عاقلا ويقبض اليه او جلا او وصى احد هما او اياه ان في شئها او اجنبي يريسه
 او يقبض زوجه الطفلة لها وجميع حضرة الاب بعد الزفاف لا قبله - وفي هبة اثنين لو اهدى كل واحد
 لغيره فلهما - وفي تصديق عشرة على فقيرين وهبة لهما - ولا لصحان لغنيين مثل فلهما -

باب الرجوع فيهما

جميع الرجوع فيهما كالا وبعضها ويكره - ويمنع منه حروف (د مع خ ف ت) فالل ال الزيادة المتصلة
 كالبناء والعريس والسمن لا المتصلة - والمين موت احد العاقرين - والعين العوض المتضاف اليها
 اذا قبض فهو عند هذا عوضا عن هبتها او يد كالمها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فلها
 ان يرجع فيهما وهب - والخاء المخرجه عن ملك الموهوب له - والزاي الزوجية وقت الهبة فله الرجوع
 لو وهب ثم تكلم لا وهب ثم ابان - والقاف القرابة فلا رجوع فيها وهب لذى رحم محرم - والهاء
 هلاك الموهوب - والقول فيه قول الموهوب - له وفي الزيادة قول الواهب - ولو عوض فاستحق نصف
 الهبة - وجم بنصف العوض - وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقية - وان استحق
 الكل يرجع بالكل فيهما - ولو عوض عن نصفها فلا يرجع تمام العوض ولو خرج نصفها عن ملكه فلا يرجع
 يرجع بما يرجع - ولا يجمع الرجوع الا بتراض او بحكم قاض - فلو اعطى الموهوب له بعد الرجوع قبل
 القناء والتسليم نفذ ولو منعه فملك لا يقبض وهو مع احد هما فيمن من الاصل كالهبة من الموهوب
 فلا يشترط قبض - وفي المشاع وان تلف الموهوب فاستحق نصف الموهوب له لا يرجع على الواهب
 والهبة بشرط العوض هبة ابتداء - بشرط القبض في العوضين ومنها الشئ في احد هما بيع
 انتهاء فثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما -

فصل

ومن وهب امه الاصلها او على ان يرد هاء عليه او يعقها او يستولها صاحبة الهبة وبطل الاستثناء

والشرط - وكن الوهب دارا على ان يرج عليه بعضها او يحوضه شيئا منها - ولو دبر الرجل ثروها بها
 لالهية باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها - ومن قال ملدي يونه اذا جاء عند فالدين لك او فانت برئ
 منه وان ادبت الى نصفه فالباقي لك او فانت برئ منه فهو باطل - والعمرى جائزة فلمعمر حال
 حياته ولو تيمم بعدا - وهي ان يجعل دارا له مدة عمره فاذا افاضت رمت اليه - والرقي باطل - وعند
 ابى يوسف تصح كالعمرى - وهي ان يقول ازميت قبلك فلك وازميت قبلي فلي - فان قبضها كانت عارية في
 يدك - والصدقة كالهبة لا تقسم بل ون القرض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لغني ولا في الهبة
 لغني - ولو قال جميع مالي او ما ملكه انزلان فهو هبة - وازالها ينسب الى او ما يعرف الى فاقرار -

كتاب الاجارات

هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما سلم ثمنه اجرة وتنفيد بالشرط - وثبت
 فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال وتفسيم - والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة
 فتتم مدة معلومة اية مدة كانت - وفي الوقت يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالغنى الزيادة
 في الاراضي على ثلث سنين وفي غيرها على سنة - وتارة تعلم بذكر العمل كصبغ الثوب ونياطة و
 حمل قدر معلوم على دابة مسافة معاودة - وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا - والاجرة لا
 تستحق بالعدا بل بالتجمل او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب لوقض الدار
 ولم يسكنها حتى مضت المدة - وتسقط بالعصب بعد نفوت التمكن - ولرب الدار والارض طلب الاجرة
 كل يوم - ولرب الدابة لكل مرحلة - وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وان عمل فبيت المستاجر
 والخباز وبيع الخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعدا فلان في بيت المستاجر
 ولا ضمان - وقالان شاء المستاجر ضمنه مثل دققة ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر - والخباز
 للوليمة بعد لغرف ولضارب اللبن بعد اقامته وقال بعد شتر لحيه - ومن عمله اثر في العين كصبغ و
 قصا يقص بالمشاة واللبيض فله حيسها للاجر فان حبسها فضاغت فلا ضمان ولا اجر له وقالان شاء
 المالك ضمنه مضبوذا وله الاجر او غير مضبوغ ولا اجر - ومن كثر عمله فيها كالحمال والملاح وعمل
 الثوب ليس له حيسها بخلاف راد الا بقى - واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله
 بنفسه فلا - ومن استأجره ليجل ليعم بعياله فوجد بعضهم قد مات فاتي بمن بقي فله الجدة

يجب فيها اجرا للمثل لا يراى على المسمى - ومن استاجر دارا كل شهر يكن اسمه العقد في شهره
فقط الا ان يسمى جملة الشهور - وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه وسقط حتى العشر وظاهر
الرواية بقاؤه في الليلة الاولى ويومها - وان اجرها سنة يكن اسمه ان لم يبين قسط كل شهر
وابتداء المدة ماسمى والا فوقت العقد فان كان حين يهل تعتبر بالاهلة والا فبالايام
الباقى بالاهلة وابو يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة - ويجوز اخذ اجرة
الحمام والحمام لا اخذ اجرة غسيل التيس - ولا على الطاعات كالاذان والحج والامامة والتعليم
القران والفقه - والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي - ويفتي اليوم بالجواز على الامامة والتعليم
القران والفقه - ويجوز المستاجر على دفع ماسمى ويجلس به وعلى دفع الخطوة المرسومة - ولا تقهر
اجارة المشاع الا من الشريك وعندهما تقهر مطلقا - وان اجردا من رجلين صح اتفاقا - و
يجوز استيجار الظئر باجر معلوم وكذا يطعمها وكسوتها خلا فالحما وعليها غسل العصبى وغسل
ثيابها واصلاح طعامه ودهنه لا ثمن شيء منها بل هو واجرها على من نفقة عليه - فالارضعة
في المدة بلبن شاة او غنم بطعام فلا اجر لها ولزوجها وطبها الا في بيت المستاجر وله فيها
ان لم يكن برضاها ان كان نكاحه ظاهرا الا ان اقوت به - ولا هل لطفل فيسرها ان مرضت او حبلت - و
فسد استيجار حائض لينسجه له غزلا بنصفه او حمار يحمل عليه طعاما بفقير منه او ثور ليطحن له برا
بفقير من دقيقه ويجب اجرا للمثل في الكل لا يجاوز المسمى - وان استاجرة ليخبره اليوم تفين اليوم
فسد خلا فالحما ولو قال في اليوم صح اتفاقا - وان استاجر ارضا على ان يكرها او يزرعها او يبيعها
او يزرعها صح - وعلى ان يثنيها او يكرى نهرها او ليس قنما لا يجر - وكذا الاستيجار للزراعة بزرعة
والركوب بركوب والسكنى بسكنى واللبس بلبس - وان استاجر شريكه او حماره لحمل طعام هو لها
لا يلزم الاجر كراهن استاجر الرهن من المثلين - وان استاجر ارضا ولم يدين كراهن يزرعها او يبيعها
ما يزرعها لا يجر ان لم يجرم فان زرعتها ومضى الاجل غاد يجرى اوله المسمى - وان استاجر حمارا
الى مكة ولم يركبها عليه فحمل المعتاد فنفق لا يضمن فان بلغ مكة فله المسمى
وان اختصما قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة للفساد -

فصل

الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والتصار والميتاع في
 يد امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه به يفتى - وعندهما يضمن ان امكن التجرؤ منه
 كالغصب السرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت والجربق الغالب والعدا والمكابر ويضمن ما تلفت له
 اتفاقا كخرب الثوب من دقة او ذلق الحمال وانقطع الحمل الذي يشتد به المكاري وغرق السفينة
 من مدها لكن لا يضمن به الا دعي من غرق في السفينة او سقط من الدابة - ولا يضمن فساد
 ولا بزاغ ليرحموا والمعتاد - ولو انكسرت في طريق الفرات فلما لك ان يضمنه قيمته في مكان رحله
 ولا اجر او في مكان كسره له الاجر بحسابه - والاجير الخاص من يعمل لواحد يسمى اجير وحده ويستحق
 الاجر بتسليم نفسه مدته - مكن استوجر للمخدمة سنة او لرمي الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او
 بعمله - وهم ترد يد الاجريين نفعين مختلفين وايهما وجد لزم ما سئل به فحوا خطية فارسيه فبدل
 اوروميا فبدلهمين وانصغته بعصفه فبدلهم او بنوعان فبدلهمين وانسكنت هذه فبدلهم
 في الشهر وهذه فبدلهمين وان ركبها الى الكوفة فبدلهم او الى واسط فبدلهمين - وكذا يصح
 لو رد بين ثلثة لابن اربعة - ولو قال ان خطيت اليوم فبدلهم او عند ان نصفه فخطه اليوم فبدلهم
 الدارهم وان خطه عند اجد المثل لا يجاوز نصف درهم - وقال المشرطان جائزان - ولما قال ان
 سكنت هذه الحانوت عطار فبدلهم او جداد فبدلهمين جاز خلافا لهما - وكذا الخالد لو قال
 ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدلهم وان جاوزتها الى القادسية فبدلهمين - او قال ان
 حملت عليها الى الحيرة كوشعير فبدلهم وان حملت كبر فبدلهمين - ولا يسافر بعبد استاجر المخدمة
 بلا اشتراطه - ولو استاجر عبدا فحجوا ففعل واخذ الاجر لا يسترد منه - ولو اجر العبد المنصوب نفسه
 فاكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لهما - وما وسجد سيدة اخذه وقبض العبد اجرة صحح - ولو اجر
 عبدا هذين الشهرين شهرين اربعة وشهرين خمسة صح والاول اربعة - ولو استاجر عبدا فلق
 او مرض فادعي وجوده اول المدة والمدة الى وجوده قبيل الاضمار ساعة حكم الحال فان كان حاضرا
 وصحيا صدق المولى والا فالمستاجر - وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرعي وجريانه - ولو قال رب الثوب
 امرتك ان تصبغه اصفر فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب - وكذا الاختلاف
 في القميص والعباء - فان حلق ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه اجرة

لا يجزأ وفيه المسمى - وان قال رب الثوب عملت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب الثوب
وعند ابي يوسف للصانع ان كان حريفا - وعند محمد للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر

باب فسخ الاجارة

تفسخ بعيب فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرعي او اخل به مكرض العبد
ودبر الدابة فلو انقضى به معيها او ازال الموجد عليه سقط خياره - وتفسخ بالعذر وهو العذر عن
المطعم على موجب العقد لا يتحمل ضرر غير مستحق به كقطع سن سكين وجعه بعد ما استوجره - وطعم
لويمة ماتت عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها او اختلعت - وكذا لو استاجر دكانا ليتجر فيه هلاله -
او اجر شيئا فلزمه دين الاجر قضاء الا من ثمن ما اجره ولو باقراة او استاجر عبد للخدمة في
المصر او مطلقا فاسافر - او كثري دابة للسفر ثم بدل منه - ولو بدل المكارى منه فليس بعذر - ولو
مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل - ولو استاجر نسيا طيعل لنفسه عبدا لم يخطله
فافلس فهو عذر بخلاف خياط بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليعمل في الصرب وبخلاف بيع ما اجره -
ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل اخر فعذر - وكذا لو استاجر عقارا لثراء السفر - وتفسخ
بموت احد التعاقدين عقد هاتين فان عقد هاتين فلا كالوكيل والوصي ومتولى الوقف

مسائل منشورة

لو احرق حصائل ارض مستاجرة او مستغارة فاحترق شيء في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرعي
هادئة وان مضطربة ضمن - ولو اتعد خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صم -
وكذا لو استاجر جملا يميل عليه شحلا وراكبين الى مكة وله المحمل المعتاد وان شا هذا الجمال المحمل فهو
وان استاجر المحل نراد فاكل منه فله رد عوضه - ولو قال لغاصب بشاره فرغها والا فاجرها كل شهر كذا
فلم يفرغ فعليه المسمى فان جمح الغاصب ملكه او لم يجمح لكن قال لا اريد بها بالاجر فلا وان بهر على
ملكه بعد جمحه - ومن اجر ما استاجر بالكثرية تصدق بالفصل - وتصح الاجارة مضافة وكذا انفسها
وللزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق
والعتق والوقف - لا البيع واجارته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلى والماله
وابراء الدين -

كتاب المكاتب

الكتابة تحرير المملوك يد في الحال ورغبة في المال - فمن كاتب مملوكه ولو صغير يعقل بحال حال أو مؤجل أو صفة فقل صم - وكذا لو قال جعلت عليك الفانودية فهو ما أولها كذا أو آخرها كذا أو أديته فانت حر وإن عجزت فقل فقل - ولو قال إذا أديت إلى العاقل شهر مائة فانت حر فهو تعليق وقيل مكاتبه - وإذا صححت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فإن تلف ما ضمنه - وكذا إن وطئ المكاتبه أو حتى عليها أو على ولدها - وإن كاتبه على قيمته فسدت فإن أداها عتق وكذا نفس لو كاتبه على عين لغيرة تعين بالتعيين أو على مائة ويورد عليه عبداً غير معين - وعندنا ^{سيف} يجوز وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي يد الكتابة - وإن كاتب المسلم بغيره أو خذره فسد فالأداة عتق ولزمه قيمة نفسه - والكتابة على صفة أو دم باطلت فلا يعتق باعاء المسمى وتجب القيمة في الفاسدة ولا تنقص عن المسمى في تزايد عليه - وصححت على جهوان ذكر حبسه لا وصفه ولزم الوسط أو قيمته - وصح كتابته كافر عبداً الكافر بغيره مقدروا في أسلم فللسيد قيمتها وعتق بأداء عينها -

باب تصرف المكاتب

لمن يبيع ويشترى ويسافر وإن شرط عدمه ويزوج أمته ويكاتب عبداً فإن ادعى بعد عتق الأول فولاؤه وإن قبله فلا سيد - وليس له أن يتزوج بلا إذن ولا يهب ولو بعوض ولا يقدمق إلا بيسير - ولا يكيل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال - ولا يزوجه عبداً ولا يبيع من نفسه والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب - ولا يملك المأذون شيئاً من ذلك - وعندنا إلى يوسف له تزويج أمته وعلى هذا الخلاف المضارب الشريك - وإن اشترى المكاتب قريبه ولا دخل في كتابته - ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل خلافاً لهما - وإن اشترى أم ولد أو ولد لها دخل الولد في كتابتها - ولا تباع الأم وإن لم يكن معها جاز بيعها خلافاً لهما - ولذا لا أمته يدخل في كتابته وكسبه له - ولو زوج أمته من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الأم وكسبه لها - ولو تكلم مكاتب بالأخت امرأة تزعمت أنها حرة فولدت فاستحققت قولها ^{ها} عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه - وإن وطئ المكاتب أمته بغير إذن سيده

فاستحقت اخذ منه عقرها في الحال - وكان ان شراها فاسدا فوطئها فردت -
وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في التجارة -

فصل

واذا ولدت المكاتب من مولاهما مضت على الكتابة او عجزت نفسها وهي ام ولده واذا
مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وانما المولعة - وسقط عنها البذل وان ماتت فمكاتب
ما لا اديته كتبتها وابتاع ميراث لابنها - ولا يثبت لغير ولد بعد بلادة بول هو مثلها في الحكم
وان كاتب مدبرة او ام ولد له صحه فان مات عتقت حجابا - والمدبر يسعي في بدل كتابته او ثلثي
قيمتها ان كان مهنرا - وعند ابى يوسف يسعي في الاقل من البذل او من ثلثي قيمته - وعند
يسعي في الاقل من ثلثي البذل او من ثلثي القيمة - وان دبر مكاتبه صحه ومضت عليها او عجزت لنفسه و
صار مدبرا فان مضت عليها فماتت سيده مهنرا يسعي في ثلثي البذل او ثلثي قيمته - وعند
في الاقل من ثلثي كل منهما - وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة - وان كوتب على الف
موجب فصالحه على نصفه حاله - وان مات موهين كاتب عبدا قيمته الف على الفين المستنة ولا
مال له غيره ولا يجر الورثة اذ العبد ثلثي البذل حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا - وعنده
محمد يودي ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله او رد رقيقا - وان كاتبه على الف قيمته الفان ولم
يجزوا ادى ثلثي القيمة للحال او رده الى الرق اتفاقا ومثلها البيهقي - وان كاتب عجز عن عتقه بالف
وادى عنه عتق ولا يرجع به عليه واذ قبل العبد فهو مكاتب - وان كاتب عبدا عن نفسه وعن غيره
غائب فقبل صحه وقبول الغائب ورخه لغو - ويؤخذ الحاضر بكل البذل ولا يؤخذ الغائب شي
وايهما ادى اجبر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الاخر - وكذا لو كاتبتهما
معا ولا يعتق احدهما باء حصته بخلاف ما لو كانا لاشين - ولو عجز احدهما ثم ادى
الاخر الكل عتقا - وان كاتبته امه عنها وعن صغيرين لها جاز وادى اجبر المولى
على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره -

باب كتابة العبد المشتري

ولو اذن احد الشريكين في عبده للاخر ان يكتب حصة منه بالف ويقبض البذل ففعل فقبض

البعض فحجر المكاتب فاقبوض للقباض خاصة وقال ابنهما - امة للرجلين كاتبها فاشترى لهما
فادعاها احدهما ثمانت باخر فادعاها الاخر فحجرت فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها في نصف
عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واليهما دفع العقر اليها قبل الحجر حاز - و
عندهما اثبتت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كاهه ويضمن تمام العقر ويضمن
الاول نصف قيمتها مكاتبه عند ابي يوسف م - والاقل منه ومن نصف ما بقى من البذل عنهما -
ولو لم يطل الثاني بل دبرها فحجرت بطل التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها - ولو اعنتها احد هما موسرا فحجرت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا
لهمما وان لم تجز فلا ضمان - وعندهما يضمن الموسر وتجب السعاية في المعسر ولو دبر احد الشريكين
شراعتق الاخر موسرا ضمنه المدبر او استسعى العبد او اعنته - وان عكسا فالمدبر يعتق ويستسعى -
وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمة موسرا او معسرا وعنتق الاخر لغو - وان اعتق الاول
ضمن لو موسرا او استسعى العبد لو معسرا وتدبير الاخر لغو -

باب العجز والموت

اذا عجز المكاتب عن فحجرت فان سجد ليصلو مال لا يجعل الحاكم بتجيزة ويهمل يومين او ثلثة
والاعجزة وفيهم الكتابة انظر السيد او عجزه سيده برضاة - وعند ابي يوسف لا يعجزه ما لم يتولاه
عليه ضمان - واذا عجز عادت احكام رقته وما في يده ملوكة ويجعل له ولو كان اصله مريضاً وانما
عز وفاء لا تقضي ويودي بدلها من ماله ويحكم بعقده في اخر جزة من حياته ويورث ما بقى من ماله
وفيق او لادب الذين شراهم او ولدوا في كتابته او كوتبوا معه تبعا او قصدا - وان لم يترك وفاء
وله ولد ولد في كتابته سعى على مخومه فاذا ادى حكم بعقده وعنتق ابيه قبل موته - والولد
المشترى اما ان يودي حالا او يرد في الرق وعندهما هو كالاول - وان مات المكاتب وترك ولدا
من حرة ودين على الناس فيه وفاء فحجنى الولد ففرض بارشر الجناية على عاقلة الام لا يكون
قضاء بعجز المكاتب - وان اختصم موالى الام والاب في ولائه فقتض بسلو الالام فهو قضاء بعجزه
ولو حجنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بجنانيته فحجرت دفع اوفدى - وكذا الموجنى المكاتب فحجرت
قبل القضاء به ولو بعد ما قضى عليه به فهو دين يباع فيه - ولا تمنع الكتابة بموت السيد -

يؤدي البذل إلى ورثته على نحره فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه كلهم عتقنا

كتاب الولاء

الولاء لمن اعتق ولو بتدبير واستيلاد أو كتابة أو وصية أو ملك قريب ولغاشرطه لغير أو سائبة - ومن اعتق حاملا من زوج فولدت لاقل من نصف سنة فولد الولد له لا ينتقل عنه أبدا - وكذا الولد لتوأمين أحدهما الأقل من نصفها وإن ولدت لأكثر من ذلك فولد له أيضا لكن ان اعتق الأب جرة إلى مواله ولا يرجع الأولون عليهم ما عتقوا عنه قبل الجرح - ولو تزوج عجبى له مولى مولاة أو لامعتقة فولدت منه فولد الولد لموالها وعند أبي يوسف حكمهم بينه والمعتق مقدم على ذوى الارحام مخرج عن العصبة النسبية - فان مات السيد ثم المعتق فارتبقت عصبته سيدا فيكون لابنه دون أبيه لو اجتمعوا وعند أبي يوسف لابي السيد والباقي للابن وعند استواء القرب تستوى القسمة - وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن ان اعتق من اعتقن أو كاتبت أو كاتبت من كاتبت الحديث -

فصل

ولاء المولاة وسببه العقد فلو اسلم عجبى على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه أو إلى غير من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا - وعقله عليه وارثه ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام ومالم يعقل عنه فله ان يفسخه قولاً بحضورته وفعلها مع غيبته بان ينتقل عنه إلى غيره وبعد ان يعقل عنه أو عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده - ولا على ايضا ان يبرأ عن ولده بحضوره - ولو اسلمت امرأة ووالته أو اقرب بالولاء فولدت مجهول النسب أو كان معها ولد صغير كذلك وتبعها فيه خلا فالهما -

كتاب الاكراه

هو فعل يوقعه الانسان بخيرة يفوت به رضا أو يفسد اختياره مع بقاء اهليته - وبشرطه قدرة المكرة على ايقاع ما همد به سلطانا كان أو لصا وخوف المكرة وقوع ذلك وكونه معتقيا قبله عن فعل المكرة عليه - لحقه أو لم يلقه استرا وخوف الحق الشرع وكون المكرة به متلفا نفسا أو عضوا أو حيا بما عجز عن الرضا - فلو أكره على بيع لم يبرأ أو اجارة أو اقرب يقتل أو ضرب شديدا أو جسد عليه غير

بين الفسخ والامضاء وبذلك المشتري ملكا فاسد ان قبضه - فلو اعتق صح اعتاقه ولزم قيمته و
قبض الثمن او تسليم المبيع طوعا ابتداء لا فعلا كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكره عليها - وان
هلك المبيع في يد مشتر غير مكره لزم قيمته وللبايع تعمين اي شاء من المكره والمشتري - فان فسخ
المكره حرج على المشتري بقيمته - وان فسخ المشتري بعد ما اقبل اولته البياعات نفذ كل شراء وقع
بعد شرائه اهما وقع قبله - وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لوباقي -
وفسخ بسوط وحبس يوم ليس باكره الا فيمن يستضر به كونه ذا منصب - وان اكره على اكل ميتة
او دم او لحم خنزير او شراب فمضرب او حبس او قيد لا يهل التناول وان يقتل او قطع عضو حل و
ياؤه يصبر على التلفان عليه الا باحتكام في المصلحة - وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم يقتل او قطع عضو يخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ولا يجزى بالصبر على التلف و
لا رخصة بغيرهما - وان اكره على اطلاق مال مسلم باسل هما يخص له والصمان على المكره - او على قتله
او قطع عضوه لا يرضى فان فعل فالقصاص على المكره فقط - وعند ابى يوسف لا يقتل على احد
ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره - وعند ابى يوسف ماله وعند
محمد عليه القصاص - ولو اكره يقتل على ترد او اقحام نارا وماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام
والصبر وقال يلزمه الصبر - ولو وقعت نارا في سفينة ان صبر احترق ان القى نفسه غرق فله الخيار عند
الامام وعند محمد يلزمه الثبات - وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل بهما ففعل نفذ ويرجع
بقيته العبد على المكره - وكان انصف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعد - وصح
عين المكره ونذارة وظهارة ولا يرجع بما نذر بسبب ذلك ورجعته وايلولة وفيه فيه واسلامه
لكن لا قتل فيه لو ارتد - ولا يصح ابرأؤه ولا دنته فلا تبين بها امرأته فان ادعت بتحقيق
ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق - ولو اكره على الزنا ففعل حد ملوك
سلطان وعندهما الاصل عليه وبه يفتى -

كتاب الحجر

هو منع نفاذ تصرف قوى - واسبابه الصغر والجنون والرق - فلا يصح تصرفي او عياد بلا
اذن ولي او سيد - ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقله فولي له الخيار بين

ان يجزئة او يفسخه - ومزاتلف منهم شيئا فعليه ضمانه - ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتنا
 ولا اقرارهما - وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق سيده - فلو اقر بمال لزمه بعد عتقه
 وان لم يحد او قود لزمه في الحال - ولا يصح على السفينة وان كان مبدرا - ومن بلغ غير رشيد لا يسلم
 اليه ماله مالم يبلغ سنة خمس وعشرين - فاذا بلغها دفع اليه وان لم يوش رشدا وان تصرف فيه
 قبل ذلك نفذ - وعندهما يصح على السفينة ولا يدفع اليه ماله مالم يوش رشدا ولا يصح تصرف فيه
 فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وصح العبد في قيمته - وان دبر صح
 فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مبدرا - ويصح تزوجه بمهر المثل وان سمي اكثر بطلت الزيادة
 وتخرج زكاة مال السفينة وينفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته - ويدفع القاضى قدر الزكاة اليه
 لو دبر بنفسه ولو كل عليه ائتمنا الى ان يوديها - فان اراد حجة الاسلام لا يقيم منها ولا من حجة
 واحد لا وتدفع نفقته الى ثقة ينفق عليه في الطريق لا اليه - ونفقه منه الوصية في القرب والوالد غير
 من الثلث - ويصح على المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد اتفاقا - ولا يصح على فاسق
 ومغفل اذ كان مصلحا ماله ولا على مد يون - ولا يبيع القاضى ماله فيه بل يحبس ابدل حتى يبيع هو
 بنفسه فان كان ماله من جنس حينه ادا الحاكم منه - ويبيع احد النقيدين بالآخر استحسانا وعندهما
 يصح عليه ان يطلب غرما وية ويمنع من التضرع والافرار - ويبيع الحاكم ماله ان ائتمن ويقسم بين غرائه
 بالحدس وان اقر حال حجة لزمه بعد قضاء ديونه لا في الحال - وينفق من مال المفسد عليه وعلى
 من تلزمه نفقته والفقوى على قولهما في بيع ماله امتناعا - وتباع النقود شرعا لغيره ومن
 القمار ويترد له دست من ثياب يدينه وقيل دستان - ومن افلس وعجزه متاع جعل شرا
 منه فرب المتاع اسوة الغرماء فيه -

فصل

يحكم ببلوغ الاغلام بالرسوخ او الانزال او الاحبال - وبلوغ الجارية بالحيف او الاختلام او الحمل
 فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا انقضى ثمانى عشر سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اثم خمس
 سنة فيهما وهو رواية عن الامام وبه يفتى - وادنى مدته له اثنتي عشرة سنة ولها تسع سنين
 واذا اراهما وقال قد بلغنا صلتا وكانا كالبالغ حكمنا -

كتاب الماذون

الاذن فلت المحجور اسقاط الحق ثم يتصرف العبد باهليته فلا تلزم سيده عهدة ولا يوقت
فلواذن له يوما فهو ماذون دائما الى ان يحجج عليه ولا يتخصص - فاذا اذن في نوع من التجارة
كان ماذونا في سائر الانواع - ويثبت صريحها ودلالة بان يرى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء
كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغير امره صحيحا او فاسدا - وللماذون اذ نال عاملا الا بشرء شي بعينه
او طعام الا كل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى ويوكل بهما وليسلم ويقبل السلم ويهين ويرتهن
ويزاج ويشترى بذرايزرعه ويشترك غنانا وليستاجر ويوجر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربا
ويضعم ويعير ويقربدين وودعية وغصب - ولو باع واشترى بغائب فاحش جان خلافا لهما - ولو
حاجب في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما بقي وان لم يبق
المشترى جميع المحاباة او حرج المبيع - وله ان يضيف معاملة ويحيط من الثمن بعيب ويأذن لرقيقته في
التجارة - لان يتزوج او يزوج عبده وكذلك ائمة خلافا للابن يوسف رحمه الله - ولا ان يكاتب ليعتق
ولو بمال او يقرض او يهب ولو يعوض او يهدى الا اليسير من الطعام والمحجور لا يهدى اليسير
ايضا - وعن ابن يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت يومه فدعا بعض رفقاءه للاكل معه فلا بأس به
بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر - قالوا ولا بأس بالمرأة ان تصدق بزينة زوجها باليسير كالزينة
ونحوه - وما تلزم الماذون من الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستيجارة
غصب بخلاف امانة وعقرامة شراها فوطئها فاستحققت يتعاق برقبته فيباع ان لم يفده المولى و
يقسم ثمنه - وما في يده من كسبه بالخصص سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتهبه وما بقي عليه
يطالب به بعد عتقه - وما اخذ من سيده قبل الدين لا يسترد - وله اخذ غلة مثل مع وجو الدين
والزائد عليها للخرماء - ويحجج الماذون ان البق او مات سيده او جن مطبقا او لحق بدل الحرب
مثل او حجج عليه وعلم به اكثر اهل سوقه - والامة ان استولوا لها لان دبرها ويضمن القيمة
للغيرم فيهما واقلها بعد الحجج بدلين او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلافا لهما - وان
استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده - فلوا عتق عبدا احما في يده لا يلزم
عند هامة كذا فيهم عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا - ويعبر ببيعة من سيده لا بثمن القيمة لا باقل

وبيع سيده منه بمثلها لا أكثر - فلو باع بأكثر من هذا الزائد أو بيقص للبيع فإن سله سيده
اليه المبيع قبل نقر الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلم حتى ياخذ ثمنه - ويضمن السيد باعتقائه
المأذون مد يونا الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طول به معتقا وان
باعه وهو مد يونا مستغرق وعنده مشترية فللمرء اجازة ببيعها واخذ ثمنه او تضمنين احدا
شاء من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رجع عليه بجيب رجع عليهم بالقيمة و
عاد حترهم في العبد - وان باعه واعلم بكونه مد يونا فلا يرضى من البيع ان لم يصل ثمنه اليهم و
ان وصل ولا محاباة في البيع فلا - فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين
وعند الي يوسف رجع هو خصم ويقضى لهم بالدين - ومن قال انا عبد فلان واشترى
وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ماله بقر سيده باذنه -

فصل

تصرف المبيع ان نفخ كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن - وان كان لطلاد ولا اعتاق
فلا ولو باذن - وان احتملهم كما لبيع والشرء صح بالاذن لا بد منه - فاذا اذن للبيعي في التجارة
ابوة اوجده عند عدله او وصى احدهما او القاضى فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل
كون البيع سلبا للملك والشرء جابها - فلو اقربا في يده من كسبه او ارثه صح
والعتوة بمنزلة الصبي - وصح اذن الوصى او القاضى لعبد اليتيم -

كتاب الغصب

هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله فاستخدا ام العبد وحمل له لئلا يصبه لا الجوار
على البساط - وحكمه الاثمين علم ووجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمما
لو هلك - ففي المثل كالكيل والوزن والعادي المتقارب يجب مثله - فان انقطع المثل فوجب
قيمه يوم الخصومة وعند الي يوسف رجع يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع - وفي القبي
كالعادي المتفاوت والبر المخلوط بالشعير يجب قيمته يوم الغصب اجماعا - فان ادعى الهلاك
حسب حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل - والغصب انما هو فيما ينقل فلو
غصب عقارا فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد - وما نقص منه بفعله كسكنائه ونزعه ضمنه

ويأخذ رأسه ويتصدق بالفضل وعند أبي يوسف لا يتصدق به - وكان الواستغل العبد
المغصوب فقصه الاستغلال أو أجز المستعار ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغلة و
الاجرة تصدق به خلافا له - وإن تصرف في الغصب أو الوديعة فريجه وهما يتعينان بالتعيين
تصدق بالرجح خلافا له أيضا وإن كانا لا يتعينان فإن أشار إليهما ونقد هما فكل ذلك - وإن أشار
إلى غيرهما ونقد هما أو أشار إليهما ونقد غيرهما أو أطلق ونقد هما طاب له الرجح اتفاقا -
قليل وبه يفتى والمختار أنه لا يطيب مطلقا - ولو اشتترى بالغصب أو الوديعة جارية تعدل
الالفين فوهبها أو طعما ما فأكمله لا يتصدق بشئ -

فصل

وإن غلب ما غصبه فزال اسمه وعظم منافع ضمنه ومكبه ولا يحل انتفاعه به قبل أداء الضمان
كشاة ذبحها وطبخها أو شواها أو قطعها - وبطحنه أو زرعه ودقيق خبزه - وعنب أو زيتون عصره
وقطن غزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله أنية وساجنة أولبنة بنى عليها - وإن جعل
الفضة أو الذهب دراهم أو دنانير أو أنية لا يمكنه وهو ملكه بلا شئ وعندهما يملكه الخاصص عليه مثله -
فإن ذبح الشاة فالملك انشأ وطرحها عليه وضمنه قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها - وكذا لو قطع
يدها أو قطع طرف دابة غير مأكولة أو خرق الثوب خرقاً فاحشاً يفوت بعض العين وبعض نفعه
وفي يسير نقصه ولم يفوت شيئاً من النفع يضمن نقصانه - ومن بنى في أرض غيره أو غرس أو أقم
والرد وإن كانت تنقص بالقلم فللمالك أن يضمن له قيمتها ما موراً بقلعه بما تقوم الأرض به لا بغيره
أو ببناء أو تقوم مع أحدهما مستحق القلم فيضمن الفضل - وإن صبغ الثوب أصفر أو أبيض أو
السواقي بسمن فالملك أن شاء ضمن قيمة ثوبه أبيض ومثل سويقه أو أخذها وضمن ما زاد الصبغ
والسمن - وإن صبغه أسود ضمنه قيمة أبيض أو أخذها بلا شئ لأنه نقص - وعندهما لا شئ
كغيره وهو اختلاف زمان -

فصل

وإن غلب ما غصبه وضمن قيمته مكبه مستند إلى وقت الغصب - وتسليمه له أكره ما دونه من الأمانة
والقول في القيمة للخاصص مع عينه إن لم يبرهن ملكه على الزيادة - فإن ظهر قيمته أكثر وقد

ضمنه بقول المالك او بغيره انه او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك - وان ضمنه بقوله
 فالمالك ان شاء امضى الضمان او اخذ له وخرج عوضه - ولو برهن كل من المالك والغاصب على
 الهلاك عند الاخر فبينما الغاصب على خلاف الابن يوسف - ومن غصب عبدا فباعه فضمنه لغيره
 ببعده وان اعتقه فضمنه لا ينفذ عقبه - وزوائد المغصوب غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يبيعها
 بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحسن والسمن او منفصلة كالولد والفرع - وان
 نفقت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة الولد او بالفرقة ان وقت - ولو
 زنى بامته غصبها فرجها حاملا فولدت فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعنده
 هو الا يضمن في الكمية ايضا - ولو فرجها محبوسة فماتت لا يضمن - وكذا الموزنة عند فردها
 فجلدت فماتت منه - ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الوقف - ولا يضمن المسلم
 او خنزيرة بالانذار وضمن القيمة فيهما لو كان الذي - وان تلفت في شيء ضمن مثلها - ولا ضمان
 بالانذار للميتة ولو لدعي ولا بالتلافى من ترك التسمية عمدا ولو لم ينسب - وان غصب حبة مسلم
 شغلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو تلفها الغاصب ضمنها لا لو تلف - وان دخل بالقبض
 عليه ملكها ولا شيء عليه - وعندهما ياخذها المالك ان شاء ويرد قدر ما وزن الملح من الخل - فلو
 تلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما - وان دخلها بالقبض دخل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام
 وكان عند محمد ان تخللت من ساعتها والا فدخل بيني ما على قدر ملكها - وان غصب جلا مائة
 فدفع بها لقيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو تلف الغاصب ضمن قيمته مد بوعا وقيل طارعا
 مد بوع - وان دفع بها لقيمة ياخذها المالك ويرد ما زاد الدرع بان يقوم مد بوعا وذكيا غير
 مد بوع ويرد فضل ما بينهما - وللغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان تلف لا يضمن - وتضمنه
 هما يضمنه مد بوعا الا قدر ما زاد الدرع ولو تلف لا يضمن اتفاقا - ومن كسر مسلم برطلا او طيلا
 او مزمارا او دارقا او سكر او منصف ضمن قيمته لغيره - ويصح بيع هذه الاشياء وقال
 لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى - ومن غصب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها ولو ام
 فلا ضمان خلافا لهما - ولو شق الزرق لاراقة الحمار لا يضمنه عند ابى يوسف خلافا للحسن - ولا ضمان
 على من حل قيد عبد غيره او رباط دابته او قتم اصطبها او قنص طير فن هب خلافا للحمد في الدابة

والطير ولا على من سعى المسلمان عن يوزيه ولا يندفع إلا بالسبع او بمن يفسق ولا يمنع
بهميه - ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم ان فلانا وجد مالاً فغرمه شيئاً وان
كان عاقبته ان يغرم البتة ضمن - وكذا الوسعي بخير حق عند محمد زجراله وبه يفتى -
ولو اطعم الغاصب المغضوب ما كفه برئ وان لم يعلمه -

كتاب الشفعة

هي تملك العقار على مشريه بما قام عليه جبراً - ويحب بيع البيع وتستقر بالاشهاد وتلك
بالاخذ بقضاء او رضاء - وانما تحب الخلط في نفس المبيع فان لم يكن او سلمه للخلط في حق
المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنهر لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ - ثم للمجار الملاصق
ولو باب في سكة اخرى - ومن له جند وع عليه حالها او شركة في خشبة عليه جبر - وان في نفا الجدار
فشارك وهو على عذج الرؤس الا سهام - فاذا علم الشفيع بالمبيع يشهد في مجلس علمه انه يطالبها او
يسمى طلبه موثقة تشهد عند العقار او على المشتري او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول
اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهد واعلم ذلك ويسمى
طلبه براءه واشهاد - ثم يطالب عند قاض فيقول اشترى فلان داراً كذا وانا شفيعها بسبب كذا فمرة
بالسليم الى ويسمى طلبه خصوصية وتملك - ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقاً في ظاهر الرواية وعليه
الفتوى - وقيل يفتى بقول محمد انه ان اخذ شهاً بلا عذر بطلت - واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة
سال القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل عن الخلط على العلم بملكه او بغير الشفيع
ساله عن الشراء فان اقر به او نكل عن البين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة - او بغير
الشفيع فحينئذ لها - ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لزم احضاره للمشتري
حبس الدار لقبضه - ولا تبطل شفعته بتأخير الثمن بعد ما امر باجائه - وللشفيع ان يخاصم
البايع ان كان المبيع في يده - ولا يسمع القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفحص الباع
بحضرة ويقضي بالشفعة على البايع ويجعل العدة عليه والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما
لم يسلم الى الموكل - وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان بشرط البراءة منه -

فصل

وان اعتلّف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري - وان برهننا فللشفيع وعند البيهقي
 للمشتري - وان ادعى المشتري ثمننا والبايع اقل من - اخذ الشفيع بما قال البايع قبل قبض الثمن
 وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقوله يتخالفان وان
 لكل اعتبار قول صاحبه - وان عكفا فخير البيع ويأخذ الشفيع بما قال البايع - وان عكفا عن المشتري
 بعض الثمن ياخذ الشفيع بالباقي وان عكفا الكل ياخذ بالكل وان عكفا النصف فكل النصف في كل النصف
 الاخير - وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة - واذا كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله
 وان قيميا فقيمه - وان كان موجلا اخذ بثلث حال او بثلثي الحال ويأخذ بعد مضي الاجل
 ولا يتعين ما على المشتري لو اخذ الشفيع بالحال - ولو سكنت عن الطلب ليجل الاجل بطلت شفيعته
 خلا لابي يوسف - ولو اشترى ثمن خمر او خنزير ياخذ الشفيع الذي يمثل الخمر في قيمة الخنزير
 والمسلم بالقيمة فيهما - ولو بئى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن وبقيمتهما معا وكما
 في الغنم او كلف المشتري قطيعهما - ولو استخفقت بعد ما بئى الشفيع او غرس رجع على المشتري بالثمن
 فقط - وان حطب الشجر او انهدم البناء عند المشتري ياخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء - وان
 هدم المشتري البناء ياخذ الشفيع المعرضة بجهتها وليس له اخذ النقص - وان شرى المشتري
 الارض مع شجر او غير شجر فاشتم في يده اخذها الشفيع مع الثمن فيهما - فان جده المشتري
 فلا يس للشفيع اخذها ولا يأخذ ما سواها بالحصة في الاول وبكل الثمن في الثاني -

باب ما تجب فيه الشفعة والالتجى وما يطلها

انما تجب الشفعة قصد في عقار ملك بعوض هو مال وان لم تمكن قسمته كرحى وسهام الخ
 فلا تجب في ارض وفلاك وبناء وشجر بيعا بدين الارض ولا في ارض وصداقة وهبة
 بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البايع او بيعا فاسدا مال لم يسقط حق الشفعة ولا فيما قسم
 بين الشركاء او جعل جرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عدا او مهر وان قبل بيعه
 مال - وعندهما تجب في حصة المال - ولا فيما صولح عنه بانكار او سكوت وتجب فيما صلح
 عليه باحدهما ولا فيما سلمت شفعة - ثم رخص في خيار الرؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء و
 ما رخص به بلا قضاء او بالاقالة تجب فيه - وتجب في العلو وحده وفي السفلى بشبهه وفيما بيع

خيار المشتري - وان بيعت جانب المبيعة بالخيار والشفعة لمن له الخيار بايعا او مشتريا
وتكون اجازة من المشتري والشفيع الاول اخذ هامته لا اخذ الثانية - وان بيعت خاسرا
يجنب المبيعة فاسد فشفيعها البايع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم
بغير الا تبطل - وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري - فان استرد البايع منه
المبيعة قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه - والمسلم
والدني في الشفعة سواء - وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو في مبيع السيد العكس

فصل

وتبطل لشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبتركت طلب المواتبة او التقرير
بالصحة عن الشفعة على عوض وعليه ردة - وكذا الوبايع شفعة بمال - وكذا الوقال للصحة واختار
بالف او قال العندين لا مرأته ذلك فاختار انه يطل خيارها ولا يجنب العوض - وتبطل ببيع ما
يشفع به قبل الحكم له بها وعموت الشفعين لا عموت المشتري - ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن
الدراسة او ساوم المشتري بيعا او اجارة ومجب لمن ابتاع او اشبع له - ولو قيل للشفيع انها
بيعت بالف فسلم ثم انما بيعت باقل او بكيفية او وزني او عددي متقارب بقيمة الف او اكثر فلا
الشفعة - ولو بان انها بيعت بغير قيمته الف او بدل نادر قيمتها الف فلا - ولو قيل للمشتري فلا
فسلم فيها لانه غير فله الشفعة ولو بان انه هو مضم غير فله الشفعة في حصته الغير - ولو بلغه
النصف فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة - وان باعها الاخر اعم من طول جانبي الشفع فلا شفعة له - وان
شراها من سائر ما شرا فله الشفعة في السهم فقط - وان ابتاعها من شرا فله دفع عنه ثوبا او ثوبا
الشفيع بالثمن لا بقيمة الثوب - ولا تركة الجيلة في اسقاطها عند ابي يوسف به يفسخ قبل وجوبها -
وعند محمد تركة وللشفيع اخرج حصته بعض المشتريين الا حصته بعض البايعين - والخيار اخذ ببعض
مشاع بيع فقسم وان وقع في غير جانبه - والمأذون المأذون الشفعة في مبيع سيده و
بالعكس - وصح تسليم الاب والوصي شفعة الصغير فلا فالمحمد فيما بيع بقيمة او اقل قوام
رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتخاين فيه -

كتاب القسمة

هي جمع نصيب شائع في معين وتشتمل على الافراز والمبادلة - والا فمرازا غلب في المثليات في اخذ
 الشرايات خطه منها حال غيبة صاحبه - ولو اشترى بآية فاقسمها لكل ان يبيع حصته هرا بجهة حقيقة
 ثمة - والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع هرا بجهة بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها
 فيه بطلب الشرايات في متحد الجنس الذي يغير - ونذهب للقاضي نصب قاسم رزق من بيت المال
 ليقيم بلا اجر فان لم يفعل ينصب قاسما يقسم باجر يقد له القاضي وهو على عذر الرأس وعندهما
 على قدر السهام - واجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لم يفعل
 الخلاف - ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة - ولا يجبر الناس على قاسم واحد - ولا يترك القسمة
 للمشتري او موصي الاقسام بانفسهم بلا امر القاضي - ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان لم يكن فلا بد
 من امر القاضي - ولا يقسم عقارين الورثة باقرارهم بل يدبرهوا على الموت وعدد الوتر وعند
 يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكن العقار المشتري والمذكور مطلقا ملكا - وان برهنوا بالعقار
 في ايديهم الا يقسم حتى يدبرهوا انه لهما - ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم
 ومهرهم وارث غائب او وصي قه ونصب وكيل او وصي ليقبض حصته الغائب الموصي - ولو كان للعقار
 في يد الغائب او شيء منه او في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم - وكن الوصية وارث واحد
 كانوا مشترين وغائب اخلهم - واذا اتفق كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب اخلهم
 وان تصرف الكل لا يقسم الا برضاهم - وان اتفق البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب
 الاخر هو الاصح - ويقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنس في بعضها في بعض ولا الجواهر
 ولا الحما ولا البيرة ولا الرحي ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين الا برضاهم وكن الرقيق
 خلافا لهما - والدور في مصر واحد يقسم كل على حدة - وقالوا ان كان الاصل قسمة بعضها في بعضها كان
 وفي مصر يقسم كل على حدة اتفاقا - وكن ادارة الفيعة او دار وحائوت - والبيوت في حلة واحدة
 او في حلات تجوز قسمة بعضها في بعض - والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباينة كالادور

فصل

وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسم ويعد له ويندعه ويقوم ببناءه ويفرض لكل نصيب بطريقه وشرايه
 ويلقب الانصاء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقع فالاول لمن خرج اسمه اولى

والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم - فانه
 وقع مسيل او طريق الاحرام في نصيبه لم يشترط في القسمة صرفه عنان يمكن والا منقحة -
 ويقسم سهمين من العاوية سهم من السفل عند ابي يوسف سهما بسهم وعند محمد يقسم بالقسمة
 وعليه الفتوى - فان اقر احد القاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحب كلابيد
 الا كجبة وتقبل شهادة القاسمين فيها خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه لم يضمنه - وان
 قبل ان يتم بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الى وكذا لا اخذ تحالفا وفحقت - ولو ادعى غنبا لا يقبل
 كالبيع الا اذا كانت القسمة بفضاء والغبن فاحش فتنضم - ولو استحق بعض معين من نصيب البعض تقسم
 ويجمع بقسطه في حظ شريكه - وكذا في الشايع وعند ابي يوسف تقسم وفي بعض مشاع في الكل تقسم
 اجماعا - ولو ظهر بعد القسمة دين على المبت محيط نقضت - وكذا الوعد محيط الا اذا بقي بالقسمة
 لما فيه به - ولو ابرأ الغرماء او اذلة الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا -

فصل

وتجوز المماياة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا العضو وهذا العضو او هذه العلوها وهذا
 سفلها وفي بيت صغير يسكنه هذا اشهر او هذا اشهر اوله الاجارة واخذ الغلة في نوبته - وفي عبد
 يخدم هذا اليوما وهذا اليوما وفي عبد ينخدم احدهما احدهما او الاخر الاخر - ولو اتفقا على ان
 كل عبد على من يخدم مجازا استحقا انما بخلاف الكسوة - وفي دارين يسكن هذا هذه وهذه الاخرى ولا
 يجوز ذلك في حابة او دارين الا بتراضيهما خلافا لهما - ويجوز في استغلال دار او دارين هذا
 هذه وهذه الاخرى لا في استغلال عبد او حابة - وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة
 مشتركة لا في الدارين وفي استغلال عبد من هذه او هذه الاخرى لا يجوز خلافا لهما وعليه هذا
 الدابتان - ولا تجوز في ثمر شجر اوله غنم واولادهما وتجوز في عبد ودار على السكنى والمختل وكذا في
 كل مختلف المنفعة ولا تبطل المماياة بموت احد منهما ولا بموتهما ولو طالب احدهما القسمة بطلت -

كتاب المزارعة

هي عقد على الزرع ببعض الثمار وهي فاسدة عندهما جائزة وفيه يفتى - قال الخصمير والوضيفة
 هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله لعلمه ان الناس لا ياخذون بقوله - واشترط فيها

صلاحية الأرض للزراعة وأهلية العاقدين وتعيين المادة ورب البذر وجنسه ونصيب الآخر
 والتخليط بين الأرض والعامل والشركة في الخارج - ففسدت ان شرط لأحدهما قفزا ان معينة او
 ما يخرج من موضع معين كالماذيات والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الخراج ويقسم ما يبقى
 او ان يكون التبن لأحدهما والحب للآخر أو يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البذر أو يكون التبن
 بينهما والحب لأحدهما - وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العشر صححت
 وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر - واجر الحشمتا والرفاع والدوس والتدريسة
 عليهما بالحصص - فان شرط على العامل فسدت وعن أبي يوسف انه يصح وهو الأصح وعليه الفتوى
 وشرطه على رب الأرض مفسد اتفاقا - وما قبل الاخذ كالتسقف والحفظ فهو على المزارع والشحط
 واذا كان البذر والأرض لأحدهما والعمل والبقر للآخر والأرض لأحدهما والبقية للأخر والعمل
 لأحدهما والبقية للآخر صححت - وان كانت الأرض والبقرة لأحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت -
 وكذا لو كان البذر والبقرة لأحدهما والأرض والعمل للآخر والبذر والأرض والبقرة للآخر - واذا
 صححت فالحارج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل - ومن ابي عن المصنف بعد العقد اجبر
 الرب البذر - وانفسدت فالحارج لرب البذر وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يراعى على ما
 شرط خلافا لمحمد وانفسدت لكون الأرض والبقرة فقط لأحدهما لزم اجر مثلها هو الصحيح - واذا
 فسدت والبذر لرب الأرض فالحارج كله حل له وان للعامل تصدق بما فضل عن قدره من البذر وجره
 الأرض - وانما إلى رب البذر وعن المصنف وقد كره العامل الأرض فلا شيء له حكما وليس ترضي ديانة
 وتبطل المزارعة بغير أحد هما وتفسخ بالاعتذار كالاجارة ففسخ ان لزم دين صحيح إلى بيع الأرض
 قبل نبات الزرع لا بعد ما لم يخصص - ولا شيء للعامل ان كان كره الأرض او حفر النهر وانقمت
 مديتها قبل ادراك الزرع فيجوز للعامل اجر مثل حصته من الأرض حتى يدرى ونفقة الزرع عليهما
 بقدر حصصهما وهما التناقض بغير ادراك الآخر ولا اقرض فهو متبرع - وليس لرب الأرض اخذ الزرع
 قبلا وان اراد المزارع ذلك قبل لرب الأرض اقلع الزرع ليكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او انفق
 انت على الزرع والرجع في حصته - ولو مات مربي الأرض والزرع بقول العامل العمل وان لم يدر
 وان مات العامل فقال وارثه انا عمل الى ان يستحصد فله ذلك وان ابي رب الأرض -

كتاب المساقاة

هو دفع الثمن الى من يخلعه بجزء من ثمرة وهي كالمساقاة عتقها وخلها فاشترط ان لا يملكها فانهما يخرج بالاذكر
 ونقم على اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على اذراك بذرها - ولو دفع نخيلا او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق
 في الرطبة فست - ويفسد هاذكر مدة لا يخرج النخيل منها وان احتمل جردوها ودمم جازيت فان خرم فيها فخط
 النخل وان تاحر عنها فست وللعامل اجر مثله - وكذا كل موضع فست فيه وان لم يخرج شئ فلا شئ له - ونقم
 المساقاة في النخل والكم والسجور والرطاب واصول الباذنجان - فان كان في الشجر ثمران كان يربط العمل
 صحته والا فلا - وكذا في المزارعة لو دفع الرضا فيها بقل وما قبل الاذراك كالسقي والتلقيح والحفظ فله العامل
 وما بعد ذلك كالحلاد والحفظ فلهما - ولو شرط على العامل فست اتفاقا - وتبطل بموت أحدهما فان كان الثمر
 خاما عند الموت او تمام المدة لا يقوم العامل او وارثه عليه وان الى الدلفج او ورثته - فان اراد العامل
 او وارثه ضمير بسر خير الاجراء وارثه بين ان يقسموه على الشطر او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويجمعوا
 كما في المزارعة ولا تقضي بالعدن - ومرض العامل اذا اشجر عن العمل على - وكذا كونه سارقا ينفذ
 منه على الثمر والسجف - ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما
 لا يجير والشجر لرب الارض وللغاريس قيمة غرسه وعمله -

كتاب الذبايح

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج - وقيل ذبيحة مسلم وكتابي ذمي او حرى ولو امرأة
 او صبيا او مجنون او عقلا ن او اخرس او اقلن - لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد اذ تارك التسمية عند
 فان تركها ناسيا قتل - وكذا ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلاد وعطف وان يقول بسم الله اثم
 تقبل من فلان فان قاله قبل الاضحية او التسمية او بعد الذبح لا يكره - وان عطف حرمت فهو ان يقول
 بسم الله وقلان بالبحر وكن ابن اصم شاة وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها بشفرة ذبح
 حلت - وان رمى الى صيد وسمي فاصاب غيره اكل وان سمي على سهم ورمى به غيره لا يؤكل والارسال
 كالرمي - والشرط الذكورية الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل - وبالحمد لله وببجاء الله يحل كالو
 عطس وحمل له - والسنة فهو الابلى وذبح البقر والغنم - وبكره العكس يحل - والذبح بين الحلق واللب
 اعلى الحلق واسفله او وسطه وقبل لا يجوز فوق العقدة - والعروق التي تقطع في الزكاة المحلوم

والمرى والودجان ويكفي قطع ثلثه منها ايا كانت - وعند محمد لا بد من قطع اكثر من واحد منها وهو
 رواية عن الامام - وعند ابى يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحدا لودجين وقيل محمد
 ويجوز الذبح بكل ما اضرى الا وداخ وانهر الدم ولو مودة او ليطش او سنا او ظفر امزق منه لا بالقائين
 وندب احداث الشفرة قبل الاضجاع واكثر بعدة وكذا اجرها برجلها الى المذبح والنعم وقطع الرأس
 والسطح قبل ان تبرد - والذبح من القفا وتحل البقيت حية حتى قطعت العروق والا فلا - ولزم ذبح صيد
 استأنس - وجاز جرح نعم توحش او ردى في بئر اذا لم يمكن ذبحه - ولا يحل الجبان بذكاة امه
 اشعر او لا ولا يحل ان تم خلقه -

فصل

ويحرم اكل كل ذي ناب او غلب من سبع او طير ولو ضيعا او ثعلبا والحمل الاهلية والبغال والفيل والضب
 واليربوع وابن عرس والذئب والسمكة والحشرات - ويكره الغراب الا بقعه والغدا في الرحم و
 البغاث والحيل تحي ما في الاصح - وعند مالك لا تكره الحيل - وحل العقوق وخراب الزرع والا زنب - و
 لا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بأنواعه كالحويث والمارماه - ولا يؤكل الطافي منه وان مات لحبر
 او برخ فيه راد يتان ويحل هو والجراد بلا ذكاة - ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها فتحركت او خرج منها
 دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا -

كتاب الاضحية

هي واجبة وعن ابى يوسف سنة - وقيل هو قولهما وانما تجب على من لم يقيم موسر عن نفسه
 لا عن طفله - وقيل تجب ^{للمن} على من يملك او وصيه من مال في قطع منها ما يمكن وليست بدال
 بالباقي ما ينتفع به مع بقائه - وهي شاة او ثنية او سبع بدنة بان اشتراكهم ستة في بقرة او عشرين
 وكل يريد القرية وهو من اهلها ولينفق من نصيب احد منهم عن سبع - فلو اراد احد منهم بنصيبه
 البقرة او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم - ويجوز اشتراك اقل من سبعة ولو
 اشترى - واقسم لهم بها وزنا الذبح اذا اذ اخلط به اكارعه او جلد - ولو شترى بدنة الاضحية بشر
 اشترا في راسه حجازا استحقنا والاستراكة قبل الشراء واجب - واول وقتها بعد فجر الفجر ولا ذبح
 في العصر قبل صلاة العيد - واخرة قبل غروب اليوم الثالث واعتبار اخره للفقر وضد الولادة

والموت - وأولها أفضلها - وكثر الذبح ليلافان فأت وقترنا قبل فتحها لزم التصديق بعين
 المنذورة حيث وكن ما شرها فقير بالتخمية والغنى يقصد في بقيتها بشرها أولا - وأما الجوز في
 الجوز من الضان والثني فصاعدا من الجميع - ويجوز الجوز والخضرة والثولاء والجرياء السمينة لا الضياء
 والعوراء والجفراء التي لا تنقي والعرجاء التي لا تنقي إلى المنسك ومقبولة اليد أو الرجل وفاهية
 أكثر العين أو الأذن أو الذنب أو الألية وفي ذهاب النصفين وإيتان ويجوز أن ذهاب أقل منه قيل
 أن ذهاب أكثر من الثلث لا يجوز وقيل أن ذهاب الثلث لا يجوز - ولا يضربها من اضطر بها عند
 الذبح - وإن مات أحد سبعة وقال ورثته أذبحوها عنكم وعنهم - وكذا لو ذبح بدنة عن شخصيته و
 متعة وقال - وبأكل من لحم شخصيته - ويطعم من شاة من غني وفقير - ونذير أن لا ينقل الصدقة
 عن الثلث وتركه لذي عيال توسعة عليهم وإن يذبح ببدنة أن أحسن والأياض غريبة ويجوزها - وكذا
 أن يذبحها كتابي - ويقصد في بجلدها أو إجماله التكبير أو خوف أو فرو أو يفتري به ما ينفع به
 مع بقائه كغريال ونحوه لا ما يستهلك كحل وشبهه - فإن بدل اللحم أو الجلد به يقصد في به - ولو
 ذبحه شخصيته غيرة بغيره جاز - ولو غلط أثنان فذبح كل شاة الآخر صحيح ولا ضمان ويتحالفان وإن
 تشاحا من كل حبنا نية لحمه ويتصدق بها - وصحت التضحية بشاة الغنم دون شاة الوديعه وضمها

كتاب الكراهية

المكروه إلى الحرام أقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يتلفظ به لعدم القاطع -

فصل في الأكل

منه فرض وهو ما ينفع به الهلاك - ومنه وجب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة قائما أو ساجدا
 عليه الصوم - ومباح وهو ما زاد إلى الشبع لزيادة قوة البدن - وحرام وهو الزائد عليه إلا
 لفصل التقوى على صوم الغد أو لئلا يستحي الضيف - ولا تجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف
 عن أداء العبادة - ومن امتنع من الميتة حال الخصية أو صام ولم يأكل حتى مات أثم - بخلاف من
 امتنع من التلوي حتى مات - ولا بأس بالتغكة بأنواع الفواكه وتركه أفضل - واتخاذ الأطعمة
 بشر وكذا وضع الخبز على المائدة أكثر من قدر الحاجة - ومسح الأصابع والسكين بالخبز ووضع
 الخبز عليه مكروه - ومنه الأكل البسملة في أوله والحمد لله في آخره وغسل اليد بقلبه وبعد

وسيد الشباب قبله وبالشيوخ بعده - ولا يحل شرب لبن الاثان ولا البول ابل ولا استعمال اذام ذهب او فضة لرجل او امرأة - ويحل استعمال اذام عقيق وبلور وزجاج ورصاص -

فصل في الكسب

افضل الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة - ومنه فرض وهو قديم الكفاية لنفسه وعياله وقضاء دينه ومحتاج وهو الزيادة عليه ليؤاسى به فقيرا ويصل به قريبا - ومباح وهو الزيادة للتحل - وحرام وهو التحل للتفاخر والبطلان كان من حل - وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير - ومن قدر على الكسب ازمه وان عجز عنه ازمه السؤال فان تركه حتى مات البشر - وان عجز عنه يرضى على من علمه ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه - ويكره اعطاء سوال المسجد - وقيل ان كان لا يقدر على رقاب الناس ولا يمر بين يديهم ولا يكره - ولا يجوز قول هديته امر الله بالخير الا اذا علم ان اكثر ماله من حل - ولا يكره اجارة بيت بالسواد ليتقن بيت نارا وكيسه او بيعه او يباع فيه الخمر وعندها تكثر ويكره في المصرا حياها - وكذا في سواد غا البهائم الا سلا ومن حل لذى خمر باجر طاب له وعندها يكره - ولا يابس بقبول هديته العبد لتاجر واجابة دعوته واستعارته اجابته - وكذا قبول كسوته ثوبا واهل به احد القديين - ويقبل في المعاملات قول الفرح ولو انشئ او عبد او فاسقا او كافرا كقوله بشرت المحرمين مسلم او كذا لي فعل - او من يحوسر في حرم - وتوكل العباد والائمة والصبي في الهدية والاذن - ونشر العدل في الديانات كالحج عن نجاسة الماء فيجوز ان يخرج بها مسلم عليل ولو انشئ او عبد او فاسق في الفاسق والمستور ثم يحل بفالم يراه - ولو اراق فتيهم عند غلبة صدقه وتوضاوتهم عند غلبة كذب كان اخوط -

فصل في اللبس

الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد - والاولى كونه من القطن او الكتان بين النقيس والخسيس - ومستحب وهو الزائد الاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى - ومباح وهو الثوب - الخليل للترين - ومكروه وهو اللبس للتكبر - ويستحب الابيض والاسود ويكره الاخضر والمصفر ^{للبس} - واذا اريد اخفاء طرف العامة بين كتمه قد يشترط قبل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجاوس - واذا اريد تجديدها فافضلها كتمها - ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قدس اربعة اصناف كالعظم ولا يابس بتمسكه وافضل اشبه خلافا لهما - ولا يابس بلبس ما سدا اهل اليسر والحجة غير مكروه بل يابس الا

في الحرب - وبكرة لبس خاطئة فيها خلافا لهما - ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لا للرجال
 الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة - ومساكن الذهب في آقب الفضة وكتابة الثوب
 بالذهب فضة وبشد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما - ولا يتقحم بغير ولا يفسد
 ولا حد يد وقيل يباح بالحج البتة ترك التفتة افضل لنهر السلطان والقاضي - ويجوز لكل
 والشرب من اناء مفضض والحلوس على شرب مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة وبكرة عند ^{سيف} يبر
 وعن محمد روايتان - وبكرة لباس الصبي ذهبيا او حرا - وبكرة حمل خرقه لمسلم العرق او
 الخياط او الوضوء ان للتكرار الحاجة فلا هو ^{الصحيح} والدم لا لباس به -

فصل في النظر وشهوة

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والحاجن والمخاضة والقابلة والحاقن
 ولا يتجاوز قدر الضرورة - وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة وقد بينت في الصلاة
 وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة - وينظر الرجل
 بدن زوجته وامته التي تحمل له وطؤها ومن محاربه وامته خيرة الى الوجه والراس والصدر
 الساق والعصا - ولا لباس بمسه بشرط امن الشهوة في النظر والمس - ولا ينظر الى البطن و
 الظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الأجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا
 يجوز لغير المشاهد عند الاداء والحركة عند التحرك - ولا يجوز مس ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز
 ان يجوز الا تشبه او هو شبيه يا امن على نفسه وعليها - ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند
 الرادة الشراء او النكاح - والعبد م سيدة كالأجنبي - والمحبوب في الخصة كالفحل - وبكرة للرجل ان
 يقبل الرجل او يباينقه في ازار بلا قميص وعند ابى يوسف لا يكره - ولا لباس بالمصافحة وتقبيل
 يد العالم والسلطان العاهل - ويجوز عزامة بلا اذنها الا عن زوجته الا اذنها - ولا تعرض
 الامة اذا بلغت في ازار واحد

فصل في الاستبراء

من فلاتة بشره او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرئ بجميعة فحين تحيض
 شهر في غيرها - وفي مرتفعة الحيض لا باياس بثلاثة اشهر وعند محمد بأربعة اشهر وعشر

في رواية نصفها وفي الجاهل بوضعه ولو كانت بكرا ومثربة من امرأة او من مال طفل او من مهر
عليه وطهرها - ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجزئ عليه ولا تكفي حصة ملكها فيها ولا التي قبل القبض
او قبل الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة - وتكفي حصة وجد بعد القبض وهي حصة
فاستلت - ويجزئ ذلك نصيب شريكه لا عند عود الابنة ورد المصوبة والمستأجرة وذلك المهر
ولا تركة الحيلة لا سقطه عند ابي يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم الوطى من المالك
الاول وبالثاني ان احتمل - والحيلة ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يثربها وكانت تحت حرة
فان يزوجه البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض
والقبض - ومن ملك امتين لا يجتمعان نكاحا فله وطى احداهما فقط وادعيه - فان وطئها
او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطى كل منهما وادعيه حتى يحرم احدهما -

فصل في البيع

وبكرة بيع العذرة خالصة وحاز لو شغلولة في الصحيح - وحاز بيع السرقين والاتقاع كالبيع
ومن دأى جارية رجل مع آخر يبيعها قاتلا وكلني صاحبها واشترىتها منه او وهبها اليه او قصده
بها على ووقع فقلبه صدق له شراؤها منه ووطئها - ويجوز بيع بناء مكة وبكرة بيع ارضها و
اجارتها خلافا لهما ورواية عن الامام - وبكرة الاحتكار في اقوات الاذنين واليهام ببلده
ليضر باهله وعند ابي يوسف في كل ما يضر احتكاره بالعامه ولو ذهبها او فضة او ثوبا - واذا فرغ
الى الحاكم حال الاحتكار امر ببيع ما يفضل عن حاجته فان اتمم باع عليه - ولا احتكار في غلة ضيعته
ولا فيما جلبه من بلد اخر وعند ابي يوسف بكرة وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى المصاعدة وهو المحتار
ويجوز بيع العصار من نخلة خمر او لبان مسلمة خمر او وفدينه من ثمنها كرت الدين اخذ الا وان
كان المدايون ذميا لا يكره - وبكرة التسعير الا اذا تعدى الرباب الطعام في القيمة تعدى يا فاختا
فلا بأس ببعثه لاهل الخبرة - ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لغيره وعده واهمه
وملته طه ان هو في حجره ولم يتوجه له امره فقط -

فصل في المتفرقات

تجوز المسابقة بالسهم والخيل والحمير والبغال والابل والاقدام - فان شرط فيها احد من

احد الجانبين او من ثالث لا سبقهما جاز وان من كلا الجانبين يجوز الا ان يكون بينهما محل كقولهما
ان سبقهما اخذ منهما والسبق لهما لا يعطيهما وفي ما بينهما ايها سبق اخذ من الاخر - وعلى هذا السو
اختلف اثنان في مسئلة والارادة الرجوع الى فتح وجعل على ذلك جعلاً - وولاية العرس سنة ومن دعي
فليس وان لم يجز التحول لا يرفع منها شيئاً ولا يعطى ما تلا الا باذن صاحبها - وان علم المدعى ان فيها جهوا
لا يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقتضى به او كان اللهو على المائدة
فلا يقعد والا فلا باس بالنعوذ - قال الامام ابتليت به حرقة فبشر وهو مجهول على ما قبل ^{مقتضى} -
حل قوله ابتليت على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالحرم - والكلام منه ما يجوز به كالسبيح
محمودة وقد ياتر به اذا فعل في مجلس الفسق وهو يعمله والقصد به فيه الاعتبار والاكثار بخس - وبكرة
فعله للتاجر عند فتح مناعه والتجميع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا باس به - وعن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره له طم الصوت عند قراءة القرآن والجماعة والرحف والتذكر في خلوات
به عند الغناء الذي يسهونه وجعل - وكراهه الامام القراءة عند القبر وجوزها شيخه وبه اخذ - ومنه ما
لا اجز فيه ولا وزر مخوفه واقعد وقيل لا يكتب عليه - ومنه ما ياتر به كالكنز الغيبة والفهمية ^{الشيعة}
والكنز بحرام الذي الحروب المحمودة وفي السلم بين اثنين وفي الرضاة الاهل وفي دفع الظالم عن الظلمة
وبكرة التعريض به الاحتاجة - ولا غيبة لظالم ولا اثم في السبع به - ولا غيبة الا المعلوم فاغتيا بله قية
ليس بغيبة - ويحرم اللعب بالردا والشطرنج او الاربعة عشر وكل لهو - وبكرة استخدام الخصيان وويل
الشعر شعر احدى وقوله في الدعاء استئذ بك بمقعد العزم عن شرك خلا قال لا يوسف وقوله استأذ بك
بجنى انبيائك ورسلك - واستماع الملاهي حرام - وبكرة تعشير المصحف ونقطة الالبهم فانه حسن
ولا باس بتخليته ولا باس بدخول الذي المسجد المحرام ولا عيادة - ويجوز اخضاع البهائم وانزاع ^{المسجد}
على الحبل والحفنة للرجال والنساء لا يحرم كالتحرر ونحوها - ولا باس بوزن القاضية كفاية بلا شرط - ولا
باس بسفر الامة وام الولد بلا محرم والحواشي بها قيل تباح وقيل لا - وبكرة جعل لراية في عنق العبد
لاقتياداً - وبكرة ان يقرض بقالا لياخذ منه به ما يحتاج الى الاستغفر - والسنة تقليم الاظافر
نصف الايط وحلق العانة والشارب وقص حنجر - ولا باس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا تفرغوا
بشر - ويستحب اتخاذ الاوعية كقل الماء الى البيوت وكونها من الخضر افضل - ولا باس بترجيطان

البيت باليهود للبرد ويكره الزينة وكذا الرخاء المستر على البيت - وإذا أدى الفرائض وأحببت
يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس - والقناعة بأدنى الكفاية ومنع الباقى إلى ما ينتفع في الآخرة أولى -

كتاب أحياء الموات

هي الأرض لا ينتفع بها عادية أو مملوكة في الإسلام ليس لها مالك معين مسلم أو ذمى وعند
الملكية في الإسلام لا تكون مواتاً ويشترط عند أبي يوسف كونها بعيدة عن العامر ولو صيغ من
اتصافه لا يسمع فيها وعند محمد أن لا ينتفع بها أهل العامر ولو قرينة منه - مباحها بأذن الإمام أو
ذميا ملكها وبلا إذنه لا خلافا لهما - ولا يجوز أحياء ما قرب من العامر بل يترك حتى لا أهل القرية
ومطر حاصداً لهم ولا ما عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحتمل عودة إليه فإن لم يحتمل جاز - ومن شجر
أرضاً ثلث سنين ولم يعمرها أخذت منه ودفعت إلى غيره - ومن حفر بئر في أرض موات فلا حريمها إن
بأذن الإمام وكان أن بغيرة عندهما - وحريم العطن أربعون ذراعاً من كل جانب هو الضيق - وكذلك حريم
الناضح وعندهما الناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب - ويمنع غيره من الحفر في
حريمه إلا فيما وراءه فإن حفر أحد فيه ضمن النقصان ولا يمس - وإن حفر فيما وراءه فلا ضمان عليه وله
الحريم من ماسوى حريم الأول - وللقتاة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لأحريم لها ما لم يظهر ماءها
وعندهما هي كالبيروان ظهر ماؤها فهي كالعين إجماعاً - ولا حريم لنهر في أرض الغير إلا بحجة على
له مستأدة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند أبي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الذي فرق فالمستأدة
بين النهر والأرض وليست في يد أحد لصاحب الأرض - فلا يغرس فيها صاحب النهر ولا يلق عليها طين
ولا يبر ويقل له المروء والقاء الطين ما لم يغرس - وعندهما هي لأرب النهر فله ذلك - قال الفقهاء أبو
أخذ بقول الإمام في الغرس وبقولهما في القاء الطين - ومن غرس شجرة في أرض موات فله
حريمها خمسة أذراع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه -

فصل في الشرب

هو أنه صيب من الماء - والشفة شرب بقى آدم وبها شتم - إلا نهاراً العظام والفلات ودمه غير شرب
وكل ما من فيه حق الشبهة والوضوء ونصب الرمي وكري فخر إلى أرضه إن لم يضر بالعامه - وفي الآفة
المملوكة والوضوء والبيع والغنائة لكل حق الشبهة أن لم ينجف التخريب لكثرة المواشي أو الإتيان على

جميع الماء لا سقى أرضه أو شجرة إلا بأذن مالكه وله الإذن للوضوء وغسل الثياب وسقي شجره وفي
في دارة بالحجر إلى الأمام وما حوز من الماء يجب أو كوز وشحوة لا يؤخذ إلا بضام صاحبه وله
بيع - ولو كان البئر والعين أو النهر في ملك أحد فله منع من يريد المشقة من الدخول فإن
لم يجد غيره لزمه أن يخرج إليه الماء أو يكتفه من الدخول فإن لم يفعل وخيف العطش قوتل
بالسلاح وفي الحجر يقتل بغير سلاح كما في الطعام حال الخفية -

فصل

وكرى الإتيان بالعظام من بيت المال وإن لم يكن فيه شيء فعلى العامة - وكرى ما ملك على الربابة
لا على أهل الشقة ويحجر من إلى - ومؤنثه عليهم من اعلاؤه وإذا جاوز أرض رجل سقطت عنه
وليس له سقي أرضه ما لم يفرغ من كآؤه - وقيل له ذلك وعندهما هي عليهم جميعا من أوله إلى آخره
محصر للشرب - وتحم دعوى الشرب بلا أرض - ومن كان له نهر يجري في أرض غيره فأراد ركب الأرض
منع الإجراء فليس له ذلك فإن لم يكن في يده أو لم يكن جارا فادعى أنه له وقصد إجراءه لا يسهم
بلاينة أنه له أو أنه كان الحق الإجراء وعلى هذا المصعب في نهر أو على سطح والميزاب والممشق في
دار الغير - وإن اختص جماعة في شرب بينهم قسم على قدر أراضيهم ويمنع الأهل من سكر النهر بلا
رضاهم وإن لم يشرب أرضه بدونه وليس لواحد منهم أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رعى أو دالية أو
جسرا بلا إذ البقية الأهل في ملكه ولا ينض بالنهر ولا يباعه ولا أن يوسع في النهر ولا يقسم بالأيام
أو مناصفة بعد كوز القسمة بالكوى ولأن يزيد كوة وإن لم ينض بالباقين ولأن يفتق بعض كوة أو
أن يسوق شربه إلى أرض أخرى ليس لها منه شرب فإن رعى البقية بشيء من ذلك جاز لهم نقضه
بعد الإجازة ولو نزلتهم من بعدهم - والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب
ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهرا ولا بدل صلح - ولا يضمن من ملك أرضه فترت
أرض جارة ولا من سقى من شرب غيره -

كتاب الشربة

تحم الخمس وهي النع من ماء الونب إذا غلب واشتد والقنن بالزبد شرط غلا فالهما - والطاء
وهو ما طعم منه فذهب قبل من ثلثيه فاز ذهب نصفه سمي منصفاً وإن طعمه أدنى طعمته سمي بأدقاً

إذا غلب واشتد - والسكر وهو النقي من ماء الرطب إذا غلب واشتد - ولقيم الزبيب إذا غلب واشتد
 واشترط قذف الزبيب فيهن على ما في الخبر - ولا كل حرام وحرمها دون الخمر - فحاشا أن يخرج غليظة
 ونجاسة هذه في غليظتها وخفتها - ويكفر مستحل الخمر دون هذه - ويحده بشرط قطرة من
 الخمر وإن لم يسكر بخلاف هذه - ويجوز بيع هذه ولا يضمن مثلهما خلافا لهما - وفي الخبر عدم جواز
 البيع وعدم الضمان إجماعا - ولو طيخت الخمر وطيرها بعد الاشتداد لا تحل وإن ذهب الثلثان لكن
 قيل لا يحد ما لم يسكر - ويحل نبيذ التمر والزبيب إذا طيخا أدلى طيخة وإن اشتد ما لم يسكر - ولكن أنبيذ
 العسل والنير والمخطة والشعير والذرة والخلطين طيخت أولا - وكذا المثلث وهو عصير العنب إذا طيخ
 حتى ذهب ثلثاه وإن اشتد وفي الخبر بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه - ووقع طلاق من سكر منها
 تأبى المحرمات والكل حرام عند محمد وبه يفتي - والخلاف إنما هو عند قصدا للفقوى أما عند قطع التام
 فحرام إجماعا - ويحل الخمر جلالا ولو خللت بجلال - ولا بأس بالانتباه في الدباء والحتم والمرفق
 النقيير - وبكرة شرب دردى الخمر الامتشاط به ولا يجد شارب به لا سكر - ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا
 يدأوى بها جرم ولا بدوابة ولا شق أدميا ولو صبنا للتداوى ولا تسقى الدواب - وقيل كالحمل
 الخمر ليرها فأنقذت إلى خمر فلا بأس به كفا في الكلب مع الميتة - ولا بأس بالقاء الدردى في الخمر
 لكن يحمل الخمر إليه دون عكسه -

كتاب الصيد

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعتمدة والمجده من سحرهم وغيره لما لو كل لا كلمة وما لا يؤكل الجمل
 وبشعره - ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل والراعي مسلما أو كتابيا وإن لا يترك التسمية عمدا عند
 الإرسال أو الرمي وكذا الصيد ممنوعا وإن لا يقع من طلبه بعد التواري عن بصري وإن لا يشارك العلم
 غير المعلم أو مرسل من لا يحمل إرساله وإن لا يطول وقفته بعد الإرسال لغير أكل الصيد - ويجوز وكل
 جاريح علم من ذي ناب أو محلب ويثبت العلم بغالب الراي أو بالرجوع إلى أهل الخبرة - وهذا
 وهو رواية عن الإمام يثبت في ذي ناب بترك الأكل ثلثا وفي المحلب بالإجابة إذا دعى بعد الإرسال
 فلو أكل منه البازي أكل لأن أكل منه الكلب أو الفهد فإن أكل أو ترك الإجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما
 صاده بعد ذلك حتى يتعلم وكان أيا صاده قبله وبقي في ملكه خلافا لهما - فأن شرب الكلب من دميه أو فقهه

منه بضعته فوراها واتبعه اكل وان اكل تلك البضعة بعد صيده - ولكن الواكل اذا اطعم صاحبها صيده الصيد
او اكل هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه - بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد - وان خفف ولم يجر
لا يوكل وكان ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب تركى من سبله التسمية عمل - وان ارسل اسلم عليه
فخرج مجوسى فانزجر حل وبالعكس حرم - وان لم يرسله احد فخرج مسلما او غيره فالعبرة بالاجر - وان
ارسله ولم يسم ثم خرج فيمنع فالعبرة بحال الارسل - وان ارسله على صيد فاحذر فيه حل مادام على
سائر ارسله - وكذا لو ارسله على صيد بسمية واحدة فاحذر كلها حل - وان ارسل الصيد فكم حرق
استمكن ثم اخذ حل - وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك - ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ اخر اكل كما لو رجا
صيدا فاصاب اثنين - واذا رمى سهم وسعى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عدا حرم - وان وقع السهم
به فتخامل وغاب ولم يقعد غزطليه ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به جرحا غير جراحه السهم - ولا يحل ان
تعد غزطليه ثم وجد - ولا يحل في جرحه الكلب كما يحل في جرحه السهم - وان رماه فوقه في بام او
على سطح او جبل او شجر او حائط او اجرة ثم تردى فمات حرم - وكذا لو وقع على رجليه منصوبا فقصبة
قائمة او حرف اجرة فحرم بها - وان وقع على الارض ابتداء حل - وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فاستقر
ولم ينجر حل - وان وقع في الماء فمات حرم - وان كان الطير ما ثيا فوقه فيه فان انفس جرحه فيه حرم
والادخل - ويجوز ما قبله المعرض بضره او البندقة ولم يجرحه - واذا اصابه شجر وجرحه بجدة فالتبيل
لا يوكل وان خفيفا اكل وان لم يجرحه لا يوكل مطلقا - ولو رماه بسيف او سكين فاصاب ظهره او قبضه
فقتله لا يوكل - وشروط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل ان كبير لا يشترط وان صغير لا يشترط
اصاب السهم ظفعا او قرنه ثما ادماه حل والافلا - وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل ذوق المعضو -
وان قطع ولم يصبه فان احتمل التماسه اكل العضو ايضا والافلا - وان قله نصفين الا ان كانا والاكثري من
جانب الجرح اكل الكل - وكذا لو قطع نصفه اسما واكثر - واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة المذبوح
فلا بد من ذكاته فان تركها ممكنة منها حرم - وكذا لو غير ممكن في ظاهرها رواية - وان لم يبق من شئ
الا مثل حياة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الامام لا بد من تركيته ايضا
وان كان ذكاه حل - وكذا ان ذكى المترصية والطيحة والمؤذنة والتي بقول الديب بطنه او ذبيحة خفية
او جليلة حل وعليه الفتوى - وعند ابى يوسف النحان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد النحان يعيش

فوق ما يعيش المذبح حل والافلا - ومن رعى صيدا فاحتنه واخرجه عن حيث الامتناع ثم رماه
اخر فقتله حرم وضمن قيمته محروجا الاول وان لم يفتحه الاول حل وهو الثاني - ومن ارسل كلبا على
صيدا فاذا ركه فضر به فضره فقتله اكل - وكذا الواسل كلبين فضر احدهما وقتله الاخر - ولو
ارسل رجلان كل منهما كلب فضر احدهما وقتله الاخر حل وهو الاول - ولو ارسل لثاني بعد صرع الاول
حرم وضمن كفاي الرمي - ومن سهم نحسا فظنة الشبان افرأه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيدا اكل

كتاب الرهن

هو ما يمس شيئا بمقتضى يمكن استيفاء دونه كالدائن - ويتعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض نحو
مقر غاميرا والتخفية فيه وفي البيع قبض - ولله رهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض لزم
وهو مضنون بالاقبل من قيمته ومن الدين فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه وقيمته
اكثر فالرهن امانة وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الرهن بالباقي وتعتبر قيمته
يوم قبضه ويهلك علم ملك الرهن فكفنه عليه - وللمرتهن ان يطالب الرهن بدينه ويجلس به فان
كان الرهن عند له ان يجلس الرهن بعد ختم عقد حتى يقبض دينه الا ان يبرئه وليس عليه
ان كان الرهن في يده ان يمكن الرهن من بيعه للايفاء - وليس للمرتهن الانشغال بالرهن ولا
اجازته ولا اعارته ونحوه بل ان يتعدى ولا يبطل به الرهن - واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا
احضره امر الرهن بتسليمه كل دينه او لا ثم المرتهن بتسليمه الرهن - وكذا الوطالبة بالدين في غير بلد
العقد وان كان الرهن محل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن - وكذا النكاح الرهن
وضم عند عدل ولا يكلف باحضاره ولا باحضار من رهن باعه المرتهن بامر الرهن حتى يقبضه ولا
ان يقبض بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي - وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه فوكل
وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهما او دعه ضمن كل قيمته - وكذا الرهن في فيه او جعل
الحق في خضعة فان جعله في اصبع غيرها فلا - وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او دخره بحسن
بمسئله له وحماؤه - واما جعل الايق والمداواة والقداء من الجارية فنقسم على المضنون والامانة
ومؤنة تقيته وامانة جده على الرهن كالنقعة والكسوة واجرة الراعي واجرة ظن ولد الرهن
اسق البستان والغير فله وجب اذلة والقيام به بالحمل وما اذله احدهما وجب على صاحبه بل امره

تخرج وبأمر القاضي يرجع به وعن الإمام لا يرجع أيضا إن صاحبه حاضر -

باب ما يجوز الرهن والهبة والهبة

لا يهرن المشاع وإن ما لا يهقل القسمة أو من الشرايط ولو طهر أحد خلافا لابي يوسف
ولا يهرن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الأرض بدونها ولا الشجر أو الأرض مشغولين
بالثمر والزرع - ولو رهن الشجر بمواضعها أو بالأرض بما فيها جاز - ولا يجوز رهن الحور والمدبر وأم الولد
والمكاتب ولا بالامانة ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بخبرة كالبيع في يد أبنائهم ولا بالكفالة
بالنفس ولا بالقصاص في النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا بأجرة الناحية والمغنية ولا بالعبد
الجاني أو المديون - ولا يجوز تسليم رهن الخمر ولا رهنها من مسلم أو ذمي ولا يضمن له رهنها
ولو ذميا ويضمنها هو ولو أرتهنها من ذمي - ويصح بالدين ولو موعودا بأن رهن ليقرضه كذا فلو
هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعد أن مثل قيمته أو أقل وبراس مال السلم وثن الشرع وبالسلم
فيه - فإن هلك في مجلس العقد فقد استوفى حكما - وإن افتراق قبل النقد والهلال بطل العقد
والرهن بالسلم فيه رهن ببذله إذا فسخ وهلكه بعد الفسخ هلاكه بالأصل - ويصح بالأعينة
المضمونة بنفسها أي بالمثل أو القيمة كالمغصوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عدي وبذل
الصلح عن الكاؤر وإن أقر المديون بعد الدين - ولو رهن الأب الدين عبدا طفلا جاز وكذا الوصي
فإن هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما - ولو رهنه الأب من نفسه أو من ابن أو صغير له أو من
عبده تاجرا لا دين عليه صح بخلاف الوصي - وأما استدانة الوصي لليتيم في كسوته أو طعامه ورهنه
متاعهم - وليس للطفل إذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين - ولو رهن شيئا
بشئ عبدا فظهر حرا أو بشئ خل فظهر رجلا أو بشئ ذكيرة فظهرت مائة فالرهن مضمون - وجاز
رهن الذهب بالفضة وكل مكيل وموزون فإن رهنت بحبسها فهلكها بمثلها من الدين ولا خبرة
للجودة - وعند هدمها هلكها بقيمتها إذا خالفت وزنها فيضمن بخلاف الحبس فيجعل رهنا مكان
الهالك - ومن شى على العبد أعطى بالثمن رهنا بعينه أو كفيلا بعينه صح استحسانا فإن أقتسم
أعطائه لا يجبر وللبايع فسخ البيع إلا أن دفع الثمن حالا أو قيمة الرهن رهنا - ومن شى شيئا
وقال لبايعه امسك هذا حتى أعطيك الثمن فهو رهن وعند أبي يوسف ودعيته - ولو رهن عبد بين

بالف فليس له اخذها بقضاء حصته كالبيع - ولو رهن عينا عند رجلين ثم وكلها من كل واحد منهما
والمضمون على كل حصته دينه فان تهايا في حفظها فكل في ثوبته كالعدل في حق الآخر فان قبض
دين احدهما فكلها رهن عند الآخر - ولو رهن اثنان من واحد ثم وله ان يسكه حتى يستوفي
جميع حقه منهما - ولو ادعى كل من اثنين ان هذا الرهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهنا عليه
بطل برهانهما ولو بعد موت الراهن قبله - ويجوز ان يكون الرهن مع كل نصفه رهنًا بحدقه -

باب الرهن يوضع على يد عدل

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح - ويقتضى قبض العدل وليس لاحد من الرهنين
بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يده على المرتهن - فان وكل الراهن
العدل او المرتهن او غيره ببيع عند حلول الدين صح - فان شرطت في عقد الرهن لا ينعزل
بالعزل ولا يموت الراهن او المرتهن وله بيعه بغيبة ورثته وتبطل بموت الوكيل - ولو وكل بالبيع
مطلقا مالا يبيعه بالنقد والنسيئة فلو نهى بعد لا عزيمته لفسخه لا يعتد به فيه - ولا يبيع الراهن
ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر - فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه كما
يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله - وكان يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصل
فان باعه العدل بثمنه مقامه وهلاكه كهلاكه - فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن وكان هالكًا
فللمستحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصح
او المرتهن ثمنه وهوله ويبطل القبض ويرجع المرتهن على الراهن بدينه - وان كان الرهن قائما
اخذ المستحق ورجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الراهن به ويصح القبض او على المرتهن
ثم المرتهن على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن
فقط قبض المرتهن ثمنه او لم يقبض - وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق للمستحق ان يضمن الراهن
قيمة الرهن او يضمن المرتهن مستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها ويدينه على الراهن -

باب التصرف في الرهن وجبايته والحجاية عليه

بيعه الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قبضه دينه - فان اجاز صلا ثمنه رهنًا مكانه وان
لو يجر وضمنه لا يفسخ في الاصل فان شاء المشتري صم الى ان يفك الرهن او رفع الامر الى القاض

لا يفسد - وهم عتق الراهن الرهن وتذبيته واستيلاده فان كان موثرا طويلا به انما لا
 واخذت قيمة الرهن فجعلته رهنا مكانه لو موثرا وان كان معسرا سعى المبتق في الاقل من قيمته ومن
 الدين ورجع به على سيداه والمدين وام الولد في كل الدين بلا رجوع - واذا كان كاعناق موثرا وان
 اتلفه اجنبية ضمن المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه - ولو اعار المرتهن الرهن من رهنه خرج من ضمانه
 له الرجوع متى شاء - ولو اعاره احد هما باخذ الاخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في ذلك هلك
 شيئا ولكل منهما ان يردعه رهنا - فان اقرت الرهن قبل ردعه فالمرتحن احمى به من سائر الغرماء - ولو
 استعار المرتهن الرهن من رهنه او استعمله باذنه فلهك حال استعماله سبعة ضمانه منه وان هلك قبل
 استعماله او بعد فلا - وهم استعاره شئ للرهنه فان اطلق رهنه بما شاء عند منشاء وان قيد بقدره او
 او مرتحن او بطل تعينه به - فان خالف فانشاء المعير ضمن المستعير وبات الرهن بينه وبين مرتحنه او المرتحن
 ويرجع المرتحن بما ضمنه ويدينه على المستعير - وان وافق وهلك عند مرتحنه صار مستوفيا منه او
 قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنه بباقيه ووجب للمعير على المستعير ان يرد او يقبل
 القيمة - ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فله لا يقضى وان كان قد استعمل من قبل - ولو اراد
 المعير ان يترك الرهن بقضاء دين المرتحن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن - ولو قال
 المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد النكاح وادعى المعير هلكه عند المرتحن فلا يقضى له
 ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فلم يعير وجناية الراهن على الرهن مضمونة - ولكن اجنبية المرتهن
 عليه فيسقط مدينه بقدرها وجناية الرهن عليه ما وعلى مالهما هدر خلا فالهاتين المرتحتين - ولو
 رهن عبد ايساوى الف بالالف مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة ورجل اخر يقبض
 المرتحن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على رهنه بشئ - وان باع بالمائة بامر رهنه رجعه عليه بالباقي
 واقتله عبد يعدل مائة فدفع اليه افكك الراهن بكل الدين - وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتحن
 وان شاء افكك بالدين - وان جنى الرهن خطأ فداه المرتحن ولا يرجع فان ادى حقه الرهن او فدا
 وسقط الدين - ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي انصب
 القاضي له وصيا وامره بذلك -

وهو عصيل قيمته عشرة عشرة فخر ثم تغلل وهو يساويها فهو رهن بها وان رهنه شاة قيمتها عشرة عشرة فماتت فدفع جلد ها وهو يساوي درهما فهو رهن به - ونساء الرهن كولد ولبنه و صوفه وشعره للرهن ويكون رهنا مع الاصل - فان هلك بلا شيء وان بقي وهلك الاصل يقتل به من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفك كذا اصاب الاصل سقط ما اصاب النماء افتك به - ونصح الزيادة في الرهن ولا تقسم في الدين فلا يكون الرهن رهنا بما خلاها لابي يوسف - وان رهن عبد يعدل الفا بالغ فدفع مكانه عبد ايعدها فالاول رهن حتى يرد الى رهنه والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول يرد الاول - ولو ابرأ المرتهن الرهن عن الدين او هبه منه فذلك الرهن هلك بلا شيء - ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او شرع به عينا او صالحم عنه على شيء او احتال به على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل الحوالة - وكذا الوتعة صادقة على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين -

كتاب الجنائيات

القتل اما عمد وهو ان يقصد ضرب به بما يفرق الاجزاء من سلاح او محد من حجر وخشب او ليطه او حرقه بنار - وعندهما بما يقتل غالبا - وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعفو ولا كفارة فيه - وما اشبه عمدا وهو ضرب به قصدا بغیر ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المخلطة على العاقلة لا القو وهو في اذن النفس عمدا - واما خطأ وهو في القصد بان يرمي شخصاً ظنه صيدا او حربيا فاذا هو ادمى معصوم او في الفعل بان يرمي غرضا فيصيب ادميا - وامام اسرى مجرى الخطأ كنائم انقلب على ظهره فقتله وموجبه الكفارة والدية على العاقلة - واما قتل بسبب هو ان يحفر بئرا او يضع حجرا في غير مكانه بلا اذنا لك فهلك به انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة - وكذا لو جرح بالارث الا هلك

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه

يجب القصاص بقتل من هو محقوق الدم على التابيد عمدا فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والمسلم بالذمي - ولا يقتل ان يستامن بل المستامن بمثله والذكي بالانثى والعاقل بالمجنون والبالغ بالغيره والصغير بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في حال القتال في ثلاث سنين - ولا السيد بعبد ومدة برة ومكاتبه وعبد ولداه وعبد بعضه له

وان ورث قصاصا على ابيه سقط - ولا قصاص على بترك الاب او المولى او المخطئ او الضيق او
 المجنون وكل من لا يجب القصاص لقتله - وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يحضر الراهن والمخرج
 وان قتل مكاتب عز وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده - وكان ان
 كان وفاء ولا وارث غير سيده خلا فالمجحد - ولا قصاص الا بالسيف - ولا بى المعتوه ان يقتص من
 قاطعه يداه وقاتل قريبه وان يصالح لان يعفو - والصبي كالمعتوه والقاضي كالأب هو الصحيح - وكان
 الوصي الا انه لا يقتص في النفس - ومن تمل ولد اولياء كبار وصغار فلكبارا لا قصاص من قاتله قبل
 كبر الصغار خلا فالهما - ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا - ومن قتل مجديدا المراقص من ان جرحه
 وان بظهره او عصاه فلا وعليه الدية - وعندهما يقتص وكان الخلاف في كل مثله وفي الغزاة والمخفق
 وان تكرر منه قتل به اجماعا - ولا قصاص من القتل بغير الاكتمال - السوط من جرحه فلم يزل ذافرا حتى
 اقتص من جرحه - واذا التقى الشفان من المسلمين واهل الحرب قتل مسلما فله جرحه بدميه
 الدية والكفارة لا القصاص - ومن مات بفعل نفسه وزيد وجدة - اسد فله ايدي ثلاث دية - ومن
 شمر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شمر على ان يسلح اهل بيته او نهاده
 في مصر او غيره او شمر عصا ليل في مصر او نهاله في غيره فقتله المشهور عليه - ولا هل من قتل من سرق
 ضاعه ليل او خوجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل - ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا
 نهاله في مصر او شمر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع - او شمر حجابون او جبي على امر سيف فقتله
 الاخر على فعله الدية في ماله - ولو قتل جباله مال عليه ضمن قيمته -

باب القصاص فيما دون النفس

هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان جرحا فقتص بقطع اليد من المفصل وان كانت اكبر من اليد
 المقطوع - وكان الرجل وفي مارك الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب بنبوءها وهي قائمة لا
 قلعت فيجعل على الوجه قطن وطب وقاتل العين بمائة حجة حتى ينهب بنبوءها - وفي كل شجة ترا
 فيها المماثلة كالموخجة - ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قلع ويبرء ان كسر ولا ينظر طرفه
 ذكر وانثى وحر وعبد او طر في عبيدين - ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جافة بروت ولا في
 اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط - وطرف المسلم والذمي سوا - وخير المجنبي علي بن

القصاص و اخذ الارش لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او راس الشاح اصغرا او اكبرا لا تستوعب الشجة ما بين قرينه وقد استوعب ما بين قرني المشجوج.

فصل

وليسقط القصاص بموت القتاتل وبعفو الاولياء وبلصحه على مال وان قل ويجب جلا و يصل بعضهم او عفوة ولمن بقي حصته من الدية في ثلث سنين على القتاتل هو الصميم وقيل على القتل ولو قتل حر وعبد شخصا فامراحو وسيد العبد رجلا بالصلم على دمهما بالف فصالح فهو نصفهما ويقتل الجميع بالفرق بالجمع اكتفاء ان حضر اولياءهم وان حضر احد قتل له وسقط حق البقية - ولا تقطع يدان بيد وان امر اسكينا فقطعا معا بل يضمنان ديتهما - فان قطع رجل عيني وجلين فلهما قطع عيني ودية بينهما ان حضر معا وان حضر احدهما وقطع فللاخر الدية - ومحرم اقر العبد بقتل العمد يقتصر به - ومن حرق رجلا عمدا فقد اتى اخر فاما اقتصر الاول وعلى عاقلة الدية للثاني

فصل

ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا ان تخلفهما برء والا فان اخلفهما خطأ اخذ بهما الا ان كانا خطائين بل تكفي دية - وفي العمدتين يوجب بهما وعندهما يقتل فقط - ولو ضرب مائة سوط فبرأ من تسعين وماتت من عشرة وجبت دية فقط - وان جرحته وبقي الاثر ولم يميت تجب كوة على ومن قطعت يد لا عمدا فعفا عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعندهما هو عفوة النفس وان عفا عن القطع وما يحسد منه او غر الجناية فهو عفوة عن النفس اجماعا - والعمد من كل المال والخطأ من ثلثه والشبه كالقطع - وان قطعت امرأة يد رجل فزوجه على يدته ثم ماتت فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان عمدا وعلى قاتلها ان خطأ - وان تزوجه على اليد وما يحسد منها او على الجناية ثم مات فعليه مهر المثل في العمد ويرقم عز العاقلة مقدرا في الخطأ والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقد رما يخرج منه - وكن الحكم عندهما في الصورة الاولى - ومن قطعت يد فماتت من القاطع قطع قاطعه - ومن قتل له ولي عمدا فقطع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد - ومن قطعت يد فماتت من قاطعها فماتت الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لهما فيهما

باب الشهادة في القتل واعتداله

القول يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خيما عن البقية فيه بخلاف المال
فلو قام احد بنين حجة بقتل ابهما عمد او الاخر غائب لزم اعادة ما بعد عود الغائب بخلاف
لهما وفي الخطأ والدين لا تلتزم - ولو برهن القاتل على عفو الغائب فالحاضرهم وليقط القول
وكذا الوقتل عبد لرجلين واخذهما غائب - ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما الذي فاز صدقهما
القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان كانا فيهما فلا شيء لهما ولاخير مماثلت الدية - وان صدقتهما
اخرهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثريا خذ منه - وان اختلف شاهد القتل في زمانه او
مكانه او الله او قال احد هما ضربه بعصا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت - وان شهد بالقتل
وهما اكلت لرضعت الدية - ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلها
ولو شهد بقتل زيد عمرا واخران بقتل بكر اياه وادعى وليه قتلها الفتا - والعبرة بحالة الذي لا
الوصول في تبدل حال المرحي عند الامام - فلوروى مسلما فارتد فوصل ليه فانت قبل الدية بخلاف
لها - ولوروى مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يحب شي اتفاقا - وان روى عبدا فاعتق فوصل فعليه
قيمة عبدا وعند محمد فصل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي - وان روى شجر صيد ففصل فوسم
وجب الجزاء وان رماه حلال فاحرم فوصله - وان روى من قضى عليه برجم فرجم شهودة
فوصل لا يضمن - ولوروى مسلم صيدا ففحص فوصل حل وفي العكس يحرم -

كتاب الديات

الدياة المغلظة من الابل مائة ارباعا نبات مخاض ونبات لبون وحقاق وجذاع من كل
خمسة عشر - وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها اخلاطات في بطنها
اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه الحمير - والخففة وهي في الخطأ وما بعد من
الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ومن الابل مائة انهما ابن شفاخ ونبت
مخاض ونبت لبون وحقة وجذعة من كل عشرة - ولادية من غير هذه الاموال - وقال
منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الحمل مائتا حلة كل حلة ثوبان -
وكفاة شبه الحمير والخطأ عتق رقبة مؤمنة - فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها - و
عجز عتاق رضيع احد ابويه مسلم لا المجنين والمرأة في النفس ما دونها نصف الرجل للذي يمتها

فصل

في النفس الدية وكذا في الماكن وفي اللسان ان من المطلق اوداء اكثر الحروف وفي
 الصلبان من الجماع وفي الافضاء اذ من قسم السائل البول وفي الذكر وفي حشفة وفي العقل
 وفي السموم وفي البصر وفي الشم وفي اللذوق وفي الشهية ان لم تنبت وفي شعر الراس وكذا
 الجاحان والاهدا وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين
 وفي الرجلين وفي اشجار العينين وفي كل واحد منهما هو اثنان في البدن نصف الدية ومما هو اثنان
 ربعها وفي كل اصبع من يد او رجل عشرة وفي كل مفصل من رايها فيه مفصلان نصف عشرة
 ومما فيه ثلثة مفاصل ثلثة - وفي كل سن نصف عشرة وكل عضو ذهب ثلثه فدية
 وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوؤها -

فصل

لا فدية في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خط نصف عشر الدية وهي التي تسمى
 العظم - وفي الهاشمة وهي التي تسمى العظم عشرة - وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عشرة
 ونصف - وفي الامة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها - وكذا في الجائفة - فان نعت فيهما
 جأفتان - وجب ثلثاها - وفي كل من الجائفة وهي التي تشق الجلد - والذامة وهي التي
 تخترق منه دما يشبه الدم - والذامة وهي التي تشق اللحم - والذامة وهي تبضع الجلد - والمنالعة وهي
 التي تاكل في اللحم - والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل وتسمى
 ذرا الفم من كالموضحة - والشجاج يختص بالوجه والراس والجائفة بالجوف والجند والظفر وبأس
 ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عدل بلا هذا الاثر ومعه وانفق من قيمته ونسبته
 من دية - وبه يفتى - وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف الساعة نصف الدية
 وحكومة عدل - وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسة والاشئ في الكف وعندهما
 يجب الاكثر من اثنى الكف - دية الاصبع او الاصبعين ويد من الاقل فيه - وان فيها اثنان اصابع
 فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا - وفي الاصبع الزائفة حكومة عدل وكذا في المشاوشة
 الكوشة وثدي الرجل وذكر الخنجر والعين ولسان الاخرس واليد المشاوشة والعين العوداء والرجل

الجرهام واسن السواء - وكان في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على البصيرة
 وشعره ذكره وكلامه - وان شعره وجله قد هبط له او شعره راسه دخل اربش الموضحة في الدية - واذا
 ذهب شعره او بصره او كلامه لا يدل على - واذا ذهب بها عيناه فلا قصاص وموجب لشرها وارثا لعينين
 وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين - ولا قصاص في اصبع قطعت فشدت اخرى - وعند
 يقتص في المقطوعة وتجب الدية في الاخرى - ولو قطع مفصلها الا على فشل ما يبق فلا قصاص بالدية
 فيما قطع وحكومة فيما شل - ولا لو كسر نصف سن فاسود باقية بل دية السن كلها - وكذا الواح من
 او اصغر - ولو اسودت كلها بضرته وهي قائمة فالدية في الخط على العاقل وفي العمى في ماله - ولو
 قلعت سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط اربشها خلا فالهما - وفي سن الصبي يسقط اجماعا - واذا
 الرجل سنه المقلوعة الى مكانها فثبت عليها العمى لا يسقط اربشها اجماعا - كذا لو قطع اذنه فالتفتها
 فالتفتت ومن قلعت سنه فاقص من قالعها ثم ثبتت فعليه دية من المتقصر منه يستأني فاقص
 السن والموضحة حولا - وكذا الوضخ سنه فخر كسرت فلو اسجد القاضيه فجاء المضرب وقد سقطت سنه
 فاختلغا في سبب سقوطها فان قبل مضمي السنة فالقول للمضرب وان بعد مضيا فلا ضارب ولو
 شجر رجلا فالتفت ونبت الشعر دام بقي لها اثر يسقط الارش - وعند ابي يوسف فموجب لشره لو
 هو حكومة عدل وعند محمد رجم اخره الطبيب - وكذا الوجه بضره فزال اثره وان بقي فحكومة
 عدل بالاجماع - ولا يقتص الجرح او طرف او موضحة الا بعد البرء - وكل عم سقط فيه القود
 لشبهة قتل الادب ابنه فالدية فيه في مال القاتل - وعمد الصبي والمجنون خطأ ودية على
 عاقلة ولا كفارة فيه ولا حومان ارث والمعتولة كالمجنون -

فصل

ومن ضرب بام - اة فالقت جنينا ميتا فيعمل عاقلة غرة وهي خمسة امة درهم فالقت حيا ميتا
 فدية - وان ميتا فماتت الام فغرة ودية - وان ماتت فالقت حيا فماتت ذنيتها ودية - وان
 ميتا فذنها فقط - وما يجب في المجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب - وفي جنين الامة
 نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها والا
 فلا ضمان - فان ضربت فخر سيدها اسلمها فالقت حيا فماتت قيمته كادية - ولا كفارة في الجنين

والمستبين بعض خلقه كتمام الخلق - وإن شرب دواء أو عالجته فخرجها الطرح جنبها إذا لم يضر
على عاقلتها إن فعلت بلا إذن أبيه وإن باذنه فلا -

باب ما يجزئ في الطريق

من أحدث في طريق العامة كنيفاً أو ميلاً أو جرسناً أو دكاناً وسعه ذلك إن لم يضر بهم
ولكل منهم نزع - وفي الطريق الخاص لا يسمعه بلا إذن الشرع وإن لم يضر - وعلى عاقلته
دية من مات بسقوطها فيهما - وكذا الوعثر به فمضه انسان وإن وقع العاثر على خرفاً أو أذاضها
على من أحدثه وإن أصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وإن الطرف الخارج من
كمن حفز يداً أو وضع حجراً في الطريق فتلف به انسان وإن تلف به بهيمة فضمنها في ماله - و
القاء التراب - وإتخاذ الطين كوضع الحجور وهذا إذا فعله بلا إذن الإمام فإن فعل شيئاً من
ذلك باذنه فلا ضمان - ولو ماتت الواقة في البئر جوعاً أو غماً فلا ضمان على حافره وإن بلا إذن
وعند محمد عليه الضمان - وكذا عند أبي يوسف في الغملا في الجوع - وإن وضع حجراً فخاه
آخر فضمن ما تلف به على الثاني - ولو اشترع جماعة في دار ثم باعها فضمن ما تلف به عليه - وكذا
لو وضع خشبة في الطريق ثم باعها وبرئ إلى المشتري منها فتركها المشتري فضمن ما تلف
بها على البائس - ولو وضع في الطريق حجراً فحرق شيئاً ضمنه ولو أحرق بعد ما حرته الذي هو
أخر لا يضمن الكائنات ساكنة عند وضعه - ويضمن من سهل شيئاً في الطريق ما تلف بسقوطه عنه -
وكذا من أدخل حصيراً أو قنديلاً أو حصاة إلى مسجد غيره بلا إذن فعطبه أحد خلافاً لهما - ولو
أدخل هذه الأشياء إلى مسجد حيه لا يضمن إجماعاً - وكذا لو تلف شيء بسقوطه من ماء هو لا يسه -
ومن جلس في المسجد غير متصل فعطبه أحد ضمنه خلافاً لهما - ولا فرق بين جلوسه لأجل الصلاة
أو للتعليم أو لقراءة القرآن أو نام فيه في أثناء الصلاة وبين أن يمر فيه أو يقعد للحديث ولا بين
مسجد حيه وغيره - أما المستكف ففيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن إلا الخلاف - وفي الجالس
لا يضمن إجماعاً وإن من غير أهله - ولو استأجر ريب الدار لعمله أو خراج المصالح أو الظلة فتلف شيء
فالضمان عليهم إن قبل فراغ عملهم وإبعده فعليه - ويضمن من صب الماء في الطريق أو البمام ما
عطبه - وكذا إن ينفقه بحيث يزلق أو تؤص به واستوعب الطريق وإن فعل شيئاً من ذلك في سكة

عنوانه وهو من اهلها او فعل فيها او وضع متاعه لا يضمن - وكان ان ريش مال لا يورث
او بعض الطريق فتعمل المار به ورعيه - ووضع الخشبة كالرشد في استيعاب الطريق وعدمه
وان ريش فناء حائوت باذن صاحبه والضمان على الاجر استحقاقا - كما لو استاجر ليبي له فني
حائوت فليس به شيء بعد فرائعه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير
لو كسب الطريق لا يضمن ما تلف به موضع كسبه - ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها -
والضمان فيما تلف شيء فعل في الملك او في فناء له فيه حق النضر بان لم يكن للعاقبة ولا مشتركا
لاهل سكة غير ثاقبة - وان استاجر من حفريه في غير فناءه فالضمان الاستاجر ان لم يعلم الاجير
ان غير ثاقبة وان علم فعلى الاجير - وان قال هو فناء وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على
الاجير قياسا وعلى المستاجر استحقاقا - ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام فتعمل حد الموت
عليها فعطب فلا ضمان على الباقي -

فصل

ان مال خائط الى طريق العامة فطولب به بنقصه من مسلم او ذمي واشهد عليه فلم يفتعله
في مدة يمكن نقضه فيها فتلف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال - وكان الموطول به
من يملك نقضه كمال طفل ووصيه والراهن بفك الرهن والعبد المتاجر والمكاتب - ولا يضمن
ان باعه بعد الاشهاد وسلمه الى المشتري فسقط ولا ان طولب به من لا يملكه كالموتهن والمستاجر
والمودع - وان بناه ما تلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالبه بنقصه كما في اشراج الجناح وهو
وان مال الى دار رجل فالطلب لربها وساكنها فيهم تاجيله وبراؤه - ولا يصح التأجيل فيما مال الى
الطريق ولون القاضي او المشهد - ولو كان الخائط بين خمسة فاشهد على احد هم ضمن خمس ما
تلف به وعند هما نصفه - وان حفري احد ثلثة في دارهم بيد لا يغير اذن شريكه او بني
خائط ضمن ثلثي ما تلف به وعند هما نصفه -

باب جناية البهيمة وعليها

يضمن الدركب ما وطئت ذابته - او ضابت بيدها او رجلها او اسرها او كدمت او خبطت او
صدمت - لا ما نجت برجلها او ذنبها الا اذا اوقفتها ولا ما عطب بروثها او بولها ساثرة او

موقفة لرجله - فان اوقفها الا لاجل ضمن ما عطيته - فان اصابته بيدها او رجلاها خصاصة او
 نواة او اثاره غبارا او حجرا صغيرا ففقا عيننا او افسد ثوبا لا يضمن وان كبير ضمن - ويضمن
 القائد ما يضمنه الراكب وكن السائق في الاصح وقيل يضمن النجعة ايضا ولا كفارة عليهم
 ولا ذبح وان ارضا او وصية بخلاف الراكب - وان اجتمع الراكب والقائد او الراكب السائق فالضمان
 عليهم ما وقيل على الراكب وحده - وان اصطدم فارسان او ماشيان فمات ضمن عاقلة كل دية
 الذبح وان شجاذ باحبلان فانقطع فماتا فان وقع عليهما فماتتاهما هدم وان على وجهه فافترق
 عاقلة كل دية الاخر واذا اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره - وان قطع اخر الجمل فماتا
 فدية هما على عاقلة - وان ساق دابة فوق سرجهما او غيره من ادواتها على انسان فمات ضمن - وكذا
 قائد قطار وطى بعير منه انسانا فماتت فالنفس على عاقلة والمال في ماله - وان كان مع القائد شيئا
 فالضمان عليهما - فان ربط بعير على قطار غير علم قائده فخطيبه انسان ضمن عاقلة القائد
 الدية ورجعوا بها على عاقلة الداربط - ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فورية وفي
 الطير لا يضمن وان ساقه - وكذا في الدابة والكلب ان لم يسبق او انفلتت بنفسها ليللا او نهرا فاقبضت
 مالا او نفسا - ومن ضمن حابة عليها راكب او نخسها فنفخت او ضربت بيدها احدا او نفرت فصعد
 فمات ضمن هولاء الراكب ان فعل ذلك حال السير - وان اوقفها الا في ملكه فعليهما - وان نفخت
 الناحس فدم هدم وان القت الراكب فضمنا على الناحس - وان فعل ذلك باذن الراكب
 فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت احدا في فورها بعد النخس بالاذن فدية عليهمما ولا يرجع
 الناحس على الراكب في الاصح - كما لو امر صبيا يستمسك على دابة بتسيدها فوطئت انسانا فمات
 لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر - وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا وكذا
 المحرم في نخسها ومعه قائد او سائق - وان نخسها شي منصوص في الطريق فالضمان على من نصبه
 ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان في رقبته - وجميع مسائل
 هذا الفصل والذي عا قبله ان كان الهالك ادميا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان
 في مال الجاني - ومن فقا عين بشاة ضمن ما نقصها في عين الفرس او البغل او الحمير او
 بعير الجزار او بقرته ربع القيمة -

باب حياية الزيق والجناية عليهما

جنايات المملوك لا توجب الادفعها واحد الوعد للذ فخر والا قيمته واحدة لو غير محمل له فلو
 جعل عبد خطأ فان شاء مولاه دفعه بها وتملكه وليها وان شاء فذله بارشها حالاً - فان مات العبد
 قبل ان يفتا رشيئاً بطل حق المجني عليه وان بعد ما احتال القلاء لا يبطل فان فذله فنجني فالحكم كذا
 وان جني جنايتين دفعه بهما فيقتسمانه بنسبة حقوقهما او فذله بارشهما - فان باعه او وهبه او
 اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش - وان عالما بها ضمن
 الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شجعه ففعل - وان قطع عبد يد حر عمل فذفع اليه
 فاعتقه فمشت فالعبد صليم بالجناية وان لم يكن اعتقه يرد على سيده فيقاد او يعفى - وكذا لو كان ^{طاح}
 حر انفصل المقتطوع على عبد ودفعه اليه فاذا اعتقه ثم سرى فهو صليم بها وان لم يعتقه فمشت وقيده
 وان جني ما دون ذلك فخطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين الاقل من قيمته ومن دبره
 لولى الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها - ولو ولدته فاذا وثقه مديونية يباع معها في دينها ولو جنت
 لا يدفع في جنايتها - ولو اقر رجل ان زيد احمر عبداً فقتل ذلك العبد ولى المقر خطأ فلا رشيئ له
 وان قال معتق قتلت اخا زيد قبل عتقي وقال زيد بل بعدة فالحقول للمعتق - وان قال المولى لامة
 اعتقها قطعت يدك قبل لعنك وقالت بل بعدة فالحقول لها - وكذا اكل مائال منها الا لجمع ^{والغلة}
 وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يوم يرد اليها - ولو امر عبد فحججوا او صبي صبيها بقتل رجل
 فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الجني الامر - ولو كان محججوا
 العبد فقتله دفع المسمية القاتل او فذله ان كان خطأ او المأمور صغيراً ولا يرجع على الامر في الحال
 بل يجنب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الغداء وان كان عمداً والمأمور كبيراً اقتدر
 وان قتل عبد خرين لكل منهما وليان فعدا احد ولى كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فذله
 لهما - وان قتل احد هما عمداً والاخر خطأ فعدا احد ولى العمد فدى بدية اولى الخطأ ونصفها
 للاحد ولى العمد او دفع اليهم يقتسمونه اثلاثاً عو لا وعندهما ارباعاً من اربعة - وان قتل عبد
 لاثنتين قريبا لهما فعدا احد هما بطل الكل وقال ايدفع العاقبة نصف نصيبه الى الاخر او يقتل
 بهما الدرية وقيل حتى مع الامام -

فصل

دية العبد قيمته فان كانت قدر دية المحر او اكثر نقصت عن دية المحر شرع دراهم - وكان الو
كانت قيمة الامت كدية المحر او اكثر - وفي الغصب تحب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر دية
المحر قدر من قيمة الرقيق فقيمة نصف قيمة - ولا يزداد على خمسة الاف الخمسة - ومن قطع يد
عبد عمد افاعتق فسحق اقتصر منه ان كان وارثه سيدا فقط والافلا - وعند محمد لا تقصص اصله
عليه ارش اليه وانقص الى حين العتق - ومن قال لعبد يد احد كسر فثبها فبين في احد هما فاشها
له وان قتلا فدية حر وقيمة عبد ان القاتل واحد - وان قتل كالا واحد فقيمة العبدين - ومن قتل
غني عبد فاز شاء سيد دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شئ له - وعند محمد ان امسكه فله النصف من نقصا

فصل

وان جنى مد براوام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش - فان جنى اخرى شاركت ولي الثاني
ولي الاولى في القيمة اذ دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولي الاولى وان شاء اتبع المولى
عندهما يتبع ولي الاولى بكل حال - وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لا يلزمه الاقيمة
واحدة وان اقر المدبر بجناية خطأ لا يلزمه شئ في الحال ولا بعد عقبة -

باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية فذلك

ولو قطع سيد يد عبده فغصب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا
وان قطع سيدا يدا عند الغاصب فمات برى الغاصب - ولو غصبه شخص فمات في يد
ضمن - ولو غصبه مدبر فغنى عند غاصبه ثم عند سيد او بالعكس ضمن سيدا قيمة لهما ورجع بهما
على الغاصب دفعه الى رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه - وعند محمد لا يدفع ولا
يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع - والقول في الفقه ما بين كالممدبر الا انه
يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وسكركم تكرار الرجوع والمدفع كما في المدبر باختلافه واتفاقه - ولو
غصب رجل مدبرا مرتين فغنى عنده في كل منهما غرم سيدا قيمة لهما ورجع بهما على الغاصب دفع
بهما الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفقا وقيل فيه خلافة محمد - ومن غصب صبي حرا فادفع
يد فحاة او شفى فلا شئ عليه والبصاة ان شئ حية فعلى عاقلة دية - ولو قتل صبي عبدا

مودع عنده ههنا قلية - وان اكل طعاما او اكلت مالا او دفع عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف
ولو ادفع عند عبد مجبور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لاني الحال خلافه - والا فتراض
الاعارة كالايداع فيهما - والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالالتفات
كما يضمن العاقل ايضا مالا التلقه بلا ايداع ونحوه -

باب القسامة

اذ اوجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب
ولم يدرك قاتله وادعى وليه قتله على اهلها او بعضهم ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم فيقتلهم
الولى - بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا - ثم قضى على اهلها بالدية - وماله حلفه كالكبير - ولا يحلف
الولى - وان كان فيه لوث فان نقص اهلها عن الخمسين كررت اليمين الى ان تامة - ومن قبل جبر
عنه يحلف - ومن قال منهم قتله فلان استثناء في عينة - وان ادعى الولي القتل على غيره سقطت
عنه وان تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا - وجوز الشرايين
او نصفه مع الراس كوجوده كله - ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد - ولا قسامة ولا دية في
ميت لا اثر به او يخرج الدم من فيه او انفه او ذنبه او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الراس او
نصفه مشقوقا بالطول - وان وجد على ذابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة - وكذا لو كان يقودها
او راكبها وان اجتمعوا عليهم - وان وجد على ذابة بين قريتين فعلى اقربيهما - وان وجد في نفسه
فعلى عاقلة - وعندهما الا شئ فيه - وان وجد في دار انسان فعليه القسامة - وعلى عاقلة الدية
وان كانت العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف والا كررت عليه - والشهادة
على الملائكة دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي اهل الحطة ولو اتى منهم واحد وان
المشتريين وعند علي المشتري ايضا - وان لم يبق من اهل الحطة احد فعلى المشتريين - وان
بيعت دار لم تقبض فعلى البائع وعندهما على المشتري - وفي البيع بخيار على ذي اليد
عندهما على من يصير الملك له - ولا تدرى عاقلة ذي اليد الا بحجة انهما - وان وجد في دار
مشتركة سها ما مختلفة فالقسامة والدية على الروس - وان وجد في سفينة فعلى من فيها
من الملاحين والركاب - وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها - وان بين قريتين فعلى اوقها

وان في سوق محلوكة فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي غير المحلوك كالشوارع على
 بيت المال - وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في المسجد وعن ابي يوسف على اهل
 السجين - وان في قرية ليس بقرية ليميم منها الصوت فهو هدر - ولو في وسط القرية وان
 عذبها بالشط فعلى اقرى القرية منه - وان التي قوم بالسيوف ثما جلاوا عن قتل فعلى اهل المحلة الا ان
 يدعى وليه على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بجملة - ولو وجد في مسكن
 بارض غير محلوكة فان في خباء او فسطاط فعلى ربه والا فعلى الاقرى منه وان كان اوقد قاتلوا عدوا فلا
 قسامة ولا جية - وان الارض محلوكة فالعسكر لسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابيوسف
 ومن جرح في قبيلة فنقل الى اهله ولم يزل فاقرش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام وعند
 ابي يوسف لا شيء فيه - ولو مع الجريح رجل فحمل وبادت في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي
 قياس قول الامام يضمن - ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا فممن الاخر دية عند
 ابي يوسف - وان فاعلم - ولو وجد القتل في قرية لا امرأة كرايين عليها وتدى عاقلتها وعندها يرمي
 على عاقلتها القسامة ايضا - قال المتأخرون والمرأة تدخل في القتل مع العاقل في هذه المسئلة - ولم
 وجد في ارض رجل في جند قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض -

كتاب المعاقلة

هي حكمة معقولة وهي الدية - والعاقلة من يودعها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم
 تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين فان خريم ثلث عطايا في اقل او اكثر اخذ منها - ومن لم يكن منهم
 فعاقلة قبيلته تؤخذ منهم في ثلاث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهمين
 وثلث لاربعين هو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم تسع القبيلة لذلك فممن اليهم
 اقرب القبايل نسباً على ترتيب العصباء والقاتل كاحدهم - وانما ان ممن يتناصرون بالحزب او بالحلف فثمة
 اربعة دراهم في سنة او حلفه - وعاقلة المعتق ومولى المولات مولاه وعاقلة ولدا المملوك عاقلة
 امه فان ادعى الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلة بما غرموا - وانما تعقل العاقلة ما وجب
 بنفسها لا تعقل جناية عم ولا جناية عبد ولا مالزم بعلم واعتراف الا ان يصدر قوة - ولا قاله
 هذا في عشرة الدية بل دخل على الجاني ولا تدخل النساء والصبيان في العقل - ولا يعقل مسلم عن غير

ولا بالعكس يعقل الكافر عن الكافر - وإن اختلفا ملة إن لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة
كاليهود مع النصارى وإن لم يكن للذي عاقلة فالداية في ماله في ثلاث سنين - والمسلم يعقل
عنه بيت المال وقيل كالذي - وأبى حرم على من يخطأ ففعل العاقلة -

كتاب الوصايا

الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دوز الثلث النكاح الورثة اغنياء أو
يستغنون بالنسب لهم والافتقار إليها أحب - ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقائله مباشرة ولا لوارثه
الإبجازة الورثة وتصح بالثلث للأجنبي وإن لم يجزها - وتصح من المسلم للذي وبالعكس وتصح
للجمل وبه أن كان بينهما وبين ولادته أقل من ستة أشهر - ولا تصح الهبة له - وإن أوصى بأمه ذوات
الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول
في حياته وبه تلك إلا أن يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فإنه يملكها وتصير لورثته -
ولا تصح من مجبر ولا مكاتب إن ترك وفاء - والوصية مؤخرقة عن الدين فلا تصح من يخطئ دينه بماله
إلا أن يبرأه الغرماء - والموصى أن يرحم في وصيته قولا أو فعلا ينقطع حق المالك في العصب ويزيل
ملكه كالبيع والهبة - وإن اشتراه أو ربح بعد ذلك أو وجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم إلا
بها طرقت السوق والبذاء في الدار والحشو بالقطن وقطع وذبح الشاة رجوع - لا يغسل الثوب في حصص
الدار وهدهمها - والمحجود ليس يرجع عند محمد خلا فالأبي يوسف ولا قوله آخرت الوصية أو كل وصية
أوصيت بها فلان فهي حرام - ولو قال ما أوصيت به فلان فهو فلان فرجوع إلا أن يكون فلان الثاني
ميتا - وتبطل هبة المريض ووصيته الجنبية تكبرها بعد ها - وكذا إقراره ووصيته وهبته لابنه
الكافر والرقيق إن أسلم أو عتق بعد ذلك - وهبة المقعد والمفلوج والأشل والمسلول
من كل ماله إن طال ولم يخف موته منه ولا فمن ثلثه -

باب الوصية بثلاث أموال

ولو أوصى لكل من اثنين بثلث ماله ولم يجز وراثته قسم الثلث بينهما فمقتضى ولو لأحد هما بثلثه وللآخر ثلثه
قسم الثلث ولو لأحد هما بثلثه وللآخر ثلثيه أو بنصفه أو بكل ينصف الثلث بينهما وعندهما ثلثهما الأول
ويخمس بينهما وثلاثة أخماس في الثاني ويرجع في الثالث - ولا يصح الموصى له بالزائد على الثلث عند الأمام

الا ان الحاباة والسعاية والدراهم المرسلة - وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه - فلو كان له اثنا
 ثلثين في له الثلث والثلثة فالرابع - وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان لم يسمهم فالسبيل
 وعندهما بمثل نصيب احداهم الا ان يريد علم الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجذر -
 وان اوصى له بسدس ماله ثم بثلث ماله واجازة فله الثلث - وان سدد له ثم سدد فله السدس وسواء
 اتحد المجلس او اختلف - ولو بثلث درهم او غنم او ثياب - وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان
 خرج من الثلث وكان اكل مكمل وهو وزن - وان بثلث ثياب - وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقيه وان
 بثلث عبدة فكل ذلك - وعندهما اكل الباقي وقيل يوافقان - والدوابك العبيد - وان اوصى بالالف ولعين
 ودين ففيه عين ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفي من الدين حتى يتم
 وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحد هما ميت فكل للحي - وان قال بين زيد وعمر فانه نصف للحي وان
 بثلث ماله ولا مال له فالتب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنم ولا غنم له او كان فهلك قبل ثبو
 بطلت - وان استغاد غنما ثم ماتت ميتة في الصحيح - وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل
 لو بشاة من غنم - ولا غنم له - وان اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلث والفقراء والمساكين فلهن
 ثلثة اشخاصه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثة اسباعه ولكل فريق سبعان - وان اوصى بثلث ماله
 لزيد وللفقراء فله نصفه ولهم نصفه - وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه - وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر
 ثم قال بذكر اشركت معهما فله ثلث ما لكل - ولو بمائة لزيد وخمسين لعمر فلكم نصف ما لكل منهما
 وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى الثلث - فان اوصى مع ذلك بوصايا عاثر ثلث
 لها وثلثان للورثة ويقال لكل صدقة فيما اشتمت فوخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقروا به والورثة
 بشاقي ما اقروا به ويختلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا - وان اوصى بعين لوارثه ولا حربي
 فلا يجنب نصفها ولا شئ الموارث - وان اوصى لكل من ثلثة اشخاص بثوب وهي متفاوتة فضاغ ثوب
 ولم يدر ايها هو والورثة تقول لكل هلك حقه بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فلدى الجدي ثلثا
 جديهما ولدى الردى ثلثا رديهما ولدى الوسط ثلث كل منهما - وان اوصى ببيت معين من دار
 مستأجرة قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له وعند محمد له نصفه والا فله الثلث
 وعند محمد ثلثا ونصفه رده - والا فله الوصية وقيل لا خلاف في الصحيح وهو المختار - وان اوصى بالف

عين من مال خيرة فليزها الإجازة بعد موت الموصي وله المنع بعد الإجازة بخلاف الوثقة لو أجازوا
ما زاد على الثلث - وإن أقر أحد ابنين بعد القسمة بوصية أبيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه - وإن
أوصى بأمة فولدت بعد موته فهما للموصي له أن يخرج من الثلث والاختار الثلث منها
شهر منه وعندهما منهما على السواء -

باب العتق في المرض

العبدة لحال التصرف في التصرف المنجز فإن كان في الصحة فمن كل المال وإن في مرض الموت
ثلثه - والمضاف إلى الموت من الثلث وإن كان في الصحة - ومريض صح منه كالصحة - فالعقير في مرض
الموت والمحاباة والكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث فإن اعتق وحابى وصار الثلث عنهما
فالحاباة أولى أن قدمت وهما أسواء إن أخرت - وإن اعتق بين حابىين فنصف الأولى ونصف
العتق والأخيرة وإن حابى بين عتقين فنصف للحاباة ونصف للعتقين وعندهما العتق أولى في الأهمية
وإن أوصى بأن يعتق عنه بهن المأنة عبد فملك منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي
ولو كان مكان العتق حجج مما بقي إجماعا - وتبطل الوصية بعتق عبدا أو جنى بعد موت سيده لا دفع
بها وإن فدى فلا - ولو أوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه
في المرض فالقول للوارث - ولا شيء لزيد إلا أن يفضل الثلث عن قيمته أو يبرهن على دعواه - ولو ادعى
رجل على الميت دين أو العبد اعتاقه في صحة وصداقهما الوارث سهم العبد في قيمته ويدفع إلى العزيم
عندهما لا يسع - وإذا جمعت وصايا أو وصا في الثلث عنها قدمت الفرائض وإن أخرجها فارتشاق والأهمية
أو غيرها قدم ما قدمه - وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس - ويقدم الحج والزكاة على الكفارة
في القتل الظهار واليمين وإن كانت على صدقة الفطر وصدقة الفطر على الأهمية - وإن أوصى بحبة
الاسلام أجمع عنه رجلا من بلد لا ركبا أن وفدت النفقة والأمن حيث تهي - وإن أخرج حاجا فادعى
الطريق وأوصى أن يخرج عنه حج عنه من بلد لا وعندهما من حيث مات استحقا ناهي عن هذا الخلا
أخامات الحاج عن غيره في الطريق -

باب الوصية للأقارب وغيرهم

جار الإنسان من نصقه وعندهما من يسكن بصلته ويقيمهم مسجد ما - وليستوى الساكن والمالك والذليل

والانثى والمسلم والذمي - وصحرة من هو ذورهم محرم من امرأته وختنه من هو ذورهم محرم من ذورهم
محرم منه - يستوى في ذلك المحرور والعبد والاقرب والابعد واقاربها وقرباؤه وذو قرابة وانحائها
وذوارهم وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذورهم محرم منه - ولا يدخل فيه الوالدان والولد
وفي الجدة وايتان - وان لم يكن له ذورهم محرم بطلت وتكون للابنتين فصاعدا - وعندهما من
يشتبه عليهما ابنة في الاسلام بان اسلموا احدهما في الاسلام وان لم يسلم - فعلى عثمان وخالان الوصية
جميعه - وعندهما الكل على السواء - ومن لم يعم وخالان نصف الوصية لعمه ونصفها لابن خالته - وان لم
يعم فقط نصفها له وان عمه وعمته وخال وخالته فالوصية لعمه والعمته على السواء وعندهما الوصية لكل
على السوية في جميع ذلك - واهل الرجل وزوجته وعندهما من يعولهم وتضرم نفقته والاهل بهل
والزوجة من اهل بيته - واهل شبيهه من يشبهه من جهة الاب وجنسه اهل بيت ابيه - والوصية
لبنى فلان وهو اولى بغيره للذكور خاصة - وعندهما وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا - و
لورثة فلان للذكور مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكور والانثى على السواء - ولا يدخل اولاد
الابن عند وجود اولاد الصلب يدخلون عند عدمهم ذورا واولاد البنت - وان اوصى لبنى فلان
وهو ابو قبيلة لا يحصى فبني باطله - وان ايتاهم اوصياهم اوصياهم اوصياهم اوصياهم فللعن
التي تير منهم والذكور والانثى ان كانوا يحضرون والفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحضرون - ولما اوصى بن
اعتقدهم في الصحة او المرض ولا ولد لهم - ولا يدخل موالى الموالاة ولا موالى الموالى الا عند عدمهم
وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون - واقل الخمسة اثنان في الوصايا كالموارث -

باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمتع

فهي الوصية بخدمة عبد أو سكران أو بخلتهما مدة معينة وابدان - فان خرم ذلك من الثلث
سلم الى الموصى له والا تمت الدار ونهايتها في العبد يومين لهم ويوم له فاذا مات الموصى له ردت الى
ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت - ومن اوصى له بخلته الدار والعبد كما يجوز له السكنى
والاستخدام في الاصح والابن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر - وان اوصى له بثمره بستانه فما فيه
ثمره فله فله فقط - وان اوصى له بستانه فما فيه ثمره فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال اهل اولم يقل -
اوصى له بصوف غنمه او لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال اهل اولم يقل -

باب وصية الذمي

ولو جعل ذمي دارة بيعة أو كنيسة في ممتلكته ثم مات فهي ميراث - ولو أوصى به لقوم مسيحيين جاز من الثلث -
وكذا في غير المسلمين خلافا لهما - وتصح وصيته مستها من لا وارث له في دارنا بكل ماله مسلم أو ذمي - وإن
أوصى ببعضه الباقي إلى ورثته - وتصح الوصية له ما دام في دارنا من مسلم أو ذمي - وصاحب اليهودي إن لم
يكن يهوديا فهو كالسليم في الوصية والأفكار المرتد - ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لو ارثته
وتجوز لذمي من غير صلة لا يحرر في دار الحرب والله أعلم -

باب الوصي

ومن أوصى إلى رجل في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وإن رجع في وجهه يرتد فانه لا يقبل ولم يرد حصة
مات الموصي فهو مخير بين القبول وعدمه - وإن باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وإن غير عال
بالإيصاء - فإن رجع بعد موته ثم قبل حقه ما لم ينفذ قاض حجة - وإن أوصى إلى عبيد أو كافر أو فاسق
أخرجه القاضي ونصب غيره وإن العبد فأن كان كل الورثة صغارا حقه خلافا لهما - وإن فيهم كبير بطل
إجماعا ولو كان الموصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم إليه غيره - وأن كان قادرا مينا لا يخرج القاضي فانه
شكا إليه الورثة أو بعضهم منه ما لم يظهر منه خيانة - وإن أوصى إلى الاثنين لا ينفذ أحدهما إلا بشراء
كفن وتجهيز وخمس وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة له ورجوعه معيته و
تنفيذ وصية معينة واعتناؤه بعبد معين وشره مغبوا أو مشرا فاسدا وجميع أموال ضائعة وحفظ
المال وسيع ما ينفذ عنده يوسف يجوز للأفراد مطلقا فان مات أحد الوصيين أقام القاضي غيره
مقامه إن لم يوص إلى أحد - وإن أوصى إلى الحجج جاز ويتصرف وحده وصي الوصي وصي الوارثين
وكذا إن أوصى إليه في أحد خلافا لهما - وتصح قسمة الوصي عز الورثة مع الموصي له فلا يرجعوا
على الموصي له لو هلك حظهم في يد الوصي لا تقاسمته معهم عن الموصي له فيرجع عليهم بثلاث ما بقى
لو هلك حظهم في يد الوصي - وصحت للقاضي لو قاسمهم عنه وأخذ قسطه وفي الوصية الحجج لو قاسم
الوصي الورثة فضاء عنده يؤخذ الحجج ثلث ما بقى - وكذا لو دفع لمن الحجج فضاء في يده وعند أبيه
بقي من الثلث شيء أخذ والأفلا وعند محمد لا يؤخذ شيء منه - ولو باع الوصي من التركة عبدا
في غيبة الغرماء جاز - وإن أوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به فباعه وصيه وقبض منه فضاء

في يده واستبقى المبيع ضمنه ورسمه في التركة - ولو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شيء فقبضه باعه وقبض منه فباع واستحق له الشيء جميع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة محصنة - ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه ويصح ان من انفسه ان كان فيه نفع خلا فلهما - وله دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة - وقبول الجواز على الاملاء (على الاعسار) - ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقراض للموصى ولا يتجر في مال الصغير ويجوز بيعه على المكبر الغائب غير العقار - وصى الاب احق بمال الصغير من جداه فان لم يوص الاب فالجد كما لا لب -

فصل

شهد الوصيان اذ الميت اوصى الى ريد معهما لا تقبل الا اذ يعيه زيدا - وكان الوشهد ابن الميت ولغت شهادة الوصيين بمال الصغير وكان المكبر في مال الميت وصحت له في غيره وعند المكبر في الوشهد وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه ولو بعد العزل وان لم يشاصم - ولو شهد رجلان الاخرين بدین الف على ميت والاخران لهما بمثل صحتهما فلا يبي يوسف - ولو شهد كل فريق للاخر بوصية الف لا تصح - ولو شهد احد الفريقين للاخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صحت - وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح -

كتاب الخنثى

هو من له ذكر وفرج فان بال من احد هما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الاسبق وان استويا في السابق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلا فلهما - فاذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من نشأ لهية او قد رقة على الجماع او احتلام كالرجل فرجل - وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وحبل وانكسار ثدي وفزول لبن فيه وتمكين من الوطئ فامرأة - وان لم يظهر شيء او تعارضت فمشكل - قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط - فيصير بقباع ويقف بين صف الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من الاصفه من جانبهم ومن بعد الله من خلفهم ولا في صفهن اعاد هو - ولا يلبس حريرا ولا حليا ويلبس الخيط في احرامه ولا يكشف عن رجل ولا امرأة ولا يغلو - غير عده من رجل وامرأة ولا يمسأف ولا يمسأف - ولا ينفقه رجل ولا امرأة بل يتباع انه تخنثه من ماله ان كان له مال وان لم يدره المال ثم يباع - فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يتيمم ويكفن في خمسة اشواط -

ولا يحضر بعد ما رآه غسل ولا امرأة - وقد بسجية قاهرة - ويوضع الرجل على الامام ثم يسوم المرأة
 ان يحمله عليهم مجلدة - ولما احسن النصيبين من الميراث عند الامام فلو مات الوفا عنه وعن ابن وللا بن سلمان
 وله سهم - وعند الشيخ له نصيبان نصيبين وهو ثلثة منسوبة عند ابى يوسف خمسة من اثني عشر عند محمد
 ولو قال سيد كل عبد لي حرا وكل امه لي حرة لا يعتق - الم يستبين - ولو قال بعد ثقب
 اشكاله اذا ذكر او انثى لا يقبل وقبله يقبل -

مسائل شتى

كتابة الاخرس واعاؤه بما يعرف به اقراره بخو تزوج وطلاق وبيع وشراء وصية وقود عليه اوله
 كالبيان ولا يجد لقن ولا غيره - ومعتقل النساء الزانية - وعمل اشياء له فهو كالآخرس والا فلا
 والكتابة من الغائب ليست بحجة - قالوا الكتابة ما مستبين من رسوم وهو كالنطق في الغائب والمعاشر واما
 مستبين غير رسوم كالكتابة على الجدار واوراق الشجر ونحوه - واما غير مستبين كالكتابة على الماء
 والماء والاعبرة به - واذا اختلطت الذكيرة بغيره اقل منها فحرقى واكل والا فلا توكل حالة الاختيار ويجوز
 عند الاضطراب واذا احرق راس الشاة المتطعم بهم وزال دمه فالتخذ منه مرققة جاز والحرق كالغسل
 ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر - ولو دفع الامراضى المملوكة الى قوم ليعطوا
 الخراج جاز - ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا في الاصح - وكذا في
 قضاء الصلوة لو نوى طهر عليه مثلا ولم ينو اول ظهرا واخر ظهرا وظهر يوم كذا وقيل يصح فيها ايضا - ولو
 ابتلع الصائم براق غير ذكاة كان حسيبه لزمه الكفارة والا فلا - وقتل الجنب المجاهر عنده في ذكاة الحج
 ومن قال لاهرة عند شاهدين تودن من شري فقالت شدم لا يعتقل الحاكم بينهما لم يقل قبول كذا
 ولو قال لها خولتي رازن من كرواندي فقالت كرواندي فقال پذيرفتم ينعقد - ولو قال لرجل دخر خولتي
 را به پس من ارزاني دشتي فقال دشتي لا ينعقد - ولو صنعت المرأة بزوجه من الخول ما بها وهو يسكن معها في
 بيتها كانت ناشرة - ولو سكن في بيت الحصب فامتنعت منه فلا - ولو قالت لا اسكن مع اهلي فامتنعت
 على صحت خاليس لها ذلك - ولو قالت مر طلاق ده فقال داده كير او كير ده كير داده باد او كير باران او بقيق
 والا فلا - ولو قال داده است او كرهت يقيم وان لم ينو - ولو قال داده انكرا لا يقيم وان نوى - ولو قال
 وي مران ايد تا قيامت او به عركه يقيم الا بالنية - ولو قال به اجيله زان كن فهو اقرار بالطلاق الثلث - ولو قال

حيلة خريشتن كن فلا - ولو قالت له كامين تراغشيدم مرا جنگ باز دار فان طلقها اسقط المهر والا فلا - ولو
 لعين ياها لكى اولامته انا عبدك لا يعق - ولو دعى الى فعل فقال بر من سوگندست كامين كار كنم فهو اقرا
 باليمين بالله تعالى - وان قال بر من سوگند است بطلاق فاقرا بالبحلف بالطلاق - وان قال قلت ذلك
 كن بالايصدق وكذا الوقال مرا سوگند خاز است كامين كار كنم - ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها
 بازده فقال البائع بلزهم يكون فيسما البيع - المتعار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذواليد مالم يبرهن
 المدعى - ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته - واذا قضى القاضي في حادثة ببينة ثم قال
 رجعت عن قضائي او بدل الى غير ذلك او وقعت في تدليس الشهود او اطلت حكمه ونحو ذلك لا يستت
 والقضاء ما مضى ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة - ومن له على اخي حق فخبأ قوما ثم سأل
 عنه فاقربهم برونه وليمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يروه فلا - ولو
 بيع عقار لبعض اقارب البائع حاضرا يعلم البيع وسكت لا تتم دعواه بعده - ولو وهبت امرأة مهورا من
 زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها فقال بل في صحتها فالقول - ولو
 اقرب حق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر على ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر واستعبط فيما يدعي عليه
 عند ابى يوسف به يفتى - والاقرار ليس سببا للملك - ولو قال الاخر وكلتك ببيع هذا فسكت بشار وكيلك
 ومن وكل امرأته بطلاق نفسها الا عليك عز لها - ولو قال الاخر وكلتك بكف اعلى الى متى عزلتك فانت وكل
 فطريق عن له ان يقول عز لتك ثم عز لتك - ولو قال كلما عزلتك فانت وكلى فطريقه ان يقول رجعت
 عن الوكالة المعلقة وعز لتك عن المعلقة - وقبض بدل الصلح قبل التفرق شرط ان كان دينيا بدين والافلا
 ومن ادعى على صبي دارا فصار له المهر على مال الصبي فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر مما
 يتغابن فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز - ومن قال لا بينة لي تدبرهن صم - وكذا الوقا
 الا شهادة على - هذه القضية ثم شهد - والامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع النساء من طريق المجادة
 ان لم يضرب بالمادة - ومن صادرة السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع ماله نفذ - ولو خوف امرأة بالضر
 حة وهبت مهرها منه لا يصح الهبة ان قدر على الضر - وان اكرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق
 ولا يجلبان - ولو احوالت نسائا بالمهر على الزوج ثم وهبت من الزوج لا تصح الهبة - ومن اتخذ ذرا
 بالوعة في دار فزمنها حاطة ارة وطلب تحويله لا يجبر عليه واسقط الحاطة منه لا يضمنه - ومن علم كذا

بماله يأخذها فالعمارة لها والنقطة حين لم عليها وان عمرها نهارها بلا أخذها فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر
لنفسه بلا أخذها فالعمارة له - ومن أخذ غريمه فذمه انسان مزيده فلا ضمان على النافع ومن في
يد له مال انسان فقال له سلطان ادفعه الى والاقطعت يداي اوضرتك خمسين سوطا لا يصح ^{لودفع}
ولو وضع في البحر اخرجني الى صيد به حمار وحش وسمي عليه فحمار في العبد وجد الحمار حجر وحيدة لا يحل
اكله ويكره من الشاة الجفاء والخصية والمثانة والذكر والعدة والمرارة والدم المستفوح - وللقاضيات
يسمى من النجاسة الطفر واللقطة - ولو كانت حشفة الصير ظاهرة من راحة فنه عقتنا ولا تقطع جلدة ذكره الا
بمسقة جازية فخانه - وكذا الشبه اسلم وقال هل البصير يطوق الختان - ووقت الختان غير علوم وقيل سبع
سنتين - ولا يجوز ان يصلى ^{عليه} غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع - ولا اعطى باسم النيروفر والمهر جان
والباس بليل لقلانس الشار العلم ان يتقدم على الشيخ الجاهل والحافظ القرآن ان يحتم في اربعين يوما

كتاب الفرائض

يبدأ من تركته الميت بتعويضه ودفنه بلا اسراف ولا تقتير ثم تقضى ديونه ثم تقدر وصاياه ثم تترك
ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته - ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء - ويبدأ بأباصي القربة
ثم بالعشيرة النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته ثم الذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموهى له بالكر من الثلث ثم بيت المال - ومنع الارث - الرق والقتل بكاف واختلاف الملتين واختلاف الدارين
حقيقة وحكما - والجمع على ثوريتهم الرجال عشرة الابوة والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوج ومولى
النخبة - ومن النساء سبع الام والجدة والبنت وبيت الابن والاخت والزوجة ومولاة النخبة وهم ذكور ومن
وعصبته - فذوالقرص من ايسرهم مقدر - والسهام المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثمن
والثلث والثلثين والسدس - فالنصف للبنت وبيت الابن - والاربع للاخت لابوين وللزوجة لابن عند
عدمها اذا انفردت - وللزوج عند عدم المولى وولد الابن - والربع عند وجود واحد منهما وللزوجة والاربع عند
عدمهما - والثمن لها اكد لك عند وجود واحد هما - والثلثان لكل ثنتين - فصاعدا من فرض من النصف -
والثلث للام عند عدم المولى وولد الابن والاثنين من الاسوة والاخوات - ولها الثلث مما يبق بعد فرض احد
الزوجين في زوج وداوين او زوجة وداوين - ولو كان مكان الاب فيهما سهم فلها ثلث الجميع خلافا لبيده
والاثنين فصاعدا من ولد الام يقسم ان كورهم وانما لهم بالسوية - والسدس للمواحد منهم ذكر او انثى - و

للأم عند وجود الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الأخوة أو الأخوات - وللأب مع الولد أو ولد الابن
وكن المجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبته الملية لم نأخذ في فاسد - والمجدة الصحيحة
والرعدت وهي من لا يدخل في نسبته الملية مع فاسد - ولبيت الابن والرعدت مع الوأمة
من بنات الصلب - وللأخت الابن كن لك مع الأخت الواحدة لابوين -

فضل في العشب

والعصبة بنفسه ليس في نسبتها إلى الميت النشئ وهو يأخذ ما بقية الميراثين وعند الانفراد يخرج جميع المال - وأقر بهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل - فما حله وهو الاب في الجدة الصحيح وان علا ثم جزء أبيه وهم الأخوة لابوين اولاد - ثم به وهم وان سفلوا - ثم جزء جداه وهم الابوين اولاد ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد أبيه كذلك - والعصبة بغيره من فرضه النصف للثلاث يعني عصبة باخوتهن وقسم للثلاث كمثل حظ الانثيين - ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة به كالعمة وبنت الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين والاب مع البنات وبنات الابن - وذو الابوين من العصبة مقدم على ذوالاب حتى ان اخوات الابوين مع البنات تنجب الاب - وعصبة ولد الزنا وولد المملوكة مولى امه - والاب مع البنات صبا فرض وعصبة - واخر العصبة مولى العتاقة - ثم عصبة على الترتيب الجن كونه فترت اب مولاة وابن مولاة فله كمال الابن مولاة وعند ابى يوسف للاب السدس والباقي للابن - ولو كان مكان الاب جد فكل للاب اتفاقا ولو ترك جد مولاة واخا مولاة فالجد اولى وعندهما يستويان - والعصبة انما يأخذ ما فضل عن ذوى الفروض - فلو ترك زوجا واخوة لأم واخوة لابوين وأما النصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لأم ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحمارية -

فصل في المحجب

حجب الجورمان منتف في حوسنة الابن والاب والبنات والامم والزوج والزوجة ومن عدلهم يحجب
الابعد بالاقرب وذوالرتبة بذى القربتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه الاولاد الامم حديث يدوزها
ويرثون معها - وتجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل وبالأب والجد - وتجب اولاد العلات بالاسم لا بالوحي
ايضا وعندنا هي التي تحجب الاخوة لابوين والاب بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم يتفصم المقاسمة عن الثلث ثمانية
ثلاثة اذ يدعى الفرش او عن السيد سبعة وجودة والفتوى على قول الامام - واذا استكمل بنات الصل الثلثين

سقط بنات الابن الا ان يكون جدهن الثمن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب من بعدهن ومن فوقه منهن
 ليست بين انفسهم وليسقط من دونهم - واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقطت الاخوات لابن الابن
 يكون معهن اخ لآب - والمجدل تكلمهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا المجدل الام الا
 والقرى منهن من اى جهة كانت فيجب البعد عن من اى جهة كانت وارثه كانت القرى او محبوبة كام الام
 معه فانها تجب ام ام الام - واذا اجتمع جد تار واحد بهما ذات قرابة كام ام الاب والآخرى ذات قرابتين
 كام اب لآب وهى ايضا ام ام الام ثلث السدس لذات قرابة وثلاثة للآخرى عند محمد ونصف عند
 ابى يوسف - والمهروم بالقتل ونحوه لا يجزى المحبوب ويجزى كجاء فى المدة - وكالاخوة والاخوات تجزى بهم
 الاب ويجزى الام من الثلث الى السدس -

فصل

واذا ازيدت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت - واربعة مخارج لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة
 والثمانية - وثلاثة تقول الستة الى عشرة وتراويفها - واثنى عشر المبيعة عشر وراويفها - واربعة وعشرون
 المبيعة وعشرين عولا واحدا فى المنبرية وهى امرأة وبناتان وابوان - والخمسة والعشرون بان لا تستفوت
 السهام الفريضة مع عدم العصبية فيرد الباقي على ذوى السهام سواء الزوجين بقدر سهمهم - فان كان من يرد
 عليه جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم - وان كانوا جنسين او اكثر فمخرج سهمهم فمن اثنين لو كان في
 المسئلة سدسان ومن ثلثة لو سدر وثلث - ومن اربعة لو سدر ونصف - ومن خمسة لو ثلث ونصف وسدسان
 ونصف لو ثلثان وسدس - فان كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخارجه ثم قسم الباقي على رؤسهم
 فان استقام كزوج وثلث بنات والا فان وافق ضيق وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات
 وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات - وان كان مع الثانى من لا يرد عليه قسم الباقي على مسئلة من
 يرد عليه - فان استقام كزوج وام جدات وست اخوات لام والا ضرب جميع مسئلة ثم في مخرج فرض من لا يرد
 عليه كزوج وام جدات وست جدات ثم يرد على من لا يرد عليه من السهام من لا يرد عليه فى مسئلة من يرد عليه - وانما
 من يرد عليه فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه وتصحح بالاصول الاقية -

فصل

ذوالهم قيس ليس بعصب ولا يورث العصبية عند عدم ذى السهم فمن الفرض منهم احسن

جسيم المال - ويرجعون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة - والاختلاف
 فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ثم يعبر القرع في كل فريق كما لو انفرد وعند الاستواء والقرع
 والقوة والجهة لأن كرم مثل حظ الانثيين - وتستبرأ بان الفروع انما تفقت الاصول ولكن الاختلاف عند التبع
 وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والمعد من الفروع - ويقسم على اول بطن وقسم فيه الاختلاف ثم يجعل
 الذكور على حدة والاناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطنها تختلف كذلك ان كان ولاء فم حصته
 كل اصل فرع ويقول محمد يفرق ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن - ثم اصله
 وهم الاجلاد الفاسدون والجدات الفاسدات - ثم فرع ابية وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة - ثم فرع جداتهم
 العتات والخالوات والافخال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء - ثم فرع جد ابية او امه هم عتات الاب
 او الام وخالاتها وخالاتها واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد اعمام الام -

فصل

والفرق والهدى اذ الم يعلم ايهم مات اولاً فيقسم ما ان كل على ورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات
 من بعض وان اجتمع ابنا عم احدهما اخر لام اعطى المسدس فرضا ثم اقتسم الباقي عصوبة -

فصل

ولا يرث اليهودي بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما يرث بهما واذ
 كانت احداهما تحب الاخرى يرث بالحاجة - ويوقف للحمل نصيب ابن واحد وهو المختار وعند التيسر
 نصيب ابنتين فان خرج اكثر حياه مات ورث وان اقله فلا -

فصل

المناصفة ان يموت بعض الورثة قبل النصفه فهذه المسئلة الاولى ثم الثانية - فان استقام نصيب الميت الثاني
 على مسئلة والا فاضرب وفق النصيب الثاني في النصيب الاول ان وافق نصيبه مسئلة - والا فاضرب كل الثاني
 في الاول فالجاءل من النصيب يخرج المسكتين - ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول في وفق النصيب الثاني
 او في كل وسهام ورثة الميت الثاني في وفق ما في يد اولى كذا فخرج فهو نصيب كل فريق فانما في الجاهل
 فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا الفعل ان مات من اربع او خمس وهلم جرا -

نيسب الفرائض

الفروض نوعان الاول النصف ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن - والثاني الثلثان ونصفهما
وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس - فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية
والثلثان والثلث من ثلث والسدس من ستة - واذا اختلط المصطلح بالذويع الثاني او بعضه من ستة او الرابع
فمن اثني عشر او الثمن فمن اربعة وعشرين - واذا انكسر بهما فريق عليهما وبأبنت سهما مهم عددهم فاضرب
عددهم في اصل المسئلة كما مرأة واخوين - وان وافق سهما مهم عددهم فاضرب - ونحو عددهم في اصل
المسئلة كما مرأة وستة اخوة - وان انكسر بهما فريقين او اكثر فاضرب في اعدادهم فاضرب في اعدادهم
اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام - وان تداخلت الاعداد فاضرب في اكثرها في اصل المسئلة كما مرأة
وثلاث بنات واثني عشر عم - وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب في اقلهم في جميع الثاني والمباخر في
وفق الثالث ان وافق واحد ففي جميعه والمباخر الرابع كذلك - ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مرأة
خمس عشرة فجدد وثمانية عشر بنتا وستة اعمام - وان تداخلت الاعداد فاضرب في اقلهم في جميع الثاني ثم
المباخر في الثالث ثم المباخر في الرابع - ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مرأة ثمانية عشر بنتا وستة بنات و
سبعة اعمام - وان كانت المسئلة عاثة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك -

فصل

وتدأخل العددين يعرف بان تخرج الاقل من الاكثر مرتين او اكثر في ذابيه او تقسم الاكثر على الاقل
فيقسم قسمته صحيحا كالخمس مع العشرين - وتوافقهما بان تنقص الاقل من الاكثر من الجابنين حتى يوافقا
في مقدار - فان توافقا في واحد فهما متباينان وان في اكثر فهما متوافقان فان كان اثنين فهما متوافقان
النصف - والثلثة فبالثلث والرابعة فبالرابع وهكذا الى العشرة - وان في احد عشر فبالحزب من احد عشر
سواء - وان خرجت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل
فما خرج فهو نصيبه - وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فاضرب في اصل المسئلة في اصل
عددهم ثم اعط بمثل تلك النسبة من المخرج لكل فرد منهم - وان اردت قسمة التركة بين المورثة او
المورث فانظر بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في التصحيح في وفق
التركة ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث - وان لم يكن بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه - وكذا العمل

لعرفته نصيب كل فريق - وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون كالنصيب وكل دين
كسهم وارث نذر عمل العمل المذكور - ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ منها فاطرح
نصيبه من النصيب او الديون واقسم الباقي على سهام من بقي او ديونهم -

قال الفقهاء هذه الخرمات لا يجوز ان في عدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة - والتمس
من الناظرين فيه ان اطلع على الاخلال بشئ منها ان يلحقه بجهل فان الانسان يعمل النسيان ولكن
لذلك بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكره - بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
في موضع اخر وفي غيره في موضع اخر فالتفتت بذكرها - احد الموضوعين - ثانيا في رد مسائل
كثيرة من الهداية ومن شمس البحرين ولما زدت شيئا من غيرهما حتى يسهل الطلب على من
اشتبه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة - والله حسيب ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم - والحمد لله الا والاخرا وظاهرا وباطنا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا - والحمد لله

والبحرين

ن



يقول العبد الجاني الناسخ والمصحح

قد كل طبع هذه المتن المتن ملتي الأجر والتمت في كتابته بنسخة جيدة
صحيحة انتخبها من بين النسخ المطبوعة بمصر - ثم حيثما وقع الارتياح فعمدا
عرضتها على مشروح فاثبت ما هي ناطقة بصحة الى ان تم الكتاب - وما المتدني
تصححه جهدا مني ومقابلته - وارجو من الناظرين انهم اذا بداهم فيخلل
يسدونه بالمعتبر فان نسخته لا توجد خاليا عن الخلل - وما توفيقي الا بالله
وقد ارتدى جلاباب الطبع في سلما في باريس في بنارس وذلك سنة ١٣٤٥ هـ

وانا العبد الراحمي رحمة ربه الخافين

المدرس الاعلى لمدارس العلوم حسنين

2119
28

DUE DATE

2
1945-41

4740

